مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

بيان العمري

سكرتير التحرير

ياسـمين الأسعـد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب — أحمـــد البرصـــان

عبد الفتاح الرشدان — علـي محـافظـــة

محمـــد أبـو حمـور

السنة ٢٤ | العدد (٩٣) | خريف ٢٠٢٠

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان - خريف ٢٠٢٠

جميع الحقوق محفوظة
لمركز دراسات الشرق الأوسط
والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO, MESJ@MESC.COM
HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١٠/٩١٦/د)

هيئة المستشارين

الأميرة وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	أحمد التويجـــري السعودية
أحمـد سـعيد نـــوفـل الأردن	أحمد يوسف أحمد مصر
أميـــن مشاقبـة الأردن	سعد ناجي جواد العراق
عبد الإله بلقزيز المغرب	عبد الله النفيســي الكويت
غانـم النجـــــار الكويت	فهد الحارثي العرابي السعودية
مجـــدي عمـــر الأردن	محمـد المسفر قطر
مروان كمال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملاً أو جزء منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد على ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

٩. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر على ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب على ٧٠٠، والتقرير على ٢٦٠٠ كلمة.

١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير بنسخة واحدة.

١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي الصمود الفلسطيني والأردني يفشل تصفية القضية الفلسطينية وشطب الأردن من المعادلة **التحرير**	٧
البحوث والدراسات الأورآسيا الجديدة وجيوبولوتيك السياسة الخارجية الروسية **أحمد البرصان**	١٣
أزمة سد النهضة: تحدي الهيمنة المائية والمأزق السوداني المصري **حمدي عبد الرحمن**	٤٣
المقالات والتقارير النزاع التركي- اليوناني في شرق المتوسط أسبابه ومواقف الأطراف الإقليمية **عمر الجبالي**	٦٣
أثر معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية على دور مصر ووزنها الإقليمي تجاه القضية الفلسطينية **خيري عمر**	٧٥
الآثار الاقتصادية لأزمة "كورونا" على الأردن **عصام قضماني**	٩٣
دور فلسطينيي ٤٨ في خدمة القضية الفلسطينية **إبراهيم أبو جابر**	٩٩

لبنان في الذكرى المئوية الأولى.. تحدّيات البقاء وفرص النجاة **وائل نجم**	١١١
الملف البيبلوغرافي **العلاقات العربية– الأفريقية** – المراجع العربية – المراجع الإنجليزية – أحدث الإصدارات **سعيد اللحام**	١٢٧ ١٣٢ ١٣٤
الملخصات العربية (للقسم الإنجليزي)	١٣٧
English Section **Report** *Struggle Over the Nile: What the Dam Project is Doing to Egypt, Ethiopia, and Sudan* ***Marwan Asmar***	141
English Abstracts (for Arabic Section)	--

المقال الافتتاحي

الصمود الفلسطيني والأردني

يفشل تصفية القضية الفلسطينية وشطب الأردن من المعادلة

ثمة تخوفات تتزايد، وهي مشروعة، من حركة التطبيع بين دول عربية وإسرائيل، حيث إنها تهدد مصالح دول عربية أساسية كما تهدد القضية الفلسطينية، لكن التجربة أكدت خلال العقود الثلاثة الماضية أن الصمود الفلسطيني والأردني المساند رسمياً وشعبياً كان عاملاً أساسياً في منع هذه المحاولات من تصفية القضية أولاً ومن تهديد دول عربية أخرى مثل مصر والأردن وسوريا ثانيا، والمقاومة العربية والفلسطينية ثالثاً.

فقد اندفعت دول عربية عديدة في محاولات تطبيع مع إسرائيل بعد توقيع اتفاق أوسلو ووادي عربة عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤، وزاد هذا الاتجاه في عام ١٩٩٦، وعلى أصداء الاجتماع الأمريكي بالعرب في شرم الشيخ فيما عرف بقمة السلام، وكان ذلك على شكل مكاتب تجارية أو رعاية مصالح، كما سُمّيت في حينها، باستثناء دولة واحدة فتحت سفارة وأقامت علاقات دبلوماسية أيضاً.

غير أن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام ٢٠٠٠ ضد الاحتلال الإسرائيلي والمجازر التي ارتكبها تسببت بشكل مباشر في تراجع هذه التوجهات، بل قامت مختلف الدول العربية بالإعلان عن إغلاق مكاتب التمثيل التجاري المتبادل مع إسرائيل، وسحبت دول أخرى لها اتفاقات سلام مع إسرائيل سفراءها، وكان الشعب الأردني والقوى السياسية الأردنية في المقدمة من الشعوب العربية في دعم الشعب الفلسطيني وتعزيز صموده وبذل كل جهد لتقديم أي عون مادي أو صحي أو إعلامي في مواجهة العدوان الإسرائيلي، واستمر ذلك على هذا الحال خلال كل محطات العدوان الإسرائيلي على أهل فلسطين سواء في الضفة أو غزة.

وعلى آثار خفوت الانتفاضة واستمرار المحاولات لاستعادة أجواء التطبيع مع إسرائيل شكلت الحرب الإسرائيلية على غزة عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ ديناميكية جديدة لتتسبب بإعاقة اتجاهات وبرامج التطبيع من جديد، وعلى أصداء الربيع العربي وتقدم الشعوب للضغط على الحكومات أو إسقاطها شعرت إسرائيل بالهلع واختفى من المشهد دعاة التطبيع والمطبعون، حتى إنه تزامن معها قطع العلاقات التركية- الإسرائيلية عام ٢٠١١، واستمر ذلك حتى عام ٢٠١٣، ما جعل إسرائيل في وضع استراتيجي معقد، وهددت البيئةُ السياسية الجديدة اتفاقات السلام جميعها، إن لم يكن بالإلغاء فبالتجميد والبرود، ولولا الانقلاب على حركة الربيع العربي في عدد من الدول العربية ودخول دول أخرى في حرب أهلية كسوريا مثلاً، وتقاتل شركاء الربيع العربي في اليمن، ثم الصراع المسلح الذي نشب في ليبيا لكان الحال مختلفاً كلياً مع الوضع الاستراتيجي لإسرائيل اليوم.

واليوم، لم يكن هذا التسارع في التطبيع ليحدث لولا الديناميكية العالية التي أظهرتها حركة التطبيع العربية الجديدة برعاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وبالعصا الغليظة والجزرة المحدودة. وإنّ اختيار إيران عنوان مواجهة مشتركة مع إسرائيل للدفاع عن الأمة العربية مما تثيره إسرائيل من خطر إيراني لهو من السخرية بمكان، ولا يكاد يقبله حتى الذين يعانون من اضطهاد إيران لهم في داخلها أو في العراق أو سوريا، والأمة العربية تدرك أن هناك تحديات مع إيران ضمن التحديات التي تواجهها، لكنه يبقى شأناً إسلامياً داخلياً، حيث إن لإسرائيل مقاربات أخرى في التعامل مع إيران لا تلتقي في أغلبها مع مصالح الأمة العربية وقضاياها واهتماماتها.

ولذلك فإن حركة التطبيع الجارية اليوم ليست حركة تاريخية استراتيجية بل حركة اعتراضية قوية في محاولة لمنع التاريخ أن يسير باتجاهاته الطبيعية التي سطّرتها صفحاته خلال العقود الماضية من أن إسرائيل وبرغم تزايد قوتها العسكرية ووحشيتها تجاه الفلسطينيين وتوقيعها اتفاقات سلام مع بعض العرب وجزء من الفلسطينيين، غير أنها لا تزال تعيش في عقلية "الغيتو" والرعب، وأنها لا تشعر بالأمان، ولا تزال تعتبر أن الخطر

الداهم والحقيقي كان وما زال هو القوة الفلسطينية الشعبية والفصائلية بمختلف مستوياتها، بل إنها لم تلتزم بما اتفقت عليه مع الأطراف العربية التي وقّعت معها معاهدات سلام، والتجربة والخبرة الأردنية في العلاقة معها خلال أكثر من عقدين تثبت ذلك، والأردن اليوم رسمياً وشعبياً يؤمن بأن التطبيع مع إسرائيل يخدم فقط مصالح إسرائيل ولا يحقق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ولا المصالح العليا الأردنية أو العربية.

ولذلك، فإن البحث في مستقبل حركة التطبيع يرسمه اليوم العامل الفلسطيني والعامل الشعبي العربي، والعامل الأردني صاحب الخبرة في العلاقة مع إسرائيل، وليس العامل الإسرائيلي ولا العربي الرسمي المطبّع، ويمكن في هذا السياق تحليل التحركات الأوروبية الساخنة لإنقاذ حركة التطبيع من أي تحولات كبيرة في الساحة الفلسطينية مثل اندلاع مقاومة شعبية أو مواجهات مسلحة مع الاحتلال، أو التوحد الفلسطيني على برنامج واحد وبقيادة واحدة ضد الاحتلال على مختلف الصعد كما تحاول الفصائل الفلسطينية بجدية معلَنة أن تفعل اليوم.

وفي هذا السياق يمكن فهم الجهود القائمة اليوم لإحياء ما يعرف بعملية السلام التي قتلها الرئيس ترامب سياسياً بتبني صفقة القرن، وتقتلها إسرائيل يومياً بعدم الالتزام بما اتفق عليه، وباستمرارها في الوحشية والإرهاب ضد الشعب الفلسطيني.

إنّ الفكر السياسي العربي والفلسطيني الذي حافظ على القضية حية طوال ١٠٠ عام من المواجهات السياسية والشعبية والمقاومة الشعبية والمسلحة يملك الكثير من الأوراق التي تعيد الصراع إلى طبيعته بين احتلال استيطاني إحلالي وبين شعب صامد على أرضه، وثمة ثلاثة متغيرات مهمة تعطي مؤشراً أولياً على حركة تاريخية قادمة تعيد المسار إلى طبيعته بعيداً عن حركة التطبيع رغم وحشية الاحتلال، **أولها** أن الشعب الفلسطيني ومقاومته المسلحة وقواه الشعبية تقاتل الاحتلال على أرضها، وفي ظل موقف أردني رافض لصفقة القرن ومخطط الضم الإسرائيلي، وهذا شرط من شروط الانتصار، **وثانيها** أن القوى الفلسطينية يبدو أنها أدركت أن الاقتراب من الولايات المتحدة والتفاهم مع الاحتلال غير مجد أبداً، وأن الخيار الأساس هو وحدة الموقف الفلسطيني على إنهاء الاحتلال والمقاومة وبقيادة موحدة.

وإنّ اتفاق الفلسطينيين على ذلك هو مفاجأة من العيار الثقيل لإسرائيل، والمكنون فيها أعمق من الآمال الاسرائيلية أو آمال المطبّعين، فحركة المقاومة الفلسطينية ضاربة الجذور في الشعب وتاريخه؛ حيث ضحت منه كل أسرة بأبنائها وبآبائها وبنسائها على مدى العقود الماضية لتحقيق إنهاء الاحتلال والتحرر والعودة، وهي جاهزة لتقديم المزيد في آخر المشوار.

و**ثالثها** أن إسرائيل اليوم تحاول القفز عن النار، القفز على الصراع داخل فلسطين إلى تطبيع اقتصادي وأمني خارجي مع دول عربية تبعد كثيراً عن نقاط الصراع الساخنة، لكنّ ذلك لا يؤمن جنودها في الميدان ولا مستوطنيها في حركتهم في فلسطين ولا مستوطنات الغلاف في غزة والضفة والقدس، فهذه الورقة هي ورقة فلسطينية فقط كما يعلم قادة إسرائيل وخبراؤها العسكريون.

ولذلك فإن التحليل يشير إلى تباطؤ بدأ يعتري مسار التطبيع، وإن الحركة الاعتراضية الأوروبية باجتماع عمان لموازاة ذلك بجر الفلسطينيين إلى مفاوضات سياسية إنما تهدف إلى حماية حركة التطبيع العربي والمحافظة على ديناميكيتها من جهة، كما أنها تأمل بوقف الاندفاع الفلسطيني نحو الوحدة على المقاومة والقيادة الواحدة وتجديد ديناميكية النظام السياسي الفلسطيني المقاوم.

الأمر الذي يعيد الكرة إلى اللاعبين الفلسطينيين ويجعل العامل الفلسطيني هو العامل الحاسم مهما أنجزت حركة التطبيع من ديناميكيات تعمل عكس حركة التاريخ والصراع في المنطقة مع المشروع الصهيوني، ويعد الصمود الفلسطيني والأردني ضد صفقة القرن وخطط الضم الإسرائيلية وبرامج التهويد للقدس عنواناً مهماً في هذا السياق يمكن البناء عليه بتوحيد القوى الأردنية والجانب الرسمي والقوى الفلسطينية والجانب الرسمي على برنامج نضالي واحد أساسه إنهاء الاحتلال وطرده وإقامة الدولة الفلسطينية وتحرير القدس وعودة اللاجئين.

التحرير

البحوث والدراسات

الأورآسيا الجديدة وجيوبولوتيك السياسة الخارجية الروسية

أ.د. أحمد سليم البرصان*

مقدمة

أمر الرئيس الروسي بورس يلتسن عام ١٩٩٦ بتشكيل لجنة لتحديد أيديولوجية لروسيا بعد أن انهار الاتحاد السوفييتي، وكان يلتسن قد صرح قبل ذلك بقوله: "إن تاريخ روسيا في القرن العشرين مرّ بعدة مراحل تاريخية: الفوضوية، الشمولية، البروسترويكا وأخيراً مسار التنمية الديمقراطية، كل مرحلة لها أيديولوجيتها، ولكن الآن ليس لدينا أيديولوجية"[١].

إن وضع استراتيجية شاملة جديدة لروسيا تتطلب أيديولوجية للدولة، ولكن اللجنة التي تشكلت لم تتفق على تحديد هوية الدولة، وكان أول فعل لفلاديمير بوتين عندما أصبح رئيساً عام ١٩٩٩ تشكيل لجنة لتحديد أيديولوجية لروسيا.

كان توجه يلتسن نحو أوروبا عبر ما أطلق عليه تيار "الأطلسية"، بينما أخذ بوتين منذ تولى الرئاسة يتجه شرقاً نحو آسيا متفقاً مع التيار المحافظ في روسيا الذي ما زال يعيش بأحلام الإمبراطورية السوفييتية وقبلها الإمبراطورية الروسية بالقرن التاسع عشر[٢].

توسعت روسيا بالحرب والدبلوماسية خلال القرون من السابع عشر إلى التاسع عشر، فقد حاولت بداية التوسع غرباً، ودخلت في عدة حروب مع الدول الأوروبية على حدودها الغربية، وآخرها مع السويد ١٧٨٨-١٧٩٠ وبولندا ١٧٩٢ والكومنولث البولندي اللتواني، وكان عهد بطرس الأكبر (١٦٨٢-١٧٢٥) الأكثر حروباً في الداخل والخارج، وكان بطرس قد زار الدول الأوروبية وحاول تغريب روسيا على نمط الدول الأوروبية الغربية بريطانيا

---

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة الملك عبد العزيز سابقاً.

[1] Urban, M. (1998) " Remythologising the Russian state" Europe-Asia Studies, Vol.50 No.6, pp.969-92.

[2] Sunny, R.G.(1999) "Provisional Stabilities; the Politics of Identity in Post-Soviet Eurasia' International Security, vol.24 No.3, pp.139-78.□

وفرنسا. وخاضت روسيا أيضاً حروباً مع الدولة العثمانية (١٦٩٥-١٨٧٨) وحروب مع بلاد فارس (١٧٢٢-١٧٢٤)، وكان عصر الإمبراطورة كاثرين الثانية التي حكمت ٣٤ عاماً (١٧٦٢-١٧٩٦) العصر الذهبي للتوسع الروسي بالتدخل العسكري أو الدبلوماسي حتى اعترفت الدول الأوروبية بأن روسيا إحدى الدول الأوروبية الكبرى، وكان لكاثرين طموحاتها في أوروبا والدول المحيطة بروسيا، وقد عبرت عن ذلك بقولها إلى سكرتيرها جافريل ديرزهفاين: "لو قدر لي أن أعيش ٢٠٠ عام، فإن كل أوروبا ستخضع إلى حكم روسيا"، وأضافت: "يجب أن لا أموت حتى أُخرج تركيا من أوروبا وأن أقضي على غطرسة الصين وأن أقيم علاقات تجارية مع الهند"[٣]. ويظهر أن روسيا كانت تسعى للتوسع في الشرق والجنوب بعد أن ضاقت بها إمكانية التوسع غرباً، وقد كانت الأيديولوجية القومية والأرثوذكسية المسيحية هي الأساس لاستراتيجية روسيا القيصرية.

وعندما تقدّمت روسيا للسيطرة على البحر الأسود، وقفت كل من فرنسا وبريطانيا بجانب الدولة العثمانية في حرب القرم ١٨٥٣-١٨٥٦ للمحافظة على وحدة الدولة العثمانية، وضد سيطرة روسيا على البحر الأسود وتم توقيع معاهدة باريس عام ١٨٥٦، مما أفقد الأمل للتوسع غرباً، فأخذت تتوجه في توسعها شرقاً حتى وصلت إلى شاطئ المحيط الهادي الآسيوي، وبسطت سيطرتها الفعلية في سيبيريا في القرن التاسع عشر، كما توسعت في الجنوب بآسيا الوسطى، والتي أصبحت جزءاً من روسيا القيصرية بعد احتلال الخانات الإسلامية، وامتد احتلالها بشكل تدريجي لمدن آسيا الإسلامية، طشقند عاصمة أوزباكستان حالياً عام ١٨٦٥ وسمرقند ١٨٦٨ وبخارى ١٨٧٣ حتى أحكمت سيطرتها على بقية آسيا الوسطى والقوقاز[٤].

كان الوصول للبحار الدافئة من الأهداف الاستراتيجية لروسيا: البحر الأسود حتى تعبر للبحر المتوسط، وجنوباً المحيط الهندي وبحر العرب، وبسبب ذلك واجهت

---

[3] LeDonne, John.(1997), The Russian Empire and the World 1700-1917, Oxford: Oxford University Press, P. xvi.

[4] Fuller, William(1992). Strategy and Power in Russia 1600-1914, New York: The Free Press, p.290.

الإمبراطورية البريطانية في الهند، وأدى التنافس البريطاني- الروسي إلى الحرب بينهما في أفغانستان فيما عرف (باللعبة الكبرى Great Game) بين بريطانيا القوة البحرية مقابل القوة البرية الأورآسية- روسيا القيصرية، فأورآسيا كانت حاضرة في الفكر الاستراتيجي القيصري ثم الاتحاد السوفييتي وفيما بعد روسيا الاتحادية التي أخذت تبحث عن أيديولوجية تعيد لها مجدها كدولة كبرى لها دورها في النظام الدولي.

تقع ٧٧٪ من مساحة روسيا الاتحادية في آسيا، ويقطن ٧٤٪ من سكانها في القسم الأوروبي من روسيا حيث العاصمة والمدن الصناعية، ومنذ عهد بطرس الأكبر حاول التوجه للثقافة الأوروبية واعتبار روسيا جزءاً من أوروبا، وبعد سقوط القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية ١٤٥٣، أصبحت روسيا تعتبر نفسها (روما الثالثة) وريثة الكنيسة الأرثوذكسية، مقابل الكنيسة الكاثوليكية والبروتستانتية، ولكن بعد الثورة البلشفية عام ١٩١٧ وموقف الدول الأوروبية من الثورة الشيوعية أخذ الاتحاد السوفييتي يتبنى موقفاً استراتيجياً بالتوجه آسيويا، وبعد سقوط الاتحاد السوفييتي جاء العهد الجديد- روسيا الاتحادية في البحث عن أيديولوجة جديدة.

أهداف الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

١. ما هي الأورآسية الجديدة وما أهدافها وعلاقتها بالأورآسية التقليدية؟
٢. علاقة أورآسيا بالنظريات الجيواستراتيجية؟
٣. ما جيوبولتيكا السياسة الخارجية الروسية والأيديولوجيا الجديدة؟
٤. ما علاقة الجيوبولتيكا الروسية بالشرق الأوسط في ظل الأورآسية؟

منهجية الدراسة

تتبنى هذه الدراسة المنهج التاريخي في فهم الأيديولوجية الأورآسية منذ بداية القرن العشرين، وتطور السياسة الروسية خلال فترة الدراسة، كما تستفيد الدراسة من المنهج الجيوبولتيكي في فهم الصراع في منطقة أورآسيا، وأهمية المنطقة العربية لروسيا الاتحادية.

أولاً: الأورآسيا التقليدية والأورآسيا الجديدة

إثر إعلان الثورة البلشفية والحرب الأهلية عام ١٩١٧ هرب مليونان تقريباً من الروس المعارضين للثورة إلى الدول المجاورة وخاصة غرب أوروبا مثل بلغاريا وألمانيا وفرنسا، وقد عملت نخبة من المفكرين في المعارضة بإيجاد أيديولوجية بديلة للمشروع البلشفي القائم على الماركسية، على اعتبار أن تغريب روسيا وتبنيها الشيوعية لا يناسب روسيا، لأنها في نظرهم ذات حضارة متميزة وفريدة عن حضارة أوروبا الغربية؛ فالشخصية الحضارية الروسية لا تكون أوروبية أو آسيوية، بل تجمع بينهما، ومع انهيار الغرب فإن روسيا يمكن أن تلعب دوراً رئيساً في النظام الدولي الذي ما زال آنذاك أوروبياً نسبياً.

تجمّع مجموعة من المفكرين المعارضين عام ١٩٢١ في صوفيا عاصمة بلغاريا وأصدروا كتاباً يتضمن مقالات يطرح الأيديولوجية الأورآسية[٥] Exodus to the East، ويرى هؤلاء أنه في ظل مساحة روسيا الواسعة فعلى قادتها النظر برؤية للإمبراطورية لانصهار جميع السكان داخل حدودها، حيث إن الديمقراطورية والانفتاح الاقتصادي والحكم المحلي أو الحرية العلمانية في نظرهم لا تناسب روسيا، وتعد خطراً عليها لا يمكن القبول به.

وتؤكد هذه الأفكار العودة لنظام إمبراطوري دكتاتوري بسلطة مركزية، وتعطي لروسيا شخصية أورآسية، ويعتبر هؤلاء أن بطرس الأكبر الذي حاول تغريب روسيا وتبنّى القيم والحضارة الغربية عدو لروسيا وخائن لها، وكانوا يحبذون حكم المغول-التتار في القرنين الثالث عشر والخامس عشر وخاصة عهد جنكيزخان الذي علّم الروس بناء دولة قوية وذات سلطة مركزية من وجهة نظرهم[٦]. وكان جل هؤلاء من الإثنية الروسية البيضاء والأكثر تأييداً للأورآسية، ولكن هذه الحركة التي ظهرت في عشرينيات

[5] Hauner, M(1992). What is Asia to Us, London: Routledge, pp.60-61.

[6] Barbashin, A; Thoburn, H(2014).Putin's Brain: Alexander Dugin and the Philosophy Behind Putin's Invasion Crimea. Foreign Affairs, March 31. (https://www.foreignaffairs.com/articles/russia-fsu/2014-03-31/putins-brain)

القرن العشرين تراجعت وطاردها السوفييت، ولكنها عادت للظهور مع تسعينيات القرن العشرين مع سقوط الماركسية وتفكك الاتحاد السوفييتي.

جاءت الأورآسية بعد الحرب العالمية الأولى، بعد هزيمة ألمانيا والإمبراطورية النمساوية والدولة العثمانية، وكانت روسيا القيصرية شريكاً في اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦، وتتطلع لمضيقي البوسفور والدردنيل لممر للبحر المتوسط، ولكن قيام الثورة البلشفية أدى لانسحاب روسيا من الاتفاقية وسربتها لحكومة الاتحاد والترقي، ولذلك جاءت الأورآسية كأيديولوجية مقابل الشيوعية، فالشيوعية ودعوتها للثورة للبروليتاريا العالمية تقابلها أيديولوجية ضمن حدود الإمبراطورية التي سقط نظامها، وكانت شعاراتها تجذب الشعوب غير الروسية في الإمبراطورية التي تعيش فيها.

ويرى أصحاب الحركة الأورآسية أن روسيا يمكن أن تسهم في الحضارة العالمية من خلال تراث الإمبراطورية البيزنطية والتوسع الذي قام به المغول، فمن خلال التراث البيزنطي- المغولي والتعددية اللغوية والثقافية وانصهار الشعب الروسي مع الشعوب الآسيوية الأخرى تستطيع الوقوف في وجه الإمبراطورية الألمانية، وهو تصور للمواجهة المحتملة بين ألمانيا ذات الجذور الجرمانية وعلاقتها بالإمبراطورية الرومانية، ومن جهة أخرى يرون أن روسيا وريث الإمبراطورية البيزنطية ومركز الكنيسة الأرثوذكسية (روما الثالثة)، وتعتبر المعارضة الروسية أن النظر للشعوب الآسيوية برؤية المركز الأوروبي إهانة لروسيا، لما تضمه من شعوب غير روسية.

كان التنافس بين روسيا وألمانيا جيوبولتيكاً من حيث النفوذ في شرق أوروبا ووقوف ألمانيا إلى جانب الدولة العثمانية العدو التقليدي لروسيا، وكانت المواجهة كذلك في الحرب العالمية الثانية في هجوم هتلر على الاتحاد السوفييتي ١٩٤١، رغم اتفاقية عدم الاعتداء التي وقعت بين السوفييت وألمانيا النازية في موسكو في أغسطس ١٩٣٩ من قبل وزيري الخارجية الألماني والسوفييتي.

عادت الأورآسية للظهور من جديدة في تسعينيات القرن العشرين بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه ١٩٩١، وعرفت بالأورآسية الجديدة، وكان أهم دعاتها المفكر الروسي

المحافظ ألكسندر دوغين، الذي يعتبر مؤسس الروسية الجديدة، والتي أصبحت مؤثرة في النخبة الروسية الحاكمة وخاصة في عهد الرئيس بوتين، وشارك في تأسيس حزب الأورآسية الجديدة عام ٢٠٠٢، ولكنه فصل منه، فأسس حركة الأورآسية الدولية عام ٢٠٠٣. إن للأورآسية الجديدة أهدافها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، وهي معادية للغرب وللتوجه نحو الأطلسي، ولكنها تعدّ آسيوية في توجهها لدول آسيا الوسطى والهند والصين والشرق الأوسط[٧]، فألكسندر دوغين يدعو إلى أهمية المحور الروسي- الإيراني بقوله: "إيران من الناحية الجيوبولتيكية هي آسيا الوسطى مثلما أن ألمانيا بكل دقة هي أوروبا الوسطى، وعلى موسكو كمركز للأورآسية أن تسلم لإيران، في إطار الإمبراطورية الجديدة، رسالة إقرار "السلام الإيراني" في هذه المنطقة وإقامة حلف جيوبولتيكي قادر على مواجهة التأثير الأطلسي في المنطقة بأسرها"[٨].

كما يدعو للتعاون الاقتصادي بين الدول الأورآسية، كما أن دعوته ضد الأيديولوجية الليبرالية، ولكنها تتبنى الاشتراكية على عكس سياسة الرئيس يلتسن الذي تبنّى الرأسمالية في بداية حكمه وتراكمت الديون على روسيا واقترضت من الغرب.

إن الأورآسية الجديدة هي فكرة توسعية لإمبراطورية روسية متشبعة بالدور السوفييتي السابق والتوسع القيصري، فكما يؤكد دوغين: "لا معنى لروسيا بدون إمبراطورية"[٩]، فالقومية الروسية والكنيسة الأرثوذكسية هما عنصران في الأورآسية الجديدة، وإعادة النفوذ في الجمهوريات السوفييتية السابقة ودول القوقاز والعلاقة الاقتصادية مع الصين والدول المجاورة، وقد أيدت حركة الأورآسية الجديدة التدخل العسكري في جورجيا ٢٠٠٨ وأيدت ضم شبه جزيرة القرم ٢٠١٤ والتدخل في أوكرانيا، فهي حركة إحياء للإمبراطورية الروسية سواء بالقوة العسكرية أو الدبلوماسية، وإقامة

---

[7] Sengupta, Anita (2009), Heartlands of Eurasia: The Geopolitics of Political Space, New York: Lexington, p.26-30.

[٨] ألكسندر دوغين (٢٠٠٤)، أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي ترجمة عماد حاتم، طرابلس- ليبيا، دار الكتاب الجديد المتحدة، ص٢٩٠.

[٩] نفس المصدر، ص٢٣٥.

تحالفات ومحاور وتكتلات اقتصادية كما حالة تأسيس الاتحاد الاقتصادي الأورآسي (EEC)، فالاتحاد يشكل بناء لأيديولوجية أورآسيا الجديدة.

جدول (١): دول الاتحاد الاقتصادي الأورآسي

الدولة	عدد السكان (مليون)	الدخل السنوي للفرد(بالدولار)	الإنتاج المحلي الإجمالي السنوي (مليون دولار)
روسيا الاتحادية	١٤٦,٨	١١٢٨٩	١٦٥٧٢٩٠
قرغيزستان	٦,٢	١٢٩٣	٨٠٩٣
كازاخستان	١٨,٣	٩٤٠١	١٧٢٩٤١
بيلوروسيا	٩,٤	٦٢٨٣	٥٩٥٤٣
أرمينيا	٣	٤١٩٣	١٢٤٣٣

Source: https://countryeconomy.com/countries/groups/eurasian-economic-union2020.

إن السياسة العملية للأورآسية تمت مع الرئيس بوتين، وإن كانت فكرة الاتحاد الأورآسي قد نادى بها رئيس كازاخستان نور سلطان نيزارييف في محاضرة له بجامعة موسكو عام ١٩٩٤ بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وكان هدف نور سلطان تشكيل سوق اقتصادية وسياسة دفاعية مشتركة، ولكن الاتحاد فعلياً تأسس في كانون ثاني/ يناير ٢٠١٥ من قبل الرئيس بوتين، حيث تبنّى رؤية اليمين المحافظ الروسي لدوغين، وكانت روسيا وكازاخستان قد عملت تعاون اقتصادي مع أوكرانيا، وهذه أكبر دول في الكومنولث للدول المستقلة، وتشكيل اتحاد جمركي عام ٢٠٠٦، ومنظمة اقتصادية مشتركة التي شكلت السوق الأورآسية المشتركة EEC، وهذه التشكيلات الاقتصادية كانت لتحقيق مشروع وحدة أورآسيا الذي أعلنه بوتين فيما بعد بالاتحاد الأورآسي أو الاتحاد الاقتصادي الأورآسي، ويضم EaU الدول التالية: روسيا الاتحادية، كازاخستان، بيلوروسيا، أرمينيا، قيرغيزستان. وهو اتحاد مفتوح لبقية دول أورآسيا، خاصة التي كانت ضمن الاتحاد السوفييتي.

ثانياً: أورآسيا والنظريات الجيواستراتيجية

تأثر مفكرو الأيديولوجية الأورآسية بالنظريات الجيواستراتيجية، وخاصة مؤسسها

ومنظرها دوغين، ومن أهم هذه النظريات (المجال الحيوي Lebensraum) لفريدرك رالتزل ولنظرية ماهان (القوة البحرية Sea Power) ونظرية هالفورد ماكندر (قلب اليابس Heartland) و(حافة اليابسة Rimland) سبيكمان وهاوسهوفر الألماني الذي تأثر هتلر بأفكاره الجيوبولتيكية.

كانت روسيا منذ عهدها القيصري، وكإمبراطورية، تتوسع جنوباً وشرقاً وغرباً للبحث عن مجال حيوي لها، حتى وصلت المحيط الهادي، ومن ذلك حروبها غرباً مع الدولة العثمانية للوصول للبحر الأسود، وجنوباً حاولت الوصول إلى المياه الدافئة ووصلت لبحر قزوين وآرال. ولا زالت الأورآسية الجديدة تؤمن وتسعى للدور العالمي لروسيا وتوسيع مجالها في ما أطلقت عليه استراتيجية الجوار القريب Near Abroad.

أبدى الأميرال البحري ألفرد ماهان تصوره للوضع الاستراتيجي في روسيا كدولة مترامية الأطراف، وتحتاج شبكة خطوط سكة حديدية لربط أجزاء الدولة من الغرب إلى الشرق، وهي ما عرفت بخط سكة سيبيريا، واعتبر أن روسيا كدولة أورآسية ذات امتداد واسع تواجه نقطة ضعف، فهي لا تستطيع الدخول في حرب على جبهتين في الوقت نفسه: شرق آسيا أو غرب آسيا، خاصة الوصول إلى الخليج العربي لحاجة روسيا للمياه الدافئة، واعتبر أن مصلحة بريطانيا آنذاك أن تتوسع روسيا شرقاً لتشتبك مع اليابان وتواجه التحالف الياباني- البريطاني كما حدث عام ١٩٠٢، والحرب اليابانية- الروسية التي هُزمت فيها روسيا عام ١٩٠٥[١٠].

وحسب التصور الاستراتيجي لماهان فإن توجه روسيا للخليج العربي يجعل بريطانيا وحيدة في هذه المواجهة في ظل انشغالها بحماية خطوط مواصلاتها مع الهند، ولذلك فإن توريط روسيا في منشوريا يخفف الضغط الروسي على الدول العثمانية أو منطقة الخليج العربي التي يمكن الوصول لها عبر خراسان. وحيث إن ماهان اعتبر التجارة البحرية عنصر قوة كما هي بريطانيا العظمى، فإنه نادى بمنع القوة الأورآسية من الوصول للبحار

[10] Hauner, M(1992). What is Asia to Us, pp.136-137.

لحرمانها من القوة البحرية، واليوم نلاحظ توجه الولايات المتحدة إلى شرق آسيا في ما أصبح يعرف بالمحور الآسيوي، في الوقت الذي تسعى فيه لتوريط روسيا في مستنقع الشرق الأوسط بتدخلها في سوريا لاستنزافها، وتستطيع الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية، أن تشكل تكتلاً في شرقاً آسيا للحد من النفوذ الروسي واحتواء نفوذها، وتتركها تواجه الحركات الأصولية الإسلامية التي يصعب الانتصار عليها لممارستها حرباً غير نظامية.

ويرى ماكندر، في نظرية قلب اليابس، أن الإمبراطورية الروسية الأورآسية توسعت خلال ثلاثة قرون إلى المحيط الهادئ شرقاً، وكانت البداية من خلال تشجيع التجار والسكان الكوزاك والروس بالتوغل في سيبيريا، ثمّ مد خطوط سكة الحديد حتى المحيط الهادي لربط شرق روسيا مع غربها، واعتبر أن مد سكة الحديد عامل مهم لروسيا كقوة برية يصعب اختراقها إلا من جهة الغرب، وفي محاضرته عام ١٩٠٤ حول المحور الجغرافي للتاريخ، نبّه الحكومة البريطانية أنها كقوة بحرية، فيأتي التحدي من القوة البرية، واعتبر شرق أوروبا محور الارتكاز ثم عدّله عام ١٩١٩ في كتابه (المثل الديمقراطية والواقع)، وأطلق على المحور "قلب اليابس Hearland"، واعتبره في تعديله عام ١٩٤٣ بأنه الاتحاد السوفييتي بمساحته الواسعة والذي لا يهدد أوروبا فحسب، بل السيطرة على العالم، كما عبر عنها بنظريته: "من يسيطر على شرق أوروبا يسيطر على أورآسيا، ومن يسيطر على أورآسيا يسيطر على جزيرة العالم، ومن يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم"[11]، ولذلك كانت سياسة الحلفاء هي ما طرحه جورج كنن في سياسة الاحتواء وعدم خروج الاتحاد السوفييتي خارج منطقة قلب اليابس، بإقامة الأحلاف العسكرية والردع النووي، فتم إنشاء حلف الناتو ١٩٤٩ وحلف المركزي CENTO وحلف جنوب شرق آسيا SEATO وحلف الأنزوس ANZUS Alliance of بين أستراليا والولايات المتحدة ونيوزلاندا.

[11] Mackinder, H(1962). Democratic Ideals and Reality, New York: W.W. Norton &Company, p.150.□

ويعبّر ماكندر عن الدور العالمي لروسيا من منظور استراتيجي كقوة أورآسية بقوله: "تحتل روسيا في هذا العالم موقعاً استراتيجياً مركزياً هو الموقع الذي ينسب لألمانيا في أوروبا، ويمكنها أن تسدد الضربات وأن تستقبلها في الوقت نفسه من كافة الاتجاهات باستثناء الشمال". وقد رأس ماكندر وفداً عام ١٩٢٠ لجنوب روسيا لمساعدة المعارضة الروسية ضد الشيوعية، لمحاصرة البلشفية من الجنوب، وأكد في مؤتمر الصلح عام ١٩١٩ على استقلال دول شرق أوروبا كدول حاجزة Buffer States بين أوروبا الغربية والاتحاد السوفييتي ولمنع التواصل بين ألمانيا والاتحاد السوفييتي، وقد نبه ماكندر لخطر التقارب الألماني- الروسي، حتى إن الجنرال الألماني هاوسهوفر منظّر الجيوبولتيكا الألمانية لمح إلى خطورة الصدام الروسي- الألماني، بل طالب بالتقارب بينهما وكانت معاهدة عام ١٩٣٩، ولكن هتلر خالف رأي مستشارية وتورط في حرب الاتحاد السوفييتي عام ١٩٤١. وقال ماكندر في كتابه المثل الديمقراطية والواقع عام ١٩١٩: "ما الذي سيحدث لقوى البحر فيما لو قامت القارة العظيمة بالتوحد سياسياً لتصبح أساس الأرمادا التي لا تقهر"[١٢].

وقد عارض نيقولا سبيكمان ماكندر حول أهمية قلب اليابس، وأكد على أهمية حافة اليابس Rimland بقوله: "من يسبطر على حافة اليابس يسيطر على أورآسيا، ومن يسيطر على أورآسيا يسيطر على العالم"[١٣]. ويعتبر الحافة لأورآسيا هي الهلال الداخلي لماكندر، ولذلك حذر في نظريته من سيطرة روسيا على الحافة الهلال الداخلي وطالب القوة البحرية لبريطانيا بالسيطرة على الحافة التي هي برمائية حتى تمنع روسيا الأورآسية من الوصول إلى البحار الدافئة.

وبعد سقوط الاتحاد السوفييتي، كانت أورآسيا في صلب الاستراتيجية الأمريكية والوصول إليها لمنع روسيا الاتحادية من الهيمنة عليها، واعتبر مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق بريجنسكي أورآسيا مركز القوة العالمي وأعتبرها البلقان الكبرى، وأن

---

[١٢] مرجع سابق، ألكسندر دوغين (٢٠٠٤)، أسس الجيوبولتيكا، ص٨٩-٩٠.

[13] Spykman. N. (1943). Geography of peace, p.43.

من يتحكم في أورآسيا يمكنه السيطرة على العالم بقوله: "إن اورآسيا هي رقعة الشطرنج التي يتواصل فوقها الصراع من أجل السيادة العالمية"[١٤].

وتعدّ روسيا أن الأورآسية تعيد الأمجاد الإمبراطورية لها، فقد أكد ألكسندر روتسكوي النائب الأسبق للرئيس الروسي السابق يلتسن "من الواضح عند النظر إلى الوضع الجيبولتيكي لبلادنا، أن روسيا تمثل الجسر الوحيد بين آسيا وأوروبا وأن كل من يسود على هذا المجال يصبح سيد العالم". ومن جهة أخرى أكد الزعيم الشيوعي المعارض ليلتسن عام ١٩٩٦ على الأورآسية والدور الروحي التبشيري الخاص للشعب الروسي في المساحات الأورآسية الواسعة، وبأن روسيا قد منحت مهمة حضارية فريدة وأساساً جغرافياً مواتياً لممارسة الزعامة العالمية[١٥].

ثالثاً: جيوبولتيكا السياسة الخارجية الروسية والأيديولوجيا الجديدة

لعب العامل الجيوبولتيكي دوراً مهماً في السياسة الخارجية الروسية، سواء في عهد روسيا القيصرية أو الاتحاد السوفييتي أو روسيا الاتحادية، فهي دولة مترامية الأطراف تأتي في المرتبة الأولى في العالم من حيث المساحة، والمرتبة العاشرة في عدد سكانها، وهناك من رأى أن روسيا الأرثوذكسية تتميز في التاريخ والحضارة عن أوروبا الغربية كما كتب صموئيل هنتنجتون في مقالته صدام الحضارات ١٩٩٣، ووصف روسيا الاتحادية بأنها ذات حضارة أرثوذكسية متميزة عن الحضارة الغربية في تصنيفه لحضارات العالم السبع أو الثماني[١٦].

ونجد أن ستالين قد صرح لأحد الدبلوماسيين اليابانيين بقوله: "روسيا دولة آسيوية، وأنا آسيوي"[١٧]، وصرح الزعيم السوفييتي نيكيتا خروتشوف أثناء زيارة له للهند

---

[١٤] بريجنسكي، زبجنيو (١٩٩٧) رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيواستراتيجية ترجمة أمل الشرقي، عمان: الدار الأهلية، ص٥١.

[١٥] بريجنسكي، المصدر السابق ص١٤٣.

[16] Huntington, S(1993). Clash of Civilizations, Foreign Affairs, Summer

[17] Simha Krishman, R,(2011) Unlocking Russian Identity: European or Asian? Russian & Indian Business Report, September 1. (http://in.rbth.com/articles/2011/09/01/unlocking_russian_identity_european_or_asian_12943.html).

عام ١٩٥٥ قائلاً: "إن دولتنا أوروبية وآسيوية، وإن قسماً كبيراً من أراضي دولتنا يقع في القارة الآسيوية"[١٨]. ويتبنى الرئيس الروسي بوتين التوجه الجيوبولتيكي: آسيا وليس أوروبا، ويظهر أن الخلافات السياسية مع الدول الغربية، مثل توسع حلف الناتو أو الاتحاد الأوروبي حول أوكرانيا والتدخل في سوريا والولايات المتحدة وفرض الأخيرة العقوبات الاقتصادية على روسيا دفعت بوتين للقول: "إن الغرب يتعاون معنا كأننا نازلون من على الأشجار"[١٩]، والحقيقة أن ميخائيل جورباتشوف قد حاول التقرب من أوروبا بطرحه مفهوم "البيت الأوروبي المشترك"[٢٠]، ولكن الاتحاد السوفييتي انهار قبل أن يصل إلى هذا الحلم.

- **أندرية كوزيرف والتوجه غرباً (السياسة الأطلسية)**

بعد الإعلان رسمياً في ٢٥ كانون أول/ ديسمبر ١٩٩١ عن نهاية الاتحاد السوفييتي، وانتخاب بورس يلتسين رئيساً لجمهورية روسيا الاتحادية، أخذت السياسية الخارجية الروسية تتوجه غرباً نحو أوروبا والولايات المتحدة، وهو ما يطلق علية "المدرسة الأطلسية" في السياسة الخارجية الروسية ومعظم مؤيديها من رجال الأعمال الذين رأوا الاندماج مع المجموعة الاندماجية الأطلسية Atlantic integrationists. وكان أندريه كوزيرف مهندس هذه السياسة عندما شغل منصب وزير الخارجية الروسي (١٩٩٠-١٩٩٦)؛ فقد كان يرى أن التهديد والتحدي للأمن القومي الروسي قد اختفى من جهة الغرب، وأن التهديدات التي كانت تواجه الاتحاد السوفييتي لم تعد موجودة في حالة روسيا الاتحادية[٢١]، وأن مصالح روسيا الاتحادية في التعاون مع الغرب وتبني الديمقراطية والاقتصاد الليبرالي الحر. وبسبب توجه روسيا الأطلسي في التعاون السياسي مع أوروبا والولايات المتحدة، فقد اتهم بفشله في إدارة

---

[18] Ibid.

[19] Simha, op.cit. "The West treats us like we just came down from the trees".

[20] "Europe as a Common Home" Address given by Mikhail Gorbachev to the Council of Europe (Strasbourg, 6 July 1989). (http://polsci.colorado.edu/sites/default/files/1A_Gorbachev.pdf)

[21] Andrei Kozyrev(1992) "Russia: A Chance for Survival" Foreign Affairs, Spring, p.2.

العلاقات الروسية مع الجمهوريات السوفييتية السابقة في الاتحاد السوفييتي ومشكلة البوسنة في البلقان[٢٢]. وقد أطلق على علاقة يلتسن وكوزيرف "دبلوماسية نعم Yes Diplomacy"، والتي جعلت روسيا مدينة ومعتمدة نسبياً على الغرب وهو ما انتقدته المعارضة اليمينية المحافظة وبقايا الحزب الشيوعي.

- **الجوار القريب (مبدأ مونرو الروسي)**

كانت بعض النخب في دوائر البيروقراطية السياسية الروسية، سواء في الرئاسة أو وزارة الخارجية الروسية، تعارض الاندماج في الرأسمالية الغربية، وكانت ترى أن روسيا أصبحت معزولة ومهمشة بسبب السياسة الأطلسية، وتوسع حلف الناتو شرقاً وتشجيع الغرب للثورات الملونة في أوروبا الشرقية التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي، والتدخل في الشئون الروسية الداخلية والتدخل العسكري للناتو في صربيا الحليف التاريخي لروسيا ضمن العرق السلافي[٢٣].

ورأت النخبة الروسية المحافظة والقومية والتي يطلق عليها الأورآسية الاندماجية Eurasion integrationists، أن الجمهوريات السوفييتية السابقة تعتبر منطقة نفوذ روسية تحت مسمى دول الجوار القريب Near Abroad وبدأت الدعوة لتشكيل كومنولث الدول المستقلة، وكانت الدوائر الاستراتيجية في موسكو ترى أن الجمهوريات السوفييتية السابقة تقع ضمن النفوذ الروسي، وأطلق على تلك السياسية مبدأ مونرو الروسي[٢٤]، إشارة إلى مبدأ مونرو الأمريكي ١٨٢٣ عندما أعلنت الولايات المتحدة أن أمريكا اللاتينية منطقة نفوذ أمريكية، ومنعت أوروبا من عودة نفوذها لقارة أمريكا اللاتينية. وقد كان الهدف الرئيس لروسيا العامل الاقتصادي، كما أن وجود الأقلية

---

[22] Larrabee, L.S; Karasik, T,(1997). Foreign and Security Policy Decision Making Under Yeltsin, Santa Monica (CA): Rand Corporation, P.7.

[23] Dzarasov, Ruslam (2017). Ruusian neo-revisionist strategy and the Eurasian Project, Cambridge Journal of Eurasian Studies (https://www.veruscript.com/a/3P7NAR/).

[24] Kapila, S(2008) Russia's Monroe Doctrine: Strategic implications, South Asia Analysis Group (October 13).

الروسية في هذه الجمهوريات يخلق حساسية عرقية مع سكان الجمهوريات، فإطلاق الأورآسية يخفف من الحساسية العرقية أيضاً داخل هذا الكومنولث.

تشكل كومنولث الدول المستقلة CIS، من تسع دول عام ١٩٩٣: أذربيجان، بيلوروسيا، كازاخستان، قيرغيزستان، أرمينيا، مالدوفيا، طاجيكستان، أوزباكستان، إضافة إلى روسيا، وشكل فضاءً مهماً للاتحاد الأورآسي الذي أعلن رسمياً عام ٢٠١٥، وتأسس الاتحاد الجمركي بين بعض دول الكومنولث والمجموعة الاقتصادية الأورآسية التي هي أساساً الاتحاد الأورآسي، ويظهر أن العامل الاقتصادي والأمني محور هذه التكتلات.

- **بريماكوف وبوتين والتوجه آسيوياً (المدرسة الأورآسية)**

حدث التحول في السياسة الروسية مع تعيين يفغيني بريماكوف وزيراً للخارجية عام ١٩٩٦، وهو الدبلوماسي السوفييتي السابق المخضرم، وتوفي عام ٢٠١٥، وكان قد عمل صحفياً في صحيفة برافدا ومراسلاً لها في الشرق الأوسط في الحقبة السوفييتية، ومن المتخصصين في الشرق الأوسط، ثم تولى عدة مناصب في المؤسسات الأمنية، فقد شغل عام ١٩٩١ منصب مدير الاستخبارات السوفييتية الخارجية KGB، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي أصبح مديراً للاستخبارات الروسية (FSB) واستمر في إدارتها حتى عام ١٩٩٦ في عهد يلتسن، وفي مطلع عام ١٩٩٦ أصبح وزيراً للخارجية الروسية خلفاً لكوزيرف، وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨ عيّن رئيسا للوزراء واستمر حتى أيار/ مايو ١٩٩٩، وقد أحدث خلال المناصب التي تولاها تحولاً مهماً في السياسة الخارجية الروسية نحو آسيا، بتوثيق العلاقات مع الجمهوريات السوفييتية السابقة، وبناء العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الصين والهند، وأطلق عليها المثلث الاستراتيجي Strategic Triangles[٢٥]، وهذه الدول الثلاث شكلت مع البرازيل وجنوب أفريقيا فيما بعد مجموعة بريكس BRICS، وهو تكتل اقتصادي هدف أيضاً إلى تشكيل نظام ظل لتعددية الأقطاب الدولية.

[25] Akihiro, I. "Primakov Redux? Russia and the Strategic Triangles in Asia", (http://src-h.slav.hokudai.ac.jp/coe21/publish/no16_1_ses/09_iwashita.pdf).

ومما أحدثه بريماكوف إعادة الانفتاح على الشرق الاوسط، وبذلك أعاد التوازن للسياسة الخارجية الروسية كدولة كبرى لها تأثيرها الدولي، وكان هاجسه والنخبة القومية الروسية توسع الاتحاد الأوروبي من خلال انضمام بعض الدول التي كانت ضمن المنظمة السوفييتية للاتحاد، وتمدد حلف الناتو من خلال محاولة ضم دول جديدة للحلف اعتبرتها موسكو محاولة لتطويق روسيا الاتحادية، مما يشكّل تهديداً للأمن القومي الروسي.

وقد تبنّى فلاديمير بوتين سياسية بريماكوف الخارجية التي تتجه لدعم الدور الروسي في آسيا[٢٦]، ومما يجدر ذكره هو الخلفية السياسية والأمنية لهما، لأنهما عاشا في الحقبة السوفييتية وهو ما تتناوله الدراسة في الحديث عن الهوية الروسية عند بوتين والاتحاد الأورآسي الذي دعا له.

إن الكومنولث للدول المستقلة والاتحاد الأورآسي تأتي على أساس تحقيق مكاسب للأمن القومي الروسي، ولكنها وجدت نفسها محاطة بالتحديات والأخطار التي تهدد أمنها القومي كما قال السفير الروسي السابق في الولايات المتحدة فلاديمير ليوكن:

"Russia increasingly faces a new encirclement. Although there are no hostile alliances around Russia, it faces serious or potentially serious problems with almost all of the large countries on its new periphery"[27].

- **منظمة شنغهاي للتعاون (ناتو الشرق NATO EAST)**

تسعى الدول إلى تعزيز قوتها سواء بالقوة العسكرية أو التحالف مع الدول الأخرى أو على الأقل بالتعاون السياسي والاقتصادي، فالقوة تستعمل عادة لتحقيق الأهداف السياسية، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي، نظام أحادي القطبية، أصبحت المصالح القومية والصينية تدفع الدولتين للتعاون من أجل تعزيز دورهما في مواجهة الهيمنة الأمريكية والتوجه إلى نظام تعدد القطبية، خاصة بعد بناء القواعد العسكرية في دول آسيا الوسطى ومحاولة السيطرة على الغاز الطبيعي

[26] Katz, Mark(2006). Primakov Redux? Putin's Pursuit of Multipolarism in Asia, Demokratizatsiya, (Winter).

[27] Lukin, V.(1992). "Our Security Predicament" Foreign Policy, No. 88, (Fall).

والبترول في منطقة بحر قزوين، وإثارة الولايات المتحدة للثورات الملونة في منطقة تعتبر المجال الحيوي لكل من الصين وروسيا.

ولذلك جاء التعاون الصيني والروسي مع بعض دول آسيا الوسطى عام ١٩٩٦، وتطور هذا التعاون في تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون عام ٢٠٠١، وكانت البداية التعاون في سبيل حل المشكلات الحدودية ومقاومة الإرهاب وتجارة المخدرات، ثم تطور إلى تعاون سياسي واقتصادي ومناورات عسكرية مشتركة بين القوات الصينية والروسية، وكان لهذه التدريبات أهدافها السياسية كرد فعل على توسع الناتو، حيث شعرت روسيا بأن ذلك التمدد يهددها، كما شعرت الصين أيضاً بهذا التهديد على مصالحها القومية.

وتشمل منظمة شنغهاي للتعاون كلاً من الصين وروسيا الاتحادية وكازاخستان وقرغيزستان، وأوزباكستان وطاجكستان، والآن أصحبت المنظمة تضم ثماني دول بعد انضمام كل من الهند وباكستان عام ٢٠١٧، ثم انضمت دول آسيوية أخرى بصفة مراقب وهي بيلوروسيا وتركيا وسيرلانكا وإيران[٢٨]، وهي بذلك تضم دولتين دائمتي العضوية في مجلس الأمن الدولي وأربع دول نووية.

إن فكرة الآسيوية تظهر في تعاون هذه الدول، حتى إن رئيس وزراء تركيا أردوغان طلب الانضمام لهذه المنظمة في ظل رفض الاتحاد الأوروبي انضمام تركيا له، وقد يستعمل أردوغان الانضمام لمنظمة شنغهاي كورقة ضغط على الاتحاد الأوروبي.

ورغم أن منظمة شنغهاي للتعاون ليست حلفاً عسكرياً، إلا أن هناك من الخبراء الغربيين من اعتبرها تحالفاً استراتيجياً في وجه الهيمنة الأمريكية على الشئون الدولية ومواجهة لتمدد حلف الناتو شرقاً إلى الجمهوريات السوفييتية السابقة، وكما يقول آدم كاستيلو:

"The SCO is a strategic alliance with its primary purpose being to end US encroachment into territories that have traditionally been dominated by Russian and Chinese politics"[29].□

---

[28] Gao Fei,(2010). The Shanghai Cooperation organization and China's New Diplomacy, Discussion Papers in Diplomacy, Netherlands Institute of International Relations (Clingendael), (July).□

[29] Adam C Castillo(2008), SCO: Rise of NATO East? Diplomatic Courier (18

وقد بدأت المناورات العسكرية بين الصين وروسيا الاتحادية وبمشاركة بعض الدول الأخرى عام ٢٠٠٥ تحت شعار "مهمة سلام"[٣٠]، واستمرت أسبوعاً بمشاركة ١٠,٠٠٠ جندي من كلا الدولتين، وفي عام ٢٠٠٧ كانت المشاركة الثانية في مناورة "سلام ٢٠٠٧"، وشاركت فيها الدول الأعضاء الست في المنظمة، ثم مناورة درع السلام ٢٠٠٩، و٢٠١٠، ثم مناورة التعاون البحري عام ٢٠١٢، ولا شك أن لهذه المناورات أبعادها السياسية في العلاقات بين الدول الأعضاء والدول المنافسة لها[٣١]. وإذا كانت روسيا تسعى لتحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية تجاه حلف الناتو، فهناك من المعلقين الغربيين من يعتبر منظمة شنغهاي بأنها ناتو الصين[٣٢]. وسواءً كانت منظمة شنغهاي ناتو الصين أو روسيا، فمصالحهما فرضت عليهما التعاون، وأن يتشكل المحور الآسيوي الذي يضم الدول الأعضاء، وأن يجعل تركيا تلوح بها في وجه حلفائها في حلف الناتو وكذلك الاتحاد الأوروبي.

- **أوكرانيا في الأورآسية الجديدة**

تعدّ أوكرانيا المحور الجيوبولتيكي في تشكيل الاتحاد الأورآسي، بل تاريخياً بدأ التاريخ الروسي بكييف الروسية قبل موسكو، وبانضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأورآسي تتشكل الإمبراطورية الروسية على أرض الواقع، ولذلك نجد أن ألكسندر دوغين يعبر عن ذلك بصراحة في كتابه أسس الجيبولتيكا بقوله: "أوكرانيا، كدولة مستقلة ذات مطامح ترابية معينة، تمثل خطراً داهماً على الأورآسيا كلها، وبدون حل المشكلة الأوكرانية يغدو الحديث عن الجيوبولتيكا القارية أمراً عبثياً على العموم"[٣٣]. وبذلك يرى دوغين أن استقلال أوكرانيا في حد ذاته تهديداً للأورآسية والأمن القومي الروسي، ويتهم الغرب

August). http://www.isn.ethz.ch/Digital-Library/Articles/Detail/?lng=en&id=90108).

[30] Fang Yang(2013), Backgrounder: China-Russia joint military exercises since 2013 (http://news.xinhuanet.com/english/china/2013-07/05/c_132516470.htm).

[31] Mark Adomanis (2013), Joint China-Russia Exercise More Political Than Military, USNI News (July8).

[32] Tyler Roney (2013), The Shanghai Cooperation Organization: China's NATO? (September 11). (http://thediplomat.com/2013/09/the-shanghai-cooperation-organization-chinas-nato-2)

[٣٣] ألكسندر دوغين، ص٤٠٠.

بأنه وراء مشكلة أوكرانيا حيث يقول: "إن حقيقة وجود أوكرانيا المستقلة تعد على المستوى الجيوبولتيكي إعلان حرب جيوبولتيكية على روسيا، وهذه قضية ليست من صنع أوكرانيا نفسها بقدر ما هي من صنع الأطلسية"[٣٤].

إن الصراع على أوكرانيا بين روسيا الاتحادية والغرب، وخاصة الولايات المتحدة، يعيدنا إلى تأثير النظريات الجيواستراتيجية في سياسة الغرب، ولا زالت تؤثر على الفكر الاستراتيجي الأمريكي تجاه أورآسيا ومحاولة منع روسيا الاتحادية من الهيمنة على أورآسيا من خلال إقامة الاتحاد الأورآسي التي تعتبر جيبولتيكا أوكرانيا حيوية للاتحاد كما قال دوغين.

- **الاستراتيجية الأمريكية والأزمة الأوكرانية**

تحظى أوكرانيا بأهمية خاصة في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، ويؤكد ذلك مستشار الأمن القومي الأمريكي الراحل زبجنيو بريجنسكي بقوله: "إن روسيا بدون أوكرانيا لا تشكل إمبراطورية آسيوية، فإذا استطاعت موسكو السيطرة على أوكرانيا بملايينها الاثنين والخمسين ومواردها وحدودها على البحر الأسود، فإن روسيا تستعيد عندئذ وبشكل أوتوماتيكي ثرواتها لتصبح دولة إمبراطورية قوية ممتدة عبر أوروبا وآسيا"[٣٥]. ويذهب الإسكندر كولي المتخصص في الشأن الروسي بقوله: "إن نجاح الاتحاد الأورآسي مرتبط بمشاركة أوكرانيا وتعاونها"، ولكن الاستراتيجية الأمريكية منذ سقوط الاتحاد السوفييتي تبنت استراتيجية عدم ظهور قوة جديدة في النظام الدولي على غرار الاتحاد السوفييتي كما جاء في وثيقة Defense Guidance (Planning) عام ١٩٩٢ والتي أشرف عليها بول وولفيتز، ولذلك عززت وجودها في آسيا الوسطى بالقواعد العسكرية التي أخذت تنسحب منها بضغط روسي على الدول المضيفة لهذه القواعد مثل قرغيزستان[٣٦].

---

[٣٤] نفس المرجع، ص٣٨٠.

[35] Brzezinski, Z (1998), The Grand Chessboard: An American Primacy and its Geostrategic Imperatives, Basic Books, p.46.

[36] The U.S. and NATO Have been trying to encircle Russia Militarily since 1991, (http://www.4thmedia.org/2014/05/america-has-waged-a-brutal-dirty-tricks-campaign-against-russia-for-70-years/

كما تبنت الولايات المتحدة تشجيع الثورات البرتقالية وضم بعض دول الاتحاد السوفييتي والدول التي كانت ضمن منظومة حلف وارسو إلى الاتحاد الأوروبي وحلف وارسو، وكان بيان قمة دول حلف الناتو الذي عقد في بخارست في نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٨ مقلقاً لروسيا الاتحادية عندما أشار إلى ضرورة ضم جورجيا وأوكرانيا إلى حلف الناتو[٣٧]، واعتبرت موسكو أن ذلك تهديداً خطيراً ومباشراً، في أن يكون الناتو على حدود روسيا الاتحادية، مما دفع روسيا للتدخل عسكرياً في جورجيا عام ٢٠٠٨ عندما حاول الرئيس الجورجي آنذاك والموالي للولايات المتحدة ميخائيل ساكا شغيلي حل مشكلة إقليم أوسيتيا الجنوبية، وأدى التدخل الروسي إلى مجيء حكومة موالية لها.

تكررت سياسة واشنطن في أوكرانيا حيث شجعت التيارات الليبرالية المعادية لموسكو لتشكيل حكومة موالية لها والدخول في شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وبالتالي للتمهيد لدخول الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو فيما بعد. لقد كانت سياسة الولايات المتحدة، ولا زالت، مقلقة لموسكو منذ أن صوّت الأوكرانيون في كانون أول/ ديسمبر عام ١٩٩١ للانفصال عن الاتحاد السوفييتي السابق، ودعمت المنظمات الأمريكية غير الحكومية التحول السياسي في أوكرانيا، وكانت الثورة البرتقالية التي شهدتها أوكرانيا مدعومة من الولايات المتحدة، إضافة إلى دعمها لإعلان دستور عام ٢٠٠٤.

ويذكر أن الغرب قد وعد الاتحاد السوفييتي بالمحافظة على استقلال أوكرانيا ووحدتها وعدم التوسع شرقاً مقابل سحب الرئيس السوفييتي السابق جورباتشوف ٣٨٠ ألف جندي روسي من ألمانيا الشرقية لتوحيدها مع ألمانيا الغربية، وقد أكد وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جيمس بيكر في عهد الرئيس بوش الأب والمستشار الألماني هلمت كول هذا الوعد غير المكتوب Gentlemen's agreement، ولكن بعد سقوط الاتحاد السوفييتي لم تكن استراتيجية المحافظين الجدد تفكيك الاتحاد السوفييتي فقط، بل تفكيك روسيا الاتحادية نفسها، وقد أشار روبرت غيتس الذي كان مديراً للاستخبارات

[37] Dragging Ukraine into NATO negative for European Security, RT.com, (May 14 2014) ,(http://rt.com/news/158908-lavrov-russia-ukraine-nato/).

الأمريكية ١٩٩١، في مذكراته مؤخراً أن سياسة ديك تشيني الذي أصبح نائباً للرئيس بوش الابن فيما بعد لم تكن تفكيك السوفييت بل روسيا نفسها، فيقول:

"Cheney wanted to see the dismantlement not only of the Soviet Union and the Russian Empire but of Russia itself."[38]

ورغم التحول السياسي في أوكرانيا والتعددية الحزبية فقد شهدت انتشار الفساد وظهور طبقة أوليجارشية تحكمت في الحياة السياسية، وعندما حدث تزوير الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٤، عند فوز رئيس الوزراء آنذاك فيكتور يانكوفيتش بالرئاسة، اعترض عليها زعيم المعارضة فيكتور يوشيتشنكو الذي قاد الثورة البرتقالية مما أدى إلى انتقال يانكوفيتش إلى المعارضة وتولي يوليا تيموشينكو رئاسة الوزراء وانتخب فكتور يوشيتشنكو رئيساً للجمهورية (٢٠٠٥-٢٠١٠)، وعندما أجريت الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٢ فاز فيها فكتور يانكوفيتش الموالي لموسكو، وقد تفجّرت الأزمة السياسة في تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ عندما رفض رئيس الجمهورية يانوكفيتش التوقيع على اتفاقية الشراكة الأوروبية- الأوكرانية، لذا فالصراع داخل أوكرانيا على التوجه السياسي والأيديولوجي هل يتجه للانضمام للاتحاد الأوروبي أم إلى الاتحاد الأورآسي الذي كان في طور التشكيل والذي تهيمن عليه روسيا الاتحادية.

إن أوكرانيا تعاني من أزمات اقتصادية حادة، إضافة إلى التنوع العرقي؛ حيث هناك ١٧٪ تقريباً من السكان روس و٤٪ تتر وغيرهم، و٧٧٪ أوكرانيين، ورغم استعمال اللغة الأوكرانية لكنّ اللغة الروسية أيضا رسمية حيث تصل الأغلبية الروسية في الولايات الشرقية من أوكرانيا إلى ٧٥٪ من سكان تلك الأقاليم، فروسيا الاتحادية تستعمل ورقة الأقلية الروسية كورقة ضغط سياسي ومبرر للتدخل غير المباشر لحماية حقوق هذه الأقليات، وحتى التدخل المباشر بضمها إقليم القرم إليها.

وفي ظل الخلافات السياسية قامت الحكومة الأوكرانية في كانون ثاني/ يناير ٢٠١٩،

---

[38] The U.S. and NATO Have been trying to encircle Russia Militarily since 1991, http://www.4thmedia.org/2014/05/america-has-waged-a-brutal-dirty-tricks-campaign-against-russia-for-70-years/

بفصل ارتباط الكنيسة الأرثوذكسية في أوكرانيا عن الكنيسة الروسية وربطها بالكنيسة الأرثوذكسية في إستنبول بتركيا، باعتبارها الكنيسة المركز، وحضر الرئيس الأوكراني قداس الأحد يوم ٦ كانون ثاني/ يناير في إستنبول.

- **ضم القرم إلى روسيا الاتحادية**

تعتبر القرم تاريخياً ذات أهمية استراتيجية منذ عهد روسيا القيصرية للوصول إلى البحار الدافئة، البحر المتوسط، وبعد حروب طويلة سيطرت روسيا القيصرية على القرم ١٧٨٣، وفي العام التالي أمرت الإمبراطورة كاترينا الثانية ببناء ميناء للأسطول الروسي على البحر الأسود أطلقت عليها سيفاستبول، ومع الصراع الروسي- العثماني وحرب القرم ١٨٥٣-١٨٥٦، وتدخل بريطانيا وفرنسا إلى جانب الدولة العثمانية وحصار ميناء سيفاستبول، كان من ضمن شروط معاهدة باريس حياد البحر الأسود وإخراج الأسطول الروسي منه، وإعادة الميناء إلى روسيا، ولكن القيصر ألكسندر الثاني أنهى معاهدة باريس ١٨٧٠ وعاد الأسطول الروسي إلى البحر الأسود، ومع قيام الاتحاد السوفييتي، وحيث إن أوكرانيا كانت جزءاً منه، ضمّ خروتشوف القرم إلى أوكرانيا عام ١٩٥٤، بعد أن كانت تابعة إلى روسيا، وبعد سقوط الاتحاد السوفييتي بقي الأسطول الروسي في سيفاستبول والبحر الأسود، بموجب معاهدة تأجير حتى عام ٢٠٤٢ مقابل تخفيض أسعار الغاز الطبيعي لأوكرانيا و٣ مليارات دولار.

كانت روسيا تخشى التحول السياسي في أوكرانيا وفقدان وجودها في القرم، فاستغلت هذه اللحظة التاريخية في الأزمة الأوكرانية، وفي حماية الأغلبية الروس الذين يشكلون ٦٠٪ من سكان القرم ومطالبها التاريخية، وبعد إعلان جمهورية القرم ذات الحكم الذاتي استقلالها عن أوكرانيا في السادس من آذار/ مارس عام ٢٠١٤، جرى الاستفتاء على الانضمام إلى روسيا الاتحادية في ١٦ آذار/ مارس، وفي ١٧ آذار/ مارس وافق مجلس الدوما الروسي على طلب الانضمام إلى روسيا الاتحادية، وعلق بوتين في خطابه في مجلس الدوما على عملية الانضمام بقوله: "هل كان علينا أن ننتظر لنأخذ

الإذن من جنود الحلف الأطلسي لزيارة قاعدتنا العسكرية في سيفاستوبول؟ الجواب: ليأتوا هم لزيارتنا على أرضنا"[٣٩]. ويأتي التدخل الروسي عملية استباقية لأن الأسطول الأمريكي كان متوجهاً إلى ميناء سيفاستبول[٤٠] حيث القاعدة البحرية الرئيسة لروسيا على البحر الأسود، وقد شكّل ضم القرم ضربة للولايات المتحدة وخاصة أن الصراع عليها هو صراع تاريخي وحلم روسي قديم من أجل العبور للبحر المتوسط.

رابعاً: جيوبولتيكا روسيا وعلاقتها بالشرق الأوسط في ظل أورآسيا

كان الدور الروسي في الشرق الأوسط في عهد الرئيس يلتسن ثانوياً، وأصبحت واشنطن مطلقة اليد في المنطقة في ظل نظام أحادي القطبية Unipolar System، ولكن التحرك الفعلي في السياسة الروسية في الشرق الأوسط كان في عهد بريماكوف عندما تولى وزارة الخارجية الروسية، وقد تبنّى السياسة الأورآسية[٤١]، وتحركت روسيا في عهده تحت ضغوط مجلس الدوما الروسي دبلوماسياً على المستوى العالمي لإعادة الاعتبار للدور الروسي بأنه ما زالت لها فاعلية على المستوى الدولي، وحاولت بقوة رفع الحصار عن العراق، لأن لها ديوناً على الحكومة العراقية بلغت ٧ مليارات دولار، وتعرف أن سداد هذه الديون لا يمكن أن يتم إلا برفع الحصار عن العراق، ثم إن مصالح الشركات الروسية في العراق تحتاج رفع الحصار لإعادة استثمارها؛ فقد حصلت شركة LUKOIL على امتيازات هامة للتنقيب عن البترول ومنحت عائدات ممنوحة بنسبة ٧٥٪ مع الإعفاء من الضرائب[٤٢]، وكانت الحكومة العراقية تسعى بهذه الامتيازات لكسب التأييد الروسي لها في مجلس الأمن الدولي لمنع أي هجوم عسكري عليها، وقد تدخّلت روسيا دبلوماسياً في حل أزمة تفتيش القصور الرئاسية من قبل لجان التفتيش حتى لا توفر تبريراً لتوجيه ضربة إلى العراق.

---

[٣٩] رائد جبر (٢٠١٤)، لحظة القرم التاريخية: بوتين كان يخشى عزل أسطوله، الحياة (٢٨ مارس) ص٢٠.

[40] Dzarasov, Ruslam (2017). Ruusian neo-revisionist strategy and the Eurasian Project, Cambridge Journal of Eurasian.

[41] Harsh Pant(2005), The Moscow–Beijing–Delhi 'Strategic Triangle': An Idea Whose Time May Never Come, Crossroads, vol. 5, no. 2, pp.19-46.

[42] Freedman, F(1998). Russia and the Middle East: The Primakov Era, Middle East Review of International Affairs Vol. 2, No. 2, 1-8.

أما بالنسبة للعلاقات الروسية- الإيرانية ففي الواقع تحسنت في آخر عهد الرئيس السوفييتي جورباتشوف، في ظل توتر العلاقات الأمريكية- الإيرانية وقطع العلاقات الدبلوماسية بينهما منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، وقد زار الرئيس الإيراني المعروف بالبرجماتية هاشمي رفسنجاني موسكو عام ١٩٨٩، وعقد عدة اتفاقيات اقتصادية وعسكرية وثقافية بين البلدين، واتخذت إيران موقفاً حذراً من إعلان دول آسيا الوسطى استقلالها، فمثلاً عندما أعلنت أذربيجان استقلالها عن السوفييت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، فإن إيران لم تعترف بها إلا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

وقد ساهمت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ في تعزيز العلاقات الروسية- الإيرانية بسبب التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، واعتبرته إيران تهديداً لها، كما أن روسيا اعتبرت هذا التواجد تهديداً لمصالحها القومية، واشترت إيران من روسيا طائرات MIG-29s وSU_24s[٤٣]، ومع الاحتلال الأمريكي لكل من أفغانستان عام ٢٠٠١ والعراق عام ٢٠٠٣ توطدت العلاقات أكثر بينهما لالتقاء المصالح وتوافقها، وقد ساهمت روسيا في بناء مفاعل بوشهر، وتصاعدت التجارة البينية بينهما، حيث بلغت التجارة البينية بينهما أكثر من ٣ مليارات دولار عام ٢٠١٠.

كما اتخذت إيران علاقات مطمئنة لروسيا في سياستها في آسيا الوسطى من حيث نشاط الحركات الإسلامية في الجمهوريات الإسلامية وتعاونت مع روسيا حول نقل الطاقة من منطقة بحر قزوين. ولعبت روسيا دوراً مهماً في مجلس الأمن الدولي لصالح إيران وأسهمت في الوصول مع مجموعة ٥+١ للاتفاق حول المفاعل النووي الإيراني الذي أبرم في عهد إدارة أوباما عام ٢٠١٥، وتضع ثقلها الدبلوماسي في المجموعة لحل أزمة المفاعل على اعتبار أن إيران شريك استراتيجي لروسيا الاتحادية ودولة حاجزة ضد النفوذ والتوسع الأوروبي- الأمريكي في القوقاز وآسيا الوسطى، في الوقت الذي ترى إيران في روسيا درعاً واقياً وحاجزاً من الغرب والولايات المتحدة، خاصة في مجلس

[43] Ibid.□

الأمن الدولي[٤٤]، وتلتقي إيران مع روسيا في تقليص النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى وإخراجها من قواعدها العسكرية.

ومع فرض العقوبات الأمريكية على روسيا وكذلك على إيران تعمقت العلاقات الاستراتيجية بين طهران وموسكو وخاصة بعد تدخلهما في الحرب الأهلية في سوريا لصالح الرئيس بشار الأسد.

ومن جهة أخرى نمت العلاقات التجارية بين روسيا وتركيا في ظل حاجة تركيا للطاقة من روسيا، كما أن تركيا تربطها علاقات تاريخية وثقافية مع الجمهوريات الإسلامية الآسيوية التي كانت ضمن الاتحاد السوفييتي، ولذلك كانت الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية هي دوافع العلاقات مع تركيا.

وتعتبر تركيا الشريك التجاري الأول في الشرق الأوسط، فقد وصل حجم التجارة التركية- الروسية عام ٢٠١٢ إلى ٣٢ مليار دولار، وبلغ عدد السياح الروس لتركيا في العام نفسه ٣ ملايين سائح، وقد تبادل الرئيسان الروسي والتركي الزيارات مرات عدة. وتحاول روسيا تليين الموقف التركي من دعم المعارضة السورية.

ومع ذلك فإن العلاقة التركية- الروسية تكتيكية أكثر مما هي استراتيجية؛ فتركيا تواجه عقبة كبرى في انضمامها للاتحاد الأوروبي، وتحتاج للطاقة والتبادل التجاري مع موسكو، وتعرف روسيا أهمية الدور التركي في آسيا الوسطى واستقرار القوقاز والبلقاء وشرق البحر المتوسط، ولذا فقد خفضت خلافاتها معها حول الوضع في سوريا.

أما علاقات روسيا مع إسرائيل فقد حكمتها العلاقات التجارية ومحاولة روسيا إيجاد دور لها في حل الصراع العربي- الإسرائيلي، إضافة إلى وجود حوالي ٨٠٠ ألف مهاجر يهودي وغير يهودي روسي في إسرائيل. ثم إن هناك محاولات مشتركة لبناء علاقات تعاون في صناعة الأسلحة.

---

[44] Njdeh Asisian(2013), Russia & Iran: Strategic Alliance or Marriage of Convenience, Small Wars Journal (November 23). Pp11-23. (http://smallwarsjournal.com/jrnl/art/russia-iran-strategic-alliance-ormarriage-of-convenience).

ولعل التطور المهم في علاقات روسيا مع الشرق الأوسط جاء في عهد بوتين من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٤، عندما كان رئيساً لروسيا الاتحادية ثم رئيساً للوزراء ثم العودة للرئاسة عام ٢٠١٢ وحتى اللحظة.

فقد اهتم بوتين بشكل واضح بعودة روسيا لمكانتها الدولية؛ فتعمقت العلاقات مع إيران، وتطورت العلاقات مع تركيا، وازدادت حضور روسيا في المنطقة العربية، ويتمثل أكبر حضور للموقف المؤيد لنظام بشار الأسد، واستعمال حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي لمنع إصدار قرارات قد تؤدي لاستعمال التدخل العسكري في سوريا.

أما محاولات روسيا الدخول في حل الصراع العربي- الإسرائيلي فقد جاءت من خلال مشاركتها في اللجنة الرباعية ٢٠٠١، والتي ضمت بالإضافة لها كلاً من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والأمم المتحدة، وبالتالي سعت روسيا إلى تعزيز موقفها في عملية السلام وإيجاد نوع من التوازن في اللجنة مع الموقف الأمريكي المؤيد لإسرائيل، وأيدت روسيا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين أول/ أكتوبر عام ٢٠٠٣ في إدانة تصرفات إسرائيل في الاراضي العربية المحتلة، واقترحت روسيا إصدار قرار لمجلس الأمن الدولي يقر خارطة الطريق ويجعل منها قراراً ملزماً بدلاً من كونها مبادرة رباعية، وجاءت زيارة الرئيس بوتين لفلسطين في نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٥، واستقباله في رام الله، جاءت كاعتراف ضمني من روسيا بالدولة الفلسطينية، ثم جاءت زيارة روسيا لفلسطين مرة ثانية في حزيران/ يونيو عام ٢٠١٢ لافتتاح المركز الروسي للثقافة والعلوم في بيت لحم، ولهذا دلالة سياسية مهمة، كما أيّدت روسيا طلب فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة عام ٢٠١١، واعتبرته مطلباً شرعياً، وصوّتت إلى جانب عضوية فلسطين في اليونسكو عام ٢٠١١ رغم معارضة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل لذلك، وأيدت عام ٢٠١٢ طلب رفع صفة فلسطين من صفة مراقب إلى دولة غير عضو ومراقب في الأمم المتحدة.

كما قدّمت ٣٠ مليون دولار دعماً للسلطة الوطنية الفلسطينية على ٣ دفعات من ٢٠٠٦-٢٠١٠. وفي عام ٢٠٠٦ وجّه الرئيس الروسي دعوة لقادة حماس بعد فوز الحركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، كما زار رئيس المكتب السياسي خالد مشعل

موسكو أكثر من مرة، وقد وجهت الحكومة الروسية دعوة إلى رئيس المكتب السياسي الحالي إسماعيل هنية لزيارة موسكو في كانون ثاني/ يناير ٢٠١٩، ويظهر أن موسكو تعزز علاقاتها مع الأطراف الفلسطينية، ومنها أطراف المقاومة.

ويظهر أن روسيا في علاقاتها هذه، وترتيباتها مع الولايات المتحدة، معنية بتشكيل محور يحقق لها مصالحها في الشرق الأوسط (روسيا- إيران- سوريا- المقاومة الإسلامية في لبنان وفلسطين)، وهذا لا يعني أن روسيا ضد إسرائيل، بل من خلال علاقاتها مع هذه الدول والأطراف يمكن أن تكون وسيطاً لتخفيف التوتر وحل الأزمات، مما يعزز دورها في القضايا الدولية، ويحقق لها مصالحها الاستراتيجية.

ومن جانب آخر، تقدّمت روسيا في تشرين أول/ أكتوبر عام ٢٠٠٣، بطلب عضوية في منظمة التعاون الإسلامي، (كانت عندئذ تسمى منظمة المؤتمر الإسلامي)، وقد حصلت على صفة مراقب في المنظمة عام ٢٠٠٥، وهي ترى فيها حليفاً ولو على المستوى الشعبي، رغم أنها تشعر بخطر الجماعات الإسلامية، لكنها تهدف إلى كسب تعاطف المسلمين وتحسين علاقاتها مع العالم الإسلامي، حيث هناك حوالي ٢٠ مليون مسلم يعيش في روسيا، ويشكلون ١٤٪ من سكان روسيا الاتحادية. كما مُنحت روسيا أيضا صفة مراقب في المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (الإيسيسكو) عام ٢٠٠٧. وتم تشكيل مجموعة عمل تحت مسمى الرؤية الاستراتيجية لروسيا والعالم الإسلامي والتي تعقد اجتماعاتها بصفة دورية[٤٥].

وكانت روسيا قد عززت علاقاتها مع الجزائر، وزار بوتين كلاً من السعودية وقطر والأردن، لتحقيق جملة من الأهداف، أهمها عقد صفقات الأسلحة وبناء المشاريع الاقتصادية والتنسيق السياسي والتعاون في مجال الطاقة، وخاصة المساعدة في التقنية النووية.

[45] Ariel Cohn(2013), How the U.S. Should Respond to Russia's Unhelpful Role in the Middle East, Backgrounder #2662 on Russia and Eurasia, The Heritage Foundation, (March 15).

ولقد قامت روسيا بتوسيع نطاق علاقاتها في الشرق الأوسط بزيارة بوتين للرياض عام ٢٠٠٧، وهي أول زيارة لرئيس روسي للرياض علما بأن الاتحاد السوفييتي أول دولة اعترفت بالمملكة العربية السعودية عام ١٩٢٦، وللزيارة أهداف سياسية واقتصادية وتتعلق بفتح المجال في التبادل التجاري وموضوع الطاقة من حيث أسعار البترول وفي التعاون التقني العسكري[٤٦]، وموقف الرياض سابقاً من السياسة الروسية في الشيشان، ولكن هناك خلافات بين الرياض وموسكو حول النظام السوري، فالرياض تدعم المعارضة في الوقت الذي تدعم موسكو النظام السوري، ولكن الطرفان اتفقا على مؤتمر جنيف ٢ وحضوره، مع التأكيد على الحل السياسي للأزمة السورية.

- **التدخل الروسي في سوريا: بوابة أورآسيا**

أما بالنسبة لسوريا فقد استخدمت روسيا في ٥ تشرين أول/ أكتوبر عام ٢٠١١ حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي ضد توجيه ضربة لسوريا، وكذلك في ٥ شباط/ فبراير عام ٢٠١٢، وفي ١٩ تموز/ يوليو عام ٢٠١٢، وقد بررت روسيا موقفها بأن "روسيا تدافع عن النظام الدولي العالمي الجديد واستخدام القوة فقط في إطار القواعد الدولية والنظام الدولي".

وقد زار وفد من الدوما الروسي الولايات المتحدة والتقى أعضاء من الكونغرس الأمريكي بهدف محاولة الرئيس أوباما أخذ موافقة الكونغرس لتوجيه ضربة عسكرية لسوريا، والواقع أن روسيا تدافع عن مصالحها بدعم النظام السوري من حيث وجودها في قاعدة طرطوس على البحر المتوسط، وهو حلم روسيا القيصرية والاتحاد السوفييتي وروسيا حالياً بالوصول إلى البحر الأبيض المتوسط في استراتيجية البحار الدافئة، ولا سيما بعد فقدان دورها وتسهيلاتها في ليبيا بعد سقوط القذافي، وكانت قد اعتبرت أن تدخل الناتو وسقوط القذافي خطأ استراتيجي يجب أن لا يتكرر في سوريا، ولذلك كان هذا موقفها تجاه سوريا في مجلس الأمن الدولي واستعمال حق الفيتو.

[46] Mark Katz(2009), Saudi-Russia Relations since the Abdullah-Putin Summit, Middle East Policy, Vol. XVI, No. 1.

ويتمحور التدخل العسكري الروسي في سوريا منذ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١٥ لتحقيق الأهداف التالية:

١- استغلال الظروف الدولية والإقليمية وتورط الولايات المتحدة في كل من أفغانستان والعراق وإعلان الرئيس أوباما الانسحاب من الشرق الأوسط بالتدخل للعودة للساحة الدولية، ومع ذلك من المعتقد أن بوتين أخذ موافقة الرئيس أوباما على هذا التدخل، لأن التدخل العسكري والغارات الجوية الروسية تمت بعد لقاء الرئيس أوباما وبوتين على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥.

٢- ترى روسيا أن الحرب الأهلية في سوريا تهديدٌ للاتحاد الأورآسي، حيث يتبع كثير من عناصر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والجماعات الإسلامية الأخرى في سوريا لمعظم الأحزاب والجماعات الإسلامية في دول آسيا الوسطى التي تشكّل الاتحاد الأورآسي، وهذه الجماعات ترى أن الانتصار على الأنظمة العلمانية يعني انتقال الحرب إلى داخل دول أورآسية، وترى روسيا أن لأفغانستان، التي ينتمي لها عدد كبير من المقاتلين في سوريا، حدوداً مشتركة مع دول آسيا الوسطى الإسلامية التي هي ضمن الاتحاد الأورآسي، ولروسيا التزامات أمنية مع هذه الدول، كما أن روسيا بها أكثر من ٢٠ مليون مسلم وبعضهم يقاتل مع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

٣- يمكن لكل من سوريا وإيران أن تنضم إلى منطقة التجارة الحرة ضمن أورآسيا، وهذا التكتل التجاري مهم لروسيا وبقية دول الاتحاد، وقد أعلنت سوريا عام ٢٠١٢ رغبتها الانضمام للاتحاد الأورآسي، وفي نظر القيادة الروسية فإن سوريا ذات أهمية للاتحاد للأسباب التالية:

أ- إن سوريا لديها احتياط بترول ويحتاج لاستخراجه والاستثمار فيه، وهذا مفيد لدول الاتحاد الأورآسي لما لديها من معدات وقدرات لاستثماره.

ب- إن سوريا بوابة الاتحاد الأورآسي للبحر الأبيض المتوسط، وهذا يضمن وجود القاعدة البحرية الروسية في طرطوس والقاعدة الجوية في الحميميم.

ت- إن التكتل التجاري في أورآسيا والتجارة الحرة يفتح المجال للشركات في دول الاتحاد الأورآسي للوصول لأسواق العالم العربي من خلال سوريا.

الخاتمة

إن تبنّي روسيا الاتحادية للأيديولوجيا الأورآسية يهدف لتحقيق أهداف سياسية جيوبولتيكية لتحقيق المصالح الروسية في ظل التنافس مع الولايات المتحدة وإلى حد ما مع الاتحاد الأوروبي، ومن خلال الأورآسية الجديدة تحقق روسيا مصالحها الاقتصادية وتوفر لها مزايا استراتيجية من خلال المثلث الاستراتيجي (روسيا- الصين- الهند) ومن خلال علاقاتها مع بقية دول بريكس ومجالها الحيوي دول كومنولث الدول المستقلة.

ويلاحظ من خلال تكتلات الاتحاد الأورآسي أن الموقف الروسي يأتي في ظل تحرك الولايات المتحدة نحو المحور الآسيوي لحلف اقتصادي بين اليابان والولايات المتحدة في حافة المحيط الهادي لإيجاد توازن مع الصين ولتحديد توجهات الاقتصاد العالمي، وتدفع أمريكا لمشاركة اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي وتشكل معاً ٤٠٪ من إجمالي الإنتاج العالمي، وقد تؤدي هذه المشاركة إلى تخفيض الاجور وزيادة الخصخصة في منطقة حرة محيطة بالاتحاد الأورآسي، ويشكل المحور الياباني- الأمريكي مع الاتحاد الأوروبي ٧٦٪ من الناتج الإجمالي العالمي.

ولذا تؤكد روسيا على أهمية الاتحاد الأورآسي من الناحية الجيوبولتيكية، ومع إطلاق الصين لطريق الحزام الاقتصادي بأورآسيا وطريق الحرير البحري فإن ذلك يدعم الموقف الجيواستراتيجي الروسي وكذلك الصيني، وبالتالي يمكن القول إن الهدف الأورآسي جيوبولتيكي واقتصادي تحت شعار الأيديولوجيا الأورآسية الجديدة لانصهار شعوب أورآسيا.

إن روسيا الاتحادية تسعى إلى إعادة دورها في النظام الدولي بعدة وسائل، ولذلك

اتخذت من الأورآسية سبيلاً في جمع عدد من الدول في مجال التعاون الاقتصادي من خلال الأيديولوجية الجديدة على أمل ضم دول جديدة للاتحاد الاقتصادي الأورآسي.

وتوصي الدراسة الدول العربية والإسلامية بالاستفادة من التجربة الأورآسية بالتعاون الاقتصادي سواء بين الدول العربية أو الدول الإسلامية بشكل عام وبناء علاقات مع الدول الإسلامية في آسيا الوسطى التي هي بحاجة للاستثمارات الاقتصادية وبالتالي التأثير في السياسة الروسية في ظل التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا ومعها جارتها الصين.

أزمة سد النهضة

تحدي الهيمنة المائية والمأزق السوداني المصري

د. حمدي عبد الرحمن حسن*

عندما أعلنت إثيوبيا بإرادتها المنفردة عن بدء المرحلة الأولى من ملء خزان سد النهضة الإثيوبي الكبير واكتمالها في ٢١ تموز/ يوليو ٢٠٢٠، رغم اعتراض كل من السودان ومصر، أصبح السد أمراً واقعاً. ولا شك أن هذا السد العملاق الذي تبلغ تكلفته ٤,٨ مليار دولار، سيجعل إثيوبيا مركزاً إقليمياً لإنتاج الطاقة الكهرومائية، وهو ما يعني تغيير موازين القوة في منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل.

لقد استطاعت مصر على مدى عقود طويلة أن تصبح القوة المائية المهيمنة في منطقة حوض النيل حيث امتلكت قوة النقض وفقاً لمبدأ الإخطار المسبق في مواجهة إثيوبيا ودول حوض النيل الأخرى، وهو ما حافظ على بقاء الأوضاع على ما هي عليه، ولم تجرؤ أي دولة من دول حوض النيل بما في ذلك إثيوبيا، كما يقول ووتربوري، أن تدخل في مواجهة مع مصر ولا سيما إذا تعلق الأمر بأمن مصر المائي[1].

غير أنه منذ تسعينيات القرن الماضي ظهر نمط جديد من الهيمنة المضادة في وادي النيل، حيث تآكلت أسس التوافق بين القوى غير المهيمنة ومصر باعتبارها القوة المهيمنة في حوض النيل، وعوضاً عن ذلك فقد بدأت أسس نظام جديد في التشكل والظهور.

كان هناك شبه اتفاق بين الباحثين على أن مصر تمارس دوراً مائياً مهيمناً في منطقة حوض النيل معتمدة في ذلك على قوتها المادية ومتحصنة بالنظام القانوني الموروث عن العهد الاستعماري واتفاقية عام ١٩٥٩ مع السودان، والحصول على الدعم الدولي

* أستاذ العلوم السياسية بجامعتي زايد والقاهرة.

[1] Waterbury J. (2002). The Nile Basin. National Determinants of Collective Action. London, UK: Yale University Press.p.167.

لاستمرارها كقوة مائية مهيمنة[٢]. بيد أن تغير الأوضاع الإقليمية في غير صالح كل من مصر والسودان بعد ثورات الربيع العربي عام ٢٠١١ وانفصال جنوب السودان أدت إلى صعود إثيوبيا ودول جماعة شرق أفريقيا التي تضم كينيا وأوغندة وتنزانيا ورواندا وبوروندي، وهي من دول حوض النيل[٣]. ومن الواضح أن توفر التمويل الدولي الذي تقدمه الصين قد ساعد دول حوض النيل على تحدي الهيمنة المصرية التي كانت تعتمد في ممارستها للضغط على المؤسسات المانحة الدولية لعدم تقديم أي تحويلات مالية لمشروعات تقام على نهر النيل قبل موافقة مصر.

وتسعى هذه الدراسة إلى بلورة وطرح بعض القضايا المرتبطة بسد النهضة الإثيوبي باعتباره تجسيداً لمفهوم الهيمنة المائية المضادة، وهو الأمر الذي يؤثر على مجمل التفاعلات الإقليمية بين دول حوض النيل. إن تصميم مشروع السد والبدء في بنائه عام ٢٠١١ دون إخطار مسبق لدولتي المصب مصر والسودان كان بمثابة التحدي الأكثر صعوبة لكل منهما، نظراً لتأثيراته المحتملة في زعزعة الاستقرار والأمن الإقليمي، ولا سيما في حالة عدم التوصل إلى اتفاق ملزم وشامل بين دول حوض النيل الشرقي.

وتستخدم هذه الدراسة مقولات اقتراب الهيمنة المائية[٤]، فضلاً عن الاستعانة

---

[٢]. انظر الدراسة حول المتغير المائي في سياسة مصر الخارجية:

Hassan, Hamdy. (2011). The Nile River and Egyptian Foreign Policy Interest, In Korwa Adar and Nicasius Check (Eds.), Cooperative Diplomacy, Regional Stability and National Interest: The Nile River and Riparian States (pp. 131-152). Pretoria, South Africa: Africa Institute of South Africa.

[٣]. يبدو أن تسييس المسألة المائية في دول أعالي النيل وتحدي الهيمنة المصرية قد بلغ في شططه حد المطالبة بتسعير مياه النيل أو مبادلتها بالنفط الموجود في كل من مصر والسودان. فقد دأبت الصحف ووسائل الإعلام في دول أعالي النيل على طرح قضية إعادة توزيع الحصص المائية على أسس جديدة تختلف عن ما هو مقرر في النظام القانوني الحاكم لنهر النيل. وقد دفع ذلك كله بهذه الدول إلى تبني استراتيجية جماعية لدعم قوتها التفاوضية والحصول على تنازلات من قبل دولتي المصب مصر والسودان. أنظر: حمدي عبدالرحمن، ديناميات الصراع والتعاون في حوض النيل، السياسة الدولية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، عدد ١٨١، يوليو ٢٠١٠.

[4] Gupta, Joyeeta (2016) The Watercourses Convention, Hydro-hegemony and Transboundary Water Issues, The International Spectator, 51:3, 118-131 and

باقتراب المصلحة المشتركة في تقاسم الموارد المائية عند النظر إلى الخيارات التعاونية الرشيدة التي تحكم العلاقات البينية داخل إقليم حوض النيل على مدى العقد القادم.

أولاً: سد النهضة وسياسات الهيمنة المضادة

انطلاقاً من مفاهيم الاستثنائية الإثيوبية[٥] والرغبة في تطويع الإرادة المصرية، كانت إثيوبيا تفكر دوماً في تحويل مجرى نهر النيل. بيد أن فكرة إنشاء سد على النيل الأزرق ارتبطت بفترة حكم الإمبراطور هيلاسلاسي، وتحديداً في أواخر خمسينيات القرن الماضي عندما كُلّف مكتب الاستصلاح الأمريكي بإعداد دراسة عن السدود الإثيوبية. وبالفعل صدر التقرير عام ١٩٦٤ واقترح موقع السد الحالي في إقليم بني شنقول على بعد نحو ٤٠كلم من الحدود السودانية، وأطلق عليه آنذاك سد الحدود. تم إحياء الفكرة مع ميلس زيناوي ابتداء من عام ١٩٩٣ الذي كان يحلم بأن تصبح المياه الإثيوبية بمثابة الذهب الأزرق والتي تُقايَض بالمال[٦]. ومع ذلك تحولت فكرة السدود الإثيوبية إلى واقع ملموس عام ٢٠٠٩ حيث أجريت المسوح المطلوبة في المنطقة. وفي عام ٢٠١٠ انتهت التصميمات الخاصة بالسد. وخلال تلك الفترة كان العمل يتم بشكل سري وأطلق عليه اسم "المشروع إكس". وفي عام ٢٠١١ تم التعاقد مع شركة سالليني الإيطالية على التنفيذ (انظر جدول ٢). وقد استخدمت إثيوبيا في مراحل تصميم وبناء سد النهضة العديد من

Mark Zeitoun and Jeroen Warner (2006) Hydro-hegemony – a framework for analysis of trans-boundary water conflicts, Water Policy 8 , pp.435–460.

٥. تطلق على طريقة التفكير السائدة والتي تسيطر على العقل الاستراتيجي الإثيوبي. فقد أصبحت إثيوبيا بانتصارها المذهل في معركة عدوة التاريخية الدولة الإفريقية الوحيدة التي ألحقت هزيمة مدوية بالمستعمر الأوروبي. ويُكمل هذه الصورة الاستثنائية تفرد إثيوبيا بتراثها الثقافي والفلكلوري المتميز. كما يعتقد كثير من الإثيوبيين أن بلادهم متميزة ومختارة وذلك من منطلق لاهوتي ديني. انظر في ذلك: حمدي عبد الرحمن (٢٠١٩) مصر والتحولات في القرن الأفريقي: نحو شراكات تعاونية جديدة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، سلسلة كراسات استراتيجية، عدد ٢٩٤، مجلد ٢٧.

6 Verhoeven ،Harry.(2011) Black Gold for Blue Gold? Sudan's Oil, Ethiopia's Water and Regional Integration, London : Chatham House, Briefing Paper, June 2011 | AFP BP 2011/03.

التكتيكات المراوغة والخادعة للتوظيف السياسي للسد واستخدامه لدعم مكانتها الإقليمية والدولية. وقد تمكنت بالفعل من الحصول على الموافقة المصرية والسودانية على بناء السد بعد الاتفاق المصري الإثيوبي على المبادئ العامة خلال قمة الاتحاد الأفريقي في مالابو في حزيران/ يونيو ٢٠١٤، ثم توقيع إعلان المبادئ بشأن سد النهضة في الخرطوم في آذار/ مارس ٢٠١٥.

ومن الملاحظ أن التصرفات الأحادية من الجانب الإثيوبي هدفت، ومنذ الإعلان المنفرد عن بناء السد، إلى إرسال رسالة قوية إلى كل من مصر والسودان مفادها أن إثيوبيا لم تعد بحاجة إلى موافقتهما المسبقة كشرط لازم لتشييد أي مشروعات تنموية على حوض النيل الأزرق[٧]. ولعل من أبرز التكتيكات التفاوضية لفرض الهيمنة المائية الإثيوبية المضادة المماطلة والتسويف وإطالة أمد المفاوضات، حيث تظهر خبرة جولات التفاوض الخمس أن إثيوبيا استطاعت أن تفرض سد النهضة كحقيقة واقعة، وأن تحصر نطاق التفاوض في الجوانب الفنية؛ ففي الجولة الأولى (٢٠١١-٢٠١٣) تم تشكيل لجنة فنية ثلاثية وتحديد ولايتها. وقد اشترطت إثيوبيا أن تستمر عملية بناء السد أثناء المفاوضات. كما قدمت لجنة الخبراء الدولية تقريرها الذي أشارت فيه إلى مشكلة أمان السد وضرورة استكمال الدراسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بتأثير السد.

أما جولة التفاوض الثانية (٢٠١٤-٢٠١٥) فقد شهدت توقيع إعلان المبادئ الخاص بسد النهضة، والذي كان بمثابة شهادة ميلاد رسميه له، وهو ما جعل إثيوبيا تعتمد على نهج التصرفات الأحادية خلال تلك المرحلة.

واستطاعت إثيوبيا خلال الجولة الثالثة (٢٠١٦-٢٠١٩) أن تحصر عملية التفاوض في قضية قواعد ملء وتشغيل سد النهضة بعيداً عن الجوانب القانونية والسياسية الأخرى التي تضمن الحقوق المائية لكل من السودان ومصر، وهو ما أدى إلى فشل هذه الجولة التفاوضية.

---

[7] Tawfik, Rawia, (2015) Revisiting Hydro-hegemony from a benefit-sharing perspective: The Case of the Grand Ethiopian Renaissance Dam, Bonn, Discussion Paper/ Deutsches Institut für Entwicklungspolitik.

وقد شهدت الجولة الرابعة (تشرين ثان/ نوفمبر ٢٠١٩- شباط/ فبراير ٢٠٢٠) تدخّل كل من الولايات المتحدة والبنك الدولي، ورغم التوصل إلى مسودة اتفاق نهائي وقّعت عليه مصر فإن إثيوبيا قررت الانسحاب ورفض الضغوط الأمريكية عليها، ولجأت كل من مصر والسودان إلى مجلس الأمن الدولي الذي أحال ملف سد النهضة إلى الاتحاد الأفريقي، لتبدأ الجولة الخامسة للمفاوضات الثلاثية برعاية إفريقية منذ ٢٦ حزيران/ يونيو ٢٠٢٠، والتي أعادت فيها إثيوبيا نهج الحلول الجزئية وعدم رغبتها في التقيد بأي اتفاق ملزم من الناحية القانونية.

ومن تكتيكات إثيوبيا الادعاءات القانونية، حيث لجأت إلى رفض النظام القانوني لنهر النيل وفقاً لنظرية "الصحيفة البيضاء"[٨] التي لا تُلزمها بأي معاهدات خلال العهد الاستعماري، مثل معاهدة ١٩٠٢ والمعاهدة الأنجلو-مصرية الموقّعة عام ١٩٢٩، بالإضافة إلى معاهدة مياه النيل لعام ١٩٥٩ بين مصر والسودان، وبدلاً من ذلك، دعت إثيوبيا دول المنبع الأخرى التي تبنت "مبدأ نيريري" إلى ضرورة التقسيم المنصف لمياه النيل على أساس معاهدة جديدة على مستوى جميع دول الحوض[٩].

وقد استغلت إثيوبيا تغير الخطاب العالمي حول استخدام المياه لصالحها؛ ففي الوقت الذي كانت فيه المعاهدات والقوة العسكرية هي القاعدة في السابق، يتم اليوم الترويج لمفاهيم الأمن الإنساني والاستخدام المنصف والمتساوي لموارد المياه بشكل متزايد، وقد

---

٨. تدعو هذه النظرية إلى أن الدولة المستقلة الجديدة يجب ألا تتحمل أيًا من حقوق والتزامات الدولة السابقة. وبناءً على ذلك، لا يتم توارث الحقوق والواجبات التي أنشأتها الدولة السابقة باستثناء المعاهدات الدولية والحدود. ومع ذلك تعارض مصر هذه النظرية وتتمسك بمبدأ التوارث الدولي للمعاهدات بما في ذلك معاهدتي ١٩٠٢ و١٩٢٩ بخصوص مياه النيل. انظر:

Ferede, W., & Abebe, S. (2014). The Efficacy of Water Treaties in the Eastern Nile Basin. *Africa Spectrum*, *49*(1), 55–67.

٩. تبنت دول أعالي النيل المستقلة حديثا "مبدأ نيريري"، وهو بمثابة إعادة صياغة لنظرية التوارث الطوعي. حيث يجب احترام مبدأ حسن النية أثناء صياغة وتفسير المعاهدات. وطبقاً لهذا الفهم تتعارض معاهدة ١٩٢٩ مع مبدأ حسن النية وهو ما يدفع ببطلانها.

أسهم ذلك في ظهور مبادرة حوض النيل[١٠] عام ١٩٩٩ بين البلدان العشر المشاطئة لحوض النيل، والتي كان هدفها تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة بالاستخدام العادل والمنصف للنيل، وقد أسفرت المفاوضات عن تطوير إطار عمل جديد لتقاسم المياه بمقتضى اتفاقية الإطار التعاوني (أو اتفاقية عنتيبي) لتحل محل معاهدة عام ١٩٥٩، بيد أن معارضة كل من مصر والسودان أوقفت العملية، حيث إنها نصت على أن دول المنبع لن تحتاج إلى موافقة مصر المسبقة على مشروعات المياه في دول المنبع، وسيكون الأمن المائي بدلاً من "الحقوق التاريخية" هو المعيار لاستخدام المياه، وفقًا للمادة (١٤ ب) من اتفاقية عنتيبي[١١]، ولعل ذلك يفسر سعي إثيوبيا لربط مفاوضات سد النهضة باتفاقية التعاون الإطاري، الأمر الذي يسمح لها بالحديث عن تقاسم المياه وإطلاق يدها في إقامة مشروعات مستقبلية أخرى على حوض النيل الأزرق، وربما يعني تصديق إثيوبيا على اتفاقية عنتيبي في حزيران/ يونيو ٢٠١٣ في مدلوله أن تفقد مصر والسودان أي أمل في طرح المواد المثيرة للخلاف مرة أخرى على مائدة التفاوض، وهو ما يكرس سياسات فرض الأمر الواقع التي تنتهجها إثيوبيا.

كما استخدمت أثيوبيا تكتيك الرواية الواحدة التي تصور سد النهضة على أنه مشروع تنموي إقليمي، حيث روّجت النخبة السياسية الحاكمة في إثيوبيا- ولا تزال- لفكرة أن المشروع لن يتسبب بأي ضرر جسيم لدولتي المصب، بل سيحقق فوائد للمنطقة، ويضمن حق إثيوبيا في التنمية، كما دأبت إثيوبيا على استخدام هذه اللغة في الترويج للمشروع على الصعيدين الإقليمي والدولي، حيث قال زيناوي في حفل الإعلان عن السد: "إننا مصممون على القضاء على الفقر في بلدنا ... العديد من الأصدقاء يقفون معنا، إن امتناننا لشركائنا في

---

[١٠] تأسست المبادرة في ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٩٩، وهي بمثابة تجمع حكومي مؤسسي يتألف من عشر دول، هي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وإثيوبيا وكينيا ورواندا وجنوب السودان والسودان وتنزانيا وأوغندا. وتشارك إريتريا بصفة مراقب. وتهدف هذه المبادرة إلى توفير منتدى للتشاور والتنسيق بين دول الحوض من أجل الإدارة والتنمية المستدامة لمياه حوض النيل المشتركة، والموارد ذات الصلة لتحقيق منافع مشتركة لجميع الأطراف.

[11] Abtew, W., & Dessu, S. B. (2019). *The Grand Ethiopian Renaissance Dam on the Blue Nile*. Cham,: Springer.

التنمية لا حدود له، قبل أن نحشد جهودنا للقضاء على الفقر، أعاقت قرون من الإفقار مسيرة تنميتنا وغلّت أيدينا عن ممارسة حقنا في استخدام موارد أنهارنا"[١٢].

ثانياً: سد النهضة وإعادة الصياغة الجيوسياسية لحوض النيل

تبنّى رئيس وزراء إثيوبيا آبي أحمد منذ وصوله إلى السلطة مقاربة إقليمية جديدة تقوم على ما يمكن أن نسميه "دبلوماسية الموانئ" للخروج من مأزق الدولة الحبيسة، ولم يكن مستغربا أن يعمل على تبنّي خطة طموحة لإعادة بناء الأسطول البحري لدعم القوة الإثيوبية في البحر الأحمر وخليج عدن وتحقيق التوازن في مواجهة القوة البحرية المصرية[١٣]، وفي هذا السياق أقامت أديس أبابا شراكات سياسية واقتصادية متينة مع مختلف دول القرن الأفريقي وفقاً لمبدأ (صفر مشاكل) مع جيرانها، حيث كانت البداية مع إريتريا التي عقدت اتفاق سلام أتبعته بإقامة تحالف ثلاثي جديد يشمل الصومال إلى جانب إريتريا. وتتمثل رؤية آبي أحمد في تأسيس حقبة جديدة تصبح فيها إثيوبيا مركز الثقل الإقليمي، وتفرض مفاهيمها فيما يتعلق باستقرار وأمن القرن الأفريقي.

بيد أن طبيعة المنطقة التي تُشكل مركباً صراعياً بالغ التعقيد والتشابك جعلت هذه الرؤية الإثيوبية الجديدة صعبة المنال؛ إذ رغم توقيع اتفاقية مع إريتريا، فإن العلاقات الثنائية بين البلدين لا تزال تراوح مكانها وتعتمد جزئياً على طبيعة التفاعلات السياسية في الداخل الإثيوبي المنقسم، ولا سيما في إقليم التيغراي الذي يُضمر الخصومة والعداء تجاه الرئيس الأريتيري أسياس أفورقي، ومن جهة أخرى فقد أدى التقارب مع الصومال إلى التأثير سلباً على علاقات إثيوبيا مع حلفائها المقربين: جيبوتي وصوماليلاند (أرض الصومال) وكينيا.

ولا شك أن أزمة سد النهضة اندلعت في ظل انكفاء مصر على نفسها، وتراجع نفوذها في منطقة القرن الأفريقي مقابل الصعود الإثيوبي. وإزاء فشل المفاوضات وتحوّل سد النهضة إلى حقيقة واقعة حاولت مصر جاهدة استعادة الدور والمكانة في القرن الأفريقي مرة أخرى

---

[12] Tawfik, op. cit, p.25.

[13] Mehari, Taddele & Maru, Mehari (2017) . Ethiopian Diplomacy in the Horn of Africa, The South African Institute of International Affairs (SAIIA) : Occasional Paper 261.

لتحقيق التوازن على الأقل مع إثيوبيا، ولتعظيم قدراتها التفاوضية في مرحلة ما بعد سد النهضة، حيث انتهجت عدداً من التكتيكات المهمة، لعل من أبرزها تأسيس مجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن في كانون أول/ يناير ٢٠٢٠، والذي يهدف إلى تحسين مستوى التعاون الإقليمي في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة. ورغم التحفظات المصرية على هذه المبادرة منذ البداية إلا أنها رأت فيها تحالفاً إقليمياً يشمل دول القرن الأفريقي ويستبعد إثيوبيا[١٤]. كما تبنّت مصر سياسة بناء الشراكات السياسية والأمنية على المستوى الثنائي مع دول المنطقة، ودعمت العلاقات مع الحكومة الانتقالية في السودان، الأمر الذي أدى إلى استعادة التوازن النسبي في مفاوضات سد النهضة، كما شهدت هرجيسا عاصمة صوماليلاند التي أعلنت استقلالها من جانب واحد عام ١٩٩١ زيارات رسمية من قبل كل من القاهرة وأديس أبابا لدعم العلاقات الثنائية، بما في ذلك فتح مكتب اتصال أو قنصلية مصرية في هرجيسا، وتعوّل مصر كثيراً على علاقاتها المتميزة تاريخياً مع كل من جنوب السودان وإريتريا.

على أن التكتيكات الأكثر أهمية في صراع الهيمنة المائية هو ما يتعلق بالسودان. فقد تمكّنت إثيوبيا منذ البداية من اكتساب الدعم السوداني لمشروع سد النهضة. وقد أعلن الرئيس السوداني السابق عمر البشير أن حكومته تتفهم المنافع المتبادلة التي يمكن أن يقدمها المشروع لإثيوبيا والسودان، وأنه على استعداد لتقديم الدعم اللازم لإتمام بناء سد النهضة[١٥]. ولا شك أن هذا الموقف كان تحولاً فارقاً في معادلة القوة المائية في حوض النيل نظراً للتحالف الاستراتيجي التاريخي بين دولتي المصب فيما يتعلق بمياه النيل والدعم السوداني للموقف المصري في مفاوضات مبادرة حوض النيل واتفاقية عنتيبي. على أن العلاقات الإثيوبية- السودانية شهدت موجات من الشد والجذب بفعل متغيرات داخلية وإقليمية عديدة؛ ففي العام الأخير من حكم البشير توترت العلاقة مع إثيوبيا بسبب التقارب بين إريتريا وإثيوبيا، وقد سارع آبي أحمد بالقيام بدور الوساطة بتسوية الأزمة السودانية بعد

[14]Michael Woldemariam (2020) Nile Be Dammed:Toxic Water Politics Threaten Democracy and Regional Stability, Foreign Affairs, August 10.

[15] Tawfik, op.cit. p.24.

الإطاحة بالبشير في نيسان/ أبريل ٢٠١٩، وهو ما أدى إلى استعادة النفوذ الإثيوبي في السودان ولو جزئياً. بيد أن النزاع الحدودي بين البلدين في آيّار/ مايو وحزيران/ يونيو ٢٠٢٠، والتقارب المصري- السوداني أدى إلى عودة الأمور إلى نصابها، بل وقيام السودان بتبني خطاب بالغ الصرامة في مواجهة التصرفات الأحادية الإثيوبية في قضية سد النهضة.

على أن تحليل الصراع المائي السياسي بين دول حوض النيل الشرقي بشأن سد النهضة يُفضي إلى أربعة استنتاجات أساسية[١٦]: **أولاً**، قد يؤدي الاعتقاد بعدم عدالة الحصص المائية بين دول الحوض إلى نشوب صراع؛ فعلى سبيل المثال رفضت مصر والسودان عام ٢٠١٠ التوقيع على اتفاقية عنتيبي بسبب الآثار المحتملة لهذه الاتفاقية على حجم المياه التي ستحصل عليها كل دولة في حوض النيل، **ثانيًا**، قد تؤثر الدول القوية، عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا، على عملية المفاوضات وفقًا لمصالحها الخاصة، فقد تمكّنت مصر منذ عام ١٩٥٩، من التحكم في مسار جميع المفاوضات المتعلقة باستخدام مياه نهر النيل لصالحها، كما منعت أي دولة من دول المنبع بناء أي مشروع على نهر النيل دون موافقتها وفقاً لقاعدة الإخطار المسبق، **ثالثًا**، قد تكون التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية في البلدان سببًا لعصر جديد من التعاون، وكما أوضحنا آنفا، كان سد النهضة نتاج تغير المشهد السياسي والاقتصادي في دول شرق النيل، وهذه التغيرات تعني أن مشروع سد النهضة أصبح حقيقة واقعة، وقد تمكنت أثيوبيا من استغلال التغيرات الجيوسياسية المضطربة في مصر وأحرزت تقدمًا كبيرًا في بناء سد النهضة. ومن ثَمّ، أصبح من المستحيل على مصر منع إثيوبيا من بناء السد بعد أن أوشك على الانتهاء، **رابعا**: ثمة دور مهم لعنصر المفاجأة الاستراتيجية من قبل صانعي القرار لتحقيق نتائج أفضل، فقد أدرك صانع القرار الأثيوبي جيداً عدم توقع كل من مصر والسودان أن تبدأ إثيوبيا في بناء سد النهضة دون إخطار مسبق، وقد أدت هذه المفاجأة الاستراتيجية من قبل إثيوبيا لتحقيق هيمنة مضادة في الصراع. بيد أن التوازن المتحقق هنا يشكل توازنًا هشّاً غير مستقر نظراً لوجود تحدٍّ لا يستهان به من قبل كل من مصر والسودان في المفهوم الجيواستراتيجي.

[16] Aljefri ,Yasir M. et al. 92019). Strategic Analyses of the Hydropolitical Conflicts Surrounding the Grand Ethiopian Renaissance Dam. Group Decision and Negotiation (2019) 28:305–340.

ثالثاً: التحديات والمخاطر

لقد ضربت إثيوبيا بالجوانب الفنية والعلمية المرتبطة بتبعات بناء السدود عرض الحائط، وهو ما أدى إلى انهيار بعض هذه السدود بعد افتتاحها، ويقدم سد النهضة الكبير نموذجاً على ذلك، حيث لم يؤخذ بدراسة الجدوى الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ودراسة سلامة السد، الأمر الذي يمثّل تهديداً للمجتمعات المحلية داخل إثيوبيا ولدولتي المصب، ويبدو أن ثمة محاولة من النخبة الحاكمة لاستخدام استراتيجية بناء السدود الكبرى لتحقيق الهيمنة في الداخل وعلى صعيد الإقليم، وقد استطاعت الحكومة الإثيوبية بالفعل توظيف بعض الأساطير التأسيسية للأمة والقومية الإثيوبية لدعم تلك الأيديولوجية، وعلى سبيل المثال يتم الترويج لمفاهيم الاستثنائية الإثيوبية ومعركة العدو التاريخي التي تمجد الانتصار على الإيطاليين[١٧].

واستناداً إلى تلك الرؤية وتحولات توازن القوى على الصعيدين الإقليمي والدولي ذهبت إثيوبيا بعيداً في بناء السدود الكبرى التي تتجاوز احتياجاتها التنموية دون اعتبار لآثارها الضارة على المجتمعات المحلية ودول الجوار، ولقد بات الخطاب (الشعبوي) المتعلق بسد النهضة هو المسيطر في الداخل الإثيوبي. بيد أن هذا التوظيف السياسي والأيديولوجي لسد النهضة جعله عامل توحيد وتقسيم للإثيوبيين في آن واحد؛ ففي ظل الوضع العرقي والإثني بالغ التعقيد والانقسام الذي تعاني منه إثيوبيا، ولا سيما مع تزايد حدة احتجاجات الأورومو وبروز النزعة الانفصالية لدي إقليم التيغراي، فقد أصبح سد النهضة عامل توحيد ورمزاً للتنمية الوطنية ووسيلة لتعبئة الجماهير خلف هذا المشروع الوطني، لكنه في الوقت نفسه استُخدِم من جانب المعارضة كورقة ضغط ضد نظام آبي أحمد، ومن المرجّح أن يكون السد أحد القضايا الخلافية الكبرى في المعركة الانتخابية الإثيوبية عام ٢٠٢١، حيث يُتهم آبي أحمد من قبل معارضيه بأنه يعرض المصالح الوطنية للخطر من خلال تسييس سد النهضة[١٨].

---

[17] Yeshiwas Degu Belay (2020). How Ethiopia's history of resistance shaped the Ongoing Battle of the Nile, Addis Standard.

[18] Abel Abate Demissie &Ahmed Soliman (2020) Unrest Threatens Ethiopia's Transition Under Abiy Ahmed, London: Chatham House

ولا يزال التحدي الأكبر الذي يواجه كلاً من مصر والسودان يتمثل في تمسك إثيوبيا المستمر بمبدأ "السيادة الإقليمية المطلقة" على مواردها المائية، وقد اتضح ذلك في رفضها الاقتراح المصري بالمشاركة في تمويل وتشغيل السد، كما أنها رفضت مسودة اتفاق واشنطن التي تضمنت إجراءات التعويض أثناء سنوات الجفاف والجفاف الممتد بحجة أنها تفرض مزيداً من الأعباء على إثيوبيا. وترى إثيوبيا كذلك أن الاستجابة للمطالب المصرية والسودانية الأخرى مثل آلية فض المنازعات والمشروعات المستقبلية على النيل الأزرق قد تُفضي في نهاية المطاف إلى تعطيل المهمة التنموية لسد النهضة وحرمان إثيوبيا من حقها الطبيعي في استغلال مياه النيل.

ومن الملاحظ أن النيل الأزرق (أباي- بالأمهرية) في الميثولوجيا الشعبية في إثيوبيا يتصف بطابع القداسة؛ حيث أنه ينبع من جنة عدن، ورغم ذلك لم ينعم الإثيوبيون بخيره لفترة طويلة من الزمان[١٩]. ومنذ العصر الإمبراطوري وحتى وصول آبي أحمد إلى السلطة لم يستطع أحد نزع طابع القداسة عن النهر الذي أصبح في الإدراك العام منحة إلهية يزيد عطاؤها وينقص حسب درجة إيمان الناس وتقربهم إلى الله.

ولا يخفى أن هذه الأبعاد الدينية والثقافية المرتبطة بالنيل الأزرق ساهمت بسيادة خطاب قومي على مستوى كل من النخبة والجماهير في إثيوبيا يقوم على ملكية مياه النهر ونزع صفة الدولية عنه، وإنه في كل الأحوال بمثابة نهر إثيوبي عابر للحدود.

ومن جهة أخرى فقد رأت الجماعة المثقفة في إثيوبيا أن المياه، وهي منحة إلهية، تعد بمثابة الذهب الأزرق الذي يشكل عماد نهضة الدولة الحديثة.

رابعاً: سيناريوهات أزمة سد النهضة من منظور الهيمنة المائية

نظرًا لتمسك إثيوبيا بمقولات السيادة الإقليمية وعدم اعترافها بالنظام القانوني لنهر النيل، فمن غير المرجح أن تتفق الدول الثلاث على كيفية التخفيف من موجات الجفاف في المستقبل، أما بالنسبة لتسوية الخلافات، فإن مصر والسودان بحاجة إلى اتفاق قانوني

[19] T. Oestigaard & A. F. Gedef.(2011) Gish Abay: the source of the Blue Nile. Water and Society, 27. The Nordic Africa Institute, Uppsala, Sweden.

ملزم بشأن سد النهضة لمنح طرف ثالث سلطة اتخاذ قرارات ملزمة بشأن السد في المستقبل، لكن إثيوبيا لا توافق على إنشاء آلية جديدة لفض المنازعات وترى أن إعلان المبادئ لعام ٢٠١٥ ينص على حل النزاعات المستقبلية فقط من خلال التفاوض والتوفيق والوساطة، لذلك من غير المرجّح أن تحل الدول الثلاث هذه القضية المعلقة بسهولة. وطبقا لقراءة المواقف الإثيوبية المعلنة عبر سنوات التفاوض الممتدة فإن أحد الخيارات المطروحة المقترحة من إثيوبيا هي تجزئة الخلافات والتعامل معها في بتسويات جزئية متتالية وفقا للنهج الجزئي التدريجي Piecemeal Approach، وطبقاً لهذا النهج يمكن أن تتوصل الدول الثلاث إلى اتفاق مؤقت يحكم الملء الأول للسد، ومن شأن هذا النهج المجزّأ أن يمنح الدول الثلاث الوقت لبناء الثقة والعمل على التفاصيل بشأن التخفيف من حدة الجفاف وتسوية المنازعات[٢٠]. وتحاول إثيوبيا الضغط لفرض هذا الخيار من خلال الإعلان عن تصميمها على الاستمرار في ملء السد (تحتوي خزانات السد بالفعل على ٤,٩ مليار متر مكعب من المياه حتى كتابة هذا التقرير) سواء باتفاق أو دون اتفاق. غير أن كلاً من مصر والسودان يرفض بشدة هذا النهج الإثيوبي، ويتمسك بضرورة التوصل لاتفاق قانوني شامل وملزم يضمن حقوقهما المائية.

ويتمثّل الطرح الآخر الذي يمكن أن تقبل به إثيوبيا في قَصْر الاتفاق على قواعد ملء السد وتشغيله السنوي، ويمكن ترك مسألة الحصص المائية بين الدول الثلاث، وإجراءات التخفيف من حدة الجفاف، وتسوية النزاعات المستقبلية للاتفاقية الإطارية لدول مبادرة حوض النيل، ويعني هذا الطرح في جوهره فرض سياسة الأمر الواقع، وهو ما تسعى إليه إثيوبيا؛ فقد بدأت ببناء السد نفسه بقرار أحادي واتخذت قرار الملء في المرحلة الأولى بإرادتها المنفردة، الأمر الذي قد يدفع إلى خلافات حادة في الإقليم بسبب ترك القضايا الجوهرية بلا حل وتكريس الاعتقاد بأنه لا يمكن الوصول إلى حل أبداً.

---

[٢٠] طرح هذا الخيار كحل توفيقي من قبل مجموعة الأزمات الدولية. انظر:

International Crisis Group (2020) .Nile Dam Talks: A Short Window to Embrace Compromise, https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/ethiopia/nile-dam-talks-short-window-embrace-compromise (accessed on august 15,2020).

إن النيل شريان حياة مصر، ولذلك فإن سياسة أثيوبيا هذه تعد تهديداً وجودياً للمصريين، وربما يتسبب بالضرر لحوالي ٥ ملايين مزارع، حيث ينخفض الإنتاج الزراعي بمقدار النصف، وهو ما يزيد من زعزعة استقرار مصر، وحتى بدون سد النهضة ستصل مصر إلى حد الشُّحّ المائي المطلق عام ٢٠٢٥ طبقاً لتقديرات الأمم المتحدة (أنظر جدول ١)، كما أن السودان تواجه أزمات كبرى تتعلق بأمان السد وآثاره البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

ومع ذلك فثمة ثلاثة سيناريوهات محتملة بشأن الهيمنة والهيمنة المضادة في حوض النيل والمرتبطة بحالة سد النهضة:

السيناريو الأول: تعزيز الهيمنة المصرية بخلق تحالفات قوية مع دول نهرية أخرى مثل السودان وجنوب السودان، ورغم أن هذا السيناريو لا يعني بالضرورة استمرار حصول مصر على حصتها كاملة من مياه النيل وفقاً لاتفاقية ١٩٥٩ فإنه يمكّن مصر من احتفاظها بالسيطرة والحصول على حل توافقي بشأن حصتها من مياه النيل، ويلاحظ أن التوصل إلى اتفاق هنا لا يضمن انتهاء التنافس الاستراتيجي بين كل من مصر وإثيوبيا في منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل.

السيناريو الثاني: ظهور الهيمنة المضادة ولكن مع وجود مراكز متعددة للهيمنة، حيث يمكن في هذه الحالة لمصر أن تزيد من استثماراتها في مجال المياه والحصول على الأراضي في دول حوض النيل. ومع ذلك، تبدو الحاجة لوجود قوى خارجية قادرة على التوسط في هذا الخلاف، وقد باتت الولايات المتحدة وسيطاً غير مقبول من قبل إثيوبيا حول سد النهضة، كما أن الصين التي تشارك في تمويل السد تبدو غير راغبة في التدخل في هذه المواقف الخلافية عالية المخاطر. وعلى أي حال تتمتع كل من السعودية والإمارات بعلاقات قوية مع أطراف سد النهضة الثلاثة، وإن كانا يميلان إلى عدم إلحاق الضرر بمصر والسودان فيما يتعلق بنهر النيل، وقد اتضح ذلك في تأييدهما الرسمي لقرار جامعة الدول العربية الذي ينتقد الموقف الإثيوبي[٢١].

[٢١] تعد الصين الشريك التجاري الأكبر لأثيوبيا في القرن الأفريقي، وتبلغ قيمة القروض الصينية المقدمة لأثيوبيا نحو ١٦ مليار دولار من بينها نحو ١,٨ مليار دولار لتمويل أعمال إنشائية مرتبطة بالسد. كما قامت الصين بتمويل سد

وقد طرحت مؤسسة بحثية ألمانية إنشاء صندوق تعويضات خاص بسد النهضة يمثل مساراً بديلاً للخلافات والصراع المحتمل، بحيث تقوم مصر بالمشاركة في تعويض إثيوبيا عن الآثار الاقتصادية الناتجة عن تمديد فترة عملية الملء لفترة زمنية أطول، ويمكن حساب تكاليف الفرصة البديلة التي ستتكبدها إثيوبيا من شقين: القيمة المالية للكهرباء التي لم تتمكّن إثيوبيا من توليدها، والفوائد الاقتصادية المقابلة لها، وربما تقوم ألمانيا وشركاؤها الأوروبيون بدور كبير في تمويل هذا الصندوق، إضافة إلى ذلك، يتعين إشراك دول الخليج العربية في عملية التمويل، باعتبارها من أبرز شركاء دول النيل الثلاث المتأثرة، حيث ستستفيد هذه الدول من التسوية السلمية والمستدامة لهذا النزاع المائي، نظراً لاستثماراتها الضخمة في حوض النيل، وخاصة في القطاع الزراعي[٢٢]. وقد سارعت دول الخليج العربية إلى شراء الأراضي الزراعية في السودان وإثيوبيا بعد ارتفاع أسعار المواد الغذائية في عام ٢٠٠٨، كوسيلة لتحقيق الأمن الغذائي، فوفقًا لدراسة أجراها معهد كلينجيندیل الهولندي، استثمرت دول الخليج خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٧ حوالي ١٣ مليار دولار في منطقة القرن الأفريقي، ولا سيما في إثيوبيا والسودان، ويلاحظ أن أغلب هذه الاستثمارات كانت في قطاعي الزراعة والتصنيع[٢٣].

السيناريو الثالث: نجاح قوى الهيمنة المضادة في التوصل لنظام بديل من خلال مبادرة حوض النيل، غير أن دول شرق أفريقيا وإثيوبيا لا تبدو في هذه اللحظة قوية بما يكفي سواء من الناحية المادية أو الاستقرار السياسي للوصول الى هذه الحالة، ورغم صعوبة التنبؤ

تيكيزي، وعندما رفض البنك الدولي تمويل سد غيبي الثالث على نهر أومو نتيجة آثاره البيئية والمجتمعية الضارة على بحيرة توركانا الكينية تقدمت الصين لتمويل المشروع. كما أبدت الشركات الصينية اهتماماً بتمويل سد غيبي الرابع.

[22] Von Lossow, Tobias, Luca Miehe &Stephan Roll (2020).Nile Conflict: Compensation Rather Than Mediation: How Europeans Can Lead an Alternative Way Forward .SWP Comment 2020/C 11, March. doi:10.18449/2020C11.

[23] Meester, Jos et.al (2018). The political economy of Gulf investments in the Horn of Africa. The Hague: The Clingendael Institute .

بمستقبل توازن القوى في دول حوض النيل[٢٤] فإن النتيجة المؤكدة ستتمثل في زيادة الضغط والطلب على الموارد المائية بسبب تزايد السكان واحتياجات التنمية والتدهور البيئي، وهو ما يجعل توقعات باحتمال اندلاع حروب المياه والصراع حول هذا المورد الطبيعي ذات مصداقية في التفاعلات المستقبلية لدول حوض النيل.

ولذلك، بات من الواضح أن أزمة سد النهضة تتجاوز الجوانب الفنية التي يمكن حسمها عبر آلية التفاوض المباشر، فهي بالأساس تتعلق بالسياسة والأيديولوجيا ومسألة التنافس الإقليمي، لا سيما بين مصر وإثيوبيا، فضلاً عن ديناميكيات السياسات الداخلية. وإزاء الضغوط المتزايدة وشعبوية خطاب سد النهضة السائد تبقى فرص المناورة السياسية للقيادة السياسية محدودة للغاية. وفي ظل عجز التدخل الدولي سواء من قبل مجلس الأمن أو الوساطة الأمريكية فإن المبادرات الإقليمية من داخل حوض النيل نفسه قد تكون فاعلة في تحقيق الاستقرار وعدم الانزلاق إلى خيارات صراعية عنيفة.

وتشير الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي للتوسط في نزاع سد النهضة إلى الاعتراف بأهمية تطبيق مبدأ حلول أفريقية لمشكلات أفريقية، وتبقى مسألة قدرة الاتحاد الأفريقي على حسم القضايا الخلافية العالقة بشأن سد النهضة والمشروعات المستقبلية على النيل الأزرق بدون تدخلات دولية محطّ سؤال، خصوصاً في ظل مخاطر تحول النيل إلى مصدر لعدم الاستقرار الإقليمي خلال العقد القادم.

خاتمة: ما بعد سد النهضة – نحو منظور تعاوني لدول حوض النيل

بإمعان النظر في أزمة سد النهضة وتحوّلاتها عبر نحو قرن من الزمان، يصبح من الملائم لجميع بلدان حوض النيل الإحدى عشرة أن تسعى إلى تطوير العلاقات فيما بينها بما يتجاوز قضية المياه، لا سيما في المجالات ذات المنفعة المتبادلة، مثل التجارة، وإدارة الموارد الطبيعية،

[٢٤]. تضم دول حوض النيل كلاً من مصر وإثيوبيا وإريتريا وكينيا ورواندا وبوروندي وتنزانيا وأوغندا والسودان وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

والتصدي للأخطار التي تهدد السلم والأمن، ومواجهة التحديات الرئيسة التي تواجه النمو الاقتصادي مثل الفقر وتفشي الأمية وضعف البنية الأساسية وتغير المناخ، حيث إن النيل مورد عام مشترك يجب إدارته بشكل فعّال من منظور إقليمي تعاوني، وهكذا، فإن إثيوبيا والسودان ومصر وغيرها من دول النهر لن تستطيع تسوية نزاعات المياه سلمياً إلا من خلال التعاون بما يحقق التنمية الاقتصادية المستدامة[٢٥].

تمثل تداعيات ما بعد سد النهضة التحدي الأكبر خلال العقد القادم، حيث يصبح الهدف على المدى البعيد متمثلاً في بناء توافق عام على نظام قانوني لإدارة هذا المجرى المائي الهام، وأن يساعد في تحديد وتعريف المفاهيم الأساسية بشكل إجرائي يمكن قياسه مثل الاستخدام المنصف والمعقول والضرر الجسيم، التي استخدمتها كل من مصر والسودان في انتقادهما لمشروع سد النهضة.

ثمة إطار إقليمي لإدارة نهر النيل قائم بالفعل يتمثل في مبادرة حوض النيل التي يدعمها البنك الدولي، غير أن هذا الهدف يلزمه تعاون إثيوبيا في وضع بروتوكول لتخفيف آثار الجفاف، والعودة إلى هذا الإطار التعاوني، ومحاولة حل الخلافات التي دفعت كلاً من مصر والسودان إلى رفض التوقيع على اتفاقية عنتيبي، واستخدامها كنموذج لنظام قانوني مُلزم مستقبلاً.

وثمة حاجة لتفَهُّم ضعف مصر المائي نظراً لاعتمادها شبه الكامل على نهر النيل، وقد يسهم هذا التفهم في وضع بروتوكول لإدارة المياه يعزز الاستخدام المنصف والمعقول مع التقليل إلى أدنى حد من الضرر الجسيم الذي يلحق بدولتي المصب مصر والسودان.

ويشمل إمكانية إطلاق كمية من المياه من خزان سد النهضة، عند الضرورة، للتخفيف من حالات الجفاف، كما يمكن لبرنامج التخفيف هذا أن يشجع كثيراً كلاً من مصر والسودان على التعاون مع إثيوبيا ودول النيل الأخرى في تجاوز الخلافات

[25]Mbaku , John Mukum (2020) The controversy over the Grand Ethiopian Renaissance Dam, Africa in Focus , August.

الخاصة بمبادرة حوض النيل، حيث يمكن تشكيل آلية لفض المنازعات من مجلس وزراء حوض النيل (نايل- كوم) الذى يضم الوزراء المسئولين عن شؤون المياه في جميع الدول الأعضاء في مبادرة حوض نهر النيل[٢٦]. وتعد لجنة نايل-كوم أعلى هيئة سياسية لصنع القرار في مكتب مبادرة حوض النيل، على أن تكون القرارات التي تتخذها هذه اللجنة ملزمة لجميع الدول المشاطئة للنهر.

ومن المفترض أن يعي الجميع أن طريق التنمية المستدامة يتطلب إبرام اتفاق شامل خاص بتقاسم الموارد وإدارتها، على أساس أن نهر النيل مجرى مائي إقليمي ملك للجميع، وليتحقق النجاح في هذا المسعى لا بد من نظام مُلزم قانوناً، ويكفل الحقوق ذات المنفعة المتبادلة للجميع وفقاً لقواعد المباراة الربحية (Win- Win).

جدول (١): حالة الطوارئ المائية في مصر

والتأثيرات المحتملة لسد النهضة

تعتمد مصر بنسبة ٩٠٪ على مياه النيل ٨٠٪ من المياه تستهلك في قطاع الزراعة وحده				
السنه	**١٩٦٠**	**٢٠١٩**	**٢٠٢٥**	حالة الشح المائي المطلق وفقاً للأمم المتحدة هي ٥٠٠ م٣
نسبة المياه لكل فرد	٢١٩٠	٥٧٠	٥٠٠	
التأثيرات المحتملة لسد النهضة على مصر				
٢٥٪ انخفاض نسبة تدفقات مياه النيل إلى مصر خلال فترة ملء خزان السد التي تبلغ ٥-٧ سنوات			٣٠٪ انخفاض في إنتاج الطاقة المولدة من سد أسوان العالي (خلال الفترة الزمنية نفسها)	

المصدر من إعداد الباحث اعتماداً على: Von Lossow, Tobias, op cit.

جدول (٢): تمويل وتنفيذ سد النهضة

أولاً مصادر التمويل (التكلفة الإجمالية ٤,٨ مليار دولار أمريكي)		
المصادر الداخلية	**التمويل الصيني**	**التبرعات والأثيوبيون في الخارج**
١- قروض البنوك الأثيوبية ٢- السندات ٣- اليانصيب وجمع الأموال الأخرى ٤- رواتب موظفي الخدمة المدنية (رغم نجاح الحكومة في تعبئة المواطنين خلف السد بهدف جمع الأموال، إلا أن المساهمة المحلية اكتنفتها الشكوك بسبب البيئة السياسية المضطربة في إثيوبيا)	- تمويل التوربينات والمعدات الكهربائية المرتبطة بها (١,٨ مليار دولار) - قروض لتمويل بناء خطوط النقل المرتبطة بالمشروع (١ مليار دولار)	- تبرع رجل الأعمال السعودي عبد الرحمن العمودي بمبلغ ٨٨ مليون دولار - بحلول عام ٢٠١٨ تم بيع سندات بقيمة ٥٦ مليون دولار للأثيوبيين في المهجر
ثانياً: أبرز الشركات العاملة في سد النهضة		
اسم الشركة	**الجنسية**	**ملاحظات**
شركة المعادن والهندسة الإثيوبية- شركة ميتيك	تابعة للجيش الأثيوبي	تم طردها عام ٢٠١١ بسبب تأخرها في أعمال الإنشاءات
هيئة الكهرباء الإثيوبية	إثيوبية	تتولى التعاقد مع الشركات الأجنبية بعد طرد شركة ميتيك
شركة ساليني إمبريجليو	إيطاليا	المقاول الرئيسي
مجموعة جيزهوبا الصينية	الصين	إجراء اختبارات ما قبل التشغيل التجريبي للسد
شركة فويز هايدرو شنغهاي	الصين	القيام بالأعمال الكهربائية والميكانيكية والعديد من الأعمال المدنية والهيكلية
شركة جي إي هايدرو فرانس لتصنيع المحركات والتوربينات	فرنسا	إصلاح واختبار مولدات التوربينات لخمس وحدات لتوليد الطاقة
شركة فويز الألمانية للهندسة الميكانيكية	ألمانيا	توريد التوربينات

المصدر: من إعداد الباحث.

المقالات والتقارير

النزاع التركي - اليوناني في شرق المتوسط
أسبابه ومواقف الأطراف الإقليمية*

مقدمة

بدأت أهمية منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط تظهر على السطح منذ العام ٢٠١٠ عندما أعلنت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية الكميات التقديرية لثروات الغاز والنفط تحت منطقة شرق المتوسط، حيث قدرت الهيئة وجود نحو ١٢٢ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي و ١,٧ مليار برميل مكعب من النفط القابل للاستخراج، فضلاً عن الكميات المعتقد وجودها أسفل دلتا النيل المصرية[١]، ولا يزال الاكتشاف المستمر للآبار وبكميات مشجعة للاستثمار قرابة السواحل الفلسطينية المحتلة والقبرصية واللبنانية دليلاً على خصوبة المنطقة بالموارد الهيدروكربونية. هذه الموارد التي تشكل أهمية كبرى لدول حوض شرق المتوسط الفقير نسبياً بمصادر الطاقة بالنظر لوجوده ضمن منطقة الشرق الأوسط التي تحوي نحو ٤٠٪ من احتياط الكرة الأرضية من النفط والغاز[٢]، الأمر الذي عزز أهمية المنطقة الجيواستراتيجية ودفع العديد من الأطراف للتركيز على المكاسب الاقتصادية والجيوسياسية والأمنية من وراء التنقيب على تلك الموارد واستثمارها.

منذ إعلان احتمال العثور على كميات معتبرة من الغاز والنفط على سواحل حوض شرق المتوسط عام ٢٠١٠، بدأ الحوار في أروقة صنع القرار في كل دولة من دول

---

* إعداد أ. عمر الجبالي، مساعد باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط، حاصل على درجة الماجستير في العلاقات الدولية، من جامعة كوفنتري- المملكة المتحدة.

[1] Abdou, Mahmoud MA. "International Law of the Sea and Hydrocarbon Discoveries in the East Mediterranean." (2016). p.2.

[٢] النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك، مركز الجزيرة للدراسات (2018).

[online] Available at: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/04/180419092055183.html#a13> [Accessed 5 September 2020].

الحوض لتحديد الآليات وسنّ التشريعات اللازمة لاستثمار المورد الطبيعي المهم في ظل أزمات الطاقة التي تشهدها معظم دول الحوض، غير أنه ما لبثت أن برزت على السطح كثير من العقبات التي تفرضها طبيعة المنطقة الجغرافية والحدودية فضلاً عن النزاعات الجيوسياسية والقومية المعلقة لسنوات بدءاً من الصراع العربي- الإسرائيلي، والنزاع اليوناني/ القبرصي- التركي، وغيرهما.

يحاول هذا التقرير تسليط الضوء على انعكاسات الاكتشافات الهيدروكربونية (الغاز والنفط) تحت المياه في شرق المتوسط على أبعاد النزاع اليوناني/ القبرصي- التركي تبعاً لكونه أكثر النزاعات شرق المتوسط تعقيداً وتفاعلاً في الفترة الراهنة، ولما له من انعكاسات على شكل التحالفات الإقليمية في المنطقة، وقد استند التحليل على محاولة معرفة الأسباب وراء التدافع التركي- اليوناني شرقي المتوسط من خلال دراسة الأبعاد التاريخية والقانونية والجيوسياسية للصراع، فضلاً عن محاولة استشراف احتمالية تطوره في ظل الظروف الإقليمية والعالمية المتسارعة.

النزاع التركي- اليوناني: رصد للأحداث المتسارعة شرق المتوسط

يبدو أن شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر ٢٠٢٠، يحملان أحداثاً متسارعة كبرى على صعيد النزاع التركي- اليوناني في المنطقة، فبدءاً باصطدام الفرقاطتين التركية واليونانية في مياه المتوسط مطلع آب/ أغسطس ٢٠٢٠، ثم إرسال تركيا سفينتها "عروج رئيس Orac Reis" المتخصصة بالمسح الجيولوجي مصحوبةً بسفن سلاح البحرية التركية للتنقيب في مياهٍ تدّعي كلتا الدولتين الحق بالسيادة عليها، الأمر الذي أثار حفيظة الحكومة اليونانية واستنفار جيشها وإرسال طائراتها وسفنها البحرية للمنطقة[٣].

وتطورت هذه الأحداث مؤخراً إلى مناورات عسكرية نفذتها اليونان نهاية آب/

[3] BBC, 2020. ما أسباب التوتر التركي اليوناني الأخير؟ . [online] BBC. Available at: <https://www.bbc.com/arabic/world-53569262> [Accessed 8 September 2020].

أغسطس ٢٠٢٠ بالتعاون مع القوات البحرية والجوية القبرصية والإيطالية تبعها تنفيذ الجانب التركي لمناورات بحرية إلى جانب قوات قبرص التركية مطلع أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٠[٤]، وبدت هذه التحركات وما رافقها من تحشيد وتراشق إعلامي رسمي كاستعراضٍ لقوة وجاهزية كلا الطرفين في حال تطورت الأحداث إلى أبعد من بعض الحوادث العارضة في مياه المتوسط، الأمر الذي لفت أنظار اللاعبين الإقليميين والمحللين لإمكانية تطور المشهد ليصبح أكثر تعقيداً بين الدولتين العضوين في حلف الناتو، خصوصاً لما يحمله النزاع بينهما من أبعاد جيوسياسية وقومية معقدة.

الأبعاد الجيوسياسية للنزاع

بالنظر إلى أبعاد النزاع الجغرافية فإنه ومنذ اكتشاف الغاز في منطقة شرق المتوسط نهاية العقد المنصرم بدأت دول المنطقة بالتفكير جدياً بترسيم حدودها البحرية لتعريف ما يتبع لها بدقة من مياه المتوسط وبالتالي تنقيب كل دولة في المنطقة التي تتبعها سيادياً، إلا أن ترسيم الحدود المائية بين اليونان وتركيا يصطدم بعدة عقبات جيوسياسية، أهمها:

١- الجزر اليونانية

تعدّ الجزر اليونانية عائقاً مهماً في طريق ترسيم الحدود المائية بين اليونان وتركيا؛ فاليونان تسيطر على ما يقرب من ٦ آلاف جزيرة في بحر إيجه والبحر الأبيض المتوسط، ويقع عدد لا بأس به من تلك الجزر قريباً من الأراضي التركية وبعيداً إلى الشرق من البر اليوناني، ولذا كان ترسيم الحدود البحرية بين البلدين ولا يزال أمراً خلافياً بينهما، وقد يحرم تركيا من التنقيب في مساحات شاسعة من بحر إيجه والسواحل الجنوبية التركية المطلة على شرق المتوسط.

---

[4] Wintour, P., 2020. How A Rush For Mediterranean Gas Threatens To Push Greece And Turkey Into War. [online] the Guardian. Available at: <https://www.theguardian.com/world/2020/sep/11/mediterranean-gas-greece-turkey-dispute-nato> [Accessed 1 September 2020].

وفي حال استند ترسيم الحدود بين البلدين إلى قانون الأمم المتحدة (UNCLOS)، فإن ذلك يمنح تركيا الحق في أميال قليلة جداً إلى القرب من شواطئها الغربية والجنوبية بالإضافة لمنطقة خليج أنطاليا، خصوصاً لو قارنّا تلك المساحات المتواضعة بـ ٢٨٢٠ كيلو متراً من الشواطئ التركية المطلة على بحر إيجة[٥].

الشكل (١): الحدود البحرية للجزر اليونانية في المتوسط

٢- الأزمة التركية القبرصية

تعدّ جزيرة قبرص محل خلاف كبير في تاريخ العلاقة بين الجارتين المتوسطتين (تركيا واليونان)؛ فحيث تسعى اليونان للدفاع عن حقوق قبرص اليونانية باعتبارها تمتلك كامل الحقوق بالتنقيب في كل ما أحاط الجزيرة، تحاول تركيا الدفاع عن حقوق القبارصة الأتراك باعتبار أن لهم نصيباً في كل ما أحاط الجزيرة من ثروات، وليس في مياه الجزيرة

[٥] مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٠. تركيا واليونان: صَبُّ الغاز على خطوط النزاع بشرق المتوسط، مركز الجزيرة للدراسات. [online] مركز الجزيرة للدراسات.
Available at: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/4777> [Accessed 11 September 2020].

الإقليمية الشمالية فقط[٦]. فضلاً عن ذلك تجد تركيا من حقها التنقيب والسيادة على بعض المناطق داخل المياه التي تدعيها قبرص اليونانية[٧].

ورغم ذلك قد يعتبر تحرك قبرص اليونانية نحو ترسيم حدود بحرية لمنطقة اقتصادية خالصة EEZ في العام ٢٠١٠ بمعزل عن جارتها الشمالية[٨] العقدة الأولى في تجديد النزاع اليوناني- التركي بشكل خاص والشرق متوسطي بشكل عام، فالترسيم التي اعتمدته قبرص اليونانية باكراً لا يزال محل خلافٍ بين الدول الأربع رغم شروع قبرص اليونانية بالتنقيب على أساسه.

٣- اتفاقيات ترسيم حدود متعارضة

يبدو أن الترسيم القبرصي لمنطقة اقتصادية خالصة مع إسرائيل ومن قبلها لبنان ومصر ليس الترسيم الوحيد محل الخلاف في سياق النزاع التركي- اليوناني شرق المتوسط، فاليونان هرعت لتوقيع اتفاقية لترسيم حدودها البحرية مع مصر منتصف ٢٠٢٠ على غرار اتفاقيةٍ أخرى وُقِّعت في وقت سابق نهاية العام ٢٠١٩ بين تركيا وليبيا لترسيم الحدود البحرية بين البلدين[٩]، ورغم وجود تناقض كبير في خرائط الاتفاقيتين

---

[6] Erciyes, Çagatay. "Maritime Delimitation & Offshore Activities in the Eastern Mediterranean: Legal & Political Perspectives, Recent Developments." TUROGE, 21 March 2012 (2012).

[7] Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs. 2012. Press Release. [online] Available at:
<http://www.mfa.gov.tr/no_-43_-15-february-2012_-second-international-tender-for-off_shore-hydrocarbon-exploration-called-by-the-greek-cypriot-administration-_gca_.en.mfa> [Accessed 10 September 2020].

[8] Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs. 2011. CSDA. [online] Available at:
<http://www.mfa.gov.tr/statement-by-prime-minister-erdogan-following-the-signing-of-continental-shelf-delimitation-agreement-between-turkey-and-the-tur.en.mfa> [Accessed 9 September 2020].

[٩] مرجع سابق. تركيا واليونان: صَبُّ الغاز على خطوط النزاع بشرق المتوسط، مركز الجزيرة للدراسات. [P.7]

يحرم الجانب التركي والليبي من ثروات يعتقد الطرفان أنها من حقهما ويضيف مزيداً من التعقيد بدخول لاعبين إقليميين بحجم ليبيا ومصر إلى المعادلة التركية- اليونانية، إلا أن تركيا ترى في الاتفاقية دعماً لموقفها في النزاع الحدودي مع اليونان، فالأخيرة التي ترفض ترسيم حدودها البحرية ابتداءً من سواحلها القارية وليس سواحل جزرها، كانت قد وافقت على ذلك فعلاً في الاتفاقية مع مصر، حيث اعتبرت الاتفاقية جزيرة كريت ذات وضع خاص يمنحها مياهاً إقليمية محددة ولم يعتبرها جُرفاً قارياً يونانياً[٩]. وقد يدلل على ذلك عدم انتقاد تركيا للجانب المصري مؤخراً إثر توقيع الخرائط، واكتفاؤه بالضغط على الجانب اليوناني باعتباره الطرف المبادر للترسيم من طرف واحد.

الترسيم الحدودي والقوانين الدولية

في ضوء ما سبق يتضح حجم التعقيد الذي فرضته أزمة الترسيم بين أطراف النزاع، والتي بدورها تقود للسؤال عن الأبعاد القانونية للصراع وأسباب الوصول لهذه النقطة من الخلاف على الترسيم، فكما يعتقد كل طرف بأحقيته في السيادة والتنقيب في مناطق يعتبرها الآخر حقاً له، فإن كليهما يستند في مطالبه كذلك إلى سندات قانونية ومطلبية مختلفة.

اعتمدت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار UNCLOS للعام ١٩٨٢ تقسيم الحقوق في التنقيب في المياه المقابلة لسواحل الدول المتقابلة بالاعتماد على مبدأ "الجرف القاري" بحيث تنتهي حدود منطقة الجرف القاري لكل دولة عند خط المنتصف العرضي بين الدولتين، في حال كانت المسافة بين الدولتين أقل من ٤٠٠ ميل بحري[١٠]، وإذ تعتبر اليونان الموقّعة على هذه الاتفاقية ذلك منصفاً لها فهي تتمتع بالسيطرة على جزر عديدة تفصلها عن تركيا وتعد قريبة جداً من السواحل التركية ما يمنحها حق التنقيب في مناطق واسعة جداً في بحر إيجه والمتوسط وقريبة جداً من الحدود التركية التي خسرت السيطرة على كثير من تلك الجزر إبان التوقيع على معاهدة لوزان ١٩٢٣، وعليه ترى تركيا، التي لم توقع على اتفاقية الأمم المتحدة، في ذلك اجحافاً بحقها للاستفادة من ثروات المنطقة

[10] Law of the Sea Bulletin, 2019. United Nations convention on the law of the sea. (97), p.52.

بالنظر إلى طول سواحلها على البحر المتوسط مقارنة بحجم المنطقة التي ستحصل عليها تركيا تبعاً لتلك الاتفاقية، خصوصاً أن بعض تلك الجزر صغيرة جداً وتصل أحياناً لكونها صخوراً وليست جزراً بالمعنى المتعارف عليه[١١]، وعليه فإن الخلاف القانوني بين الدولتين قد يكمن في مدى اعتبار كل من تلك الجزر أقاليم بريـة تتمتع بجرفها القاري المنفصل، وحيث إن القانون لم يمنح الجزر الصخرية أو غير المؤهلة للسكن والاستغلال الاقتصادي حقّ الجرف القاري للأقاليم البرية فلا يزال تصنيف تلك الجزر محل خلافٍ قانوني بين الدولتين.

لم تكن بداية الخلاف القانوني بين الدولتين نابعةً من التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة من عدمه، بل كان الخلاف قد وُضع على طاولة مجلس الأمن الذي أصدر فيه القرار ٣٩٥ للعام ١٩٧٤ والذي رفض ادعاء أثينا بالسيادة على المياه الإقليمية والثروات في بحر إيجه، ودعا الأطراف للتفاوض[١٢]، فضلاً عن رفض محكمة العدل الدولية في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٦ طلب اليونان إقرار الحماية على سيادتها لتلك الجزر. وقد استمر الخلاف بين مفاوضات متعسرة وتجميد للتفاوض حتى ظهور الغاز شرق المتوسط على السطح، لتجعل ترسيم الحدود المؤجل أمراً عاجلاً وضرورياً إذا أخذنا بالاعتبار حاجة كلتا الدولتين الملحة للطاقة.

وإذ تعتقد تركيا أن تقسيم المنطقة البحرية مع اليونان، فضلاً عن التقسيم مع باقي دول المنطقة، يجب أن يتم بعيداً عن اعتبارات الجرف القاري للجزر اليونانية، فإنها رأت في ذلك التقسيم إجحافاً بحقها، وعليه دعت لتقسيم "أكثر عدلاً" يعطي تركيا حصصاً أكبر ولا يستثني حقوق اليونانيين والقبارصة.

الصراع على ما وراء الغاز

يرى بعض المراقبين أن مطالب تركيا بحقوقٍ لها داخل مياه الجزر اليونانية أبعد من

---

[١١] مرجع سابق. تركيا واليونان: صَبُّ الغاز على خطوط النزاع بشرق المتوسط، مركز الجزيرة للدراسات. [P.3]

[12] Ibid. United nation's convention on the law of the sea, p.63.

حاجتها للغاز والطاقة، حيث يرون أنها تريد من وراء ذلك الترسيم تعديل بعض بنود اتفاقية لوزان التي وقعتها عام ١٩٢٣ وحرمتها العديد من الجزر التي كانت تسيطر عليها أثناء حكم الدولة العثمانية، الأمر الذي يعزز مخاوف الكثيرين في المنطقة من سعي تركيا لتنفيذ الاستراتيجية المعروفة في الأوساط التركية بـ" الوطن الأزرق" " Mavi Vatan"، والتي تسعى تركيا من خلالها لتوسيع نفوذها البحري في البحار الثلاثة المحيطة بها سعياً لتحقيق نفوذ إقليمي أكبر، ومستوى أفضل من التزوّد بمصادر الطاقة[١٣]، وقد يبدو ذلك منطقياً إذا نظرنا إلى مشروعي الغاز الرئيسين في المنطقة واللذان يتعدان كونهما مشاريع اقتصادية عابرة للقارات إلى كونهما مشاريع ربط جيواستراتيجية تربط أمن الطاقة في مناطق واسعةٍ من القارة العجوز بتركيا وروسيا، وهما:

١- خط الغاز الروسي- التركي "السيل التركي Turkish Stream"

وهو الخط الذي من المخطط له نقل ٣١,٥ مليار متر مكعب من الغاز مروراً بمياه البحر الأسود والبر التركي، وتستفيد منه دول شرق وجنوب أوروبا وتركيا[١٤]، ويعدّ فرصة استراتيجية وتجارية لكل من تركيا وروسيا على حد سواء خصوصاً ما يخص ربط المصالح الجيواسترتيجية مع دول الجوار الأوروبي.

٢- خط الغاز الإسرائيلي- الأوروبي

تحدث أصحابه عن أمل إسرائيلي- يوناني بنقل غاز شرق المتوسط عبر المياه القبرصية واليونانية (جزيرتي قبرص وكريت) إلى السواحل الإيطالية ومن بعدها إلى العمق الأوروبي[١٥]، ولكنه قد لا يجد منفذاً باتجاه البر الأوروبي دون المرور من مناطق

---

[13] The Conversation. 2020. Turkey-Greece Conflict In Eastern Mediterranean Is Less About Gas Than Vaccuum Left By Trump. [online] Available at: < https://tinyurl.com/yysm8rlt> [Accessed 2 September 2020].

[14] Aljazeera.net. 2020. "السيل التركي".. حقائق وأرقام عن شريان تدفق الغاز الروسي نحو أوروبا. [online] Available at: < https://tinyurl.com/yytjdkrr> [Accessed 9 September 2020].

[١٥] مرجع سابق. تركيا واليونان: صَبُّ الغاز على خطوط النزاع بشرق المتوسط، مركز الجزيرة للدراسات.[P.6]

النزاع اليونانية/ القبرصية- التركية، مما يفسر إصرار أنقرة على المطالبة بالسيادة على تلك المناطق لتفويت الفرصة أمام المشروع الجيواستراتيجي المنافس، ولكن يبدو أيضاً أن هذا المنافس قد وجد إطاراً إقليمياً يدعمه ويدفع باتجاهه بعيداً عن آمال تركيا في مياه المتوسط فضلاً عن خط غازها.

ويبدو أن "منتدى شرق المتوسط للغاز" الذي أعلن عنه بداية عام ٢٠١٩ وضم ٧ دول متوسطية (مصر، اليونان، قبرص، إيطاليا، إسرائيل، الأردن، السلطة الفلسطينية) واستثنى تركيا وليبيا ولبنان[١٦]، يبدو رافعةً إقليمية لتحجيم طموح تركيا في منطقة شرق المتوسط سواءً على صعيد التحكم بأمن الطاقة الأوروبي أو توسيع نفوذ تركيا على مساحات أكبر داخل المناطق المتنازع عليها مع اليونان وقبرص.

الأدوار الإقليمية والدولية

لم تكن دول "منتدى شرق المتوسط للغاز" الأطراف الوحيدة التي دخلت على خط التأثير على النزاع التركي- اليوناني، فثمّة أطراف أخرى لا بد من النظر لتأثيرها المهم على مسار النزاع، وهي:

١- الاتحاد الأوروبي

لم يتخذ الاتحاد الأوروبي موقفاً واضحاً بالانحياز التام لدوله الأعضاء (اليونان وقبرص)، أو النأي بالنفس عن النزاع واعتباره صراعاً ثنائياً بين دولتين جارتين، بل لا يزال الاتحاد يدفع بجهود الحوار بين أنقرة وأثينا، في محاولة تبدو لإمساك العصا من المنتصف دون التخلي عن مصالح دوله الأعضاء أو مصالحه المشتركة مع الجارة تركيا، فضلاً عن ذلك تبدو مواقف فرنسا وألمانيا "كبرى دول الاتحاد" مختلفةً في التعامل مع النزاع شرق المتوسط، ولكن البرلمان الأوروبي اتخذ قراراً مؤيداً لموقف اليونان وقبرص اليونانية في ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٠ معلناً "تضامنه الكامل مع اليونان وقبرص في

[16] Meredith, S., 2020. Turkey's Pursuit Of Contested Oil And Gas Reserves Has Ramifications 'Well Beyond' The Region. [online] CNBC. Available at: < https://tinyurl.com/y66f6yt9 > [Accessed 3 September 2020].

منطقتهما الاقتصادية الخالصة، وقد صوّت على القرار ٦٠١ نائباً مقابل ٥٧ نائباً رافضاً للقرار وامتناع ٣٦ نائباً عن التصويت، وانتقد سياسة تركيا في شرق المتوسط، ويعدّ هذا تحولاً في موقف البرلمان الأوروبي.

٢- فرنسا

اعتبرت فرنسا أن الأحلام التركية حلقةً في سلسلة أطماع أنقرة التوسعية في منطقة المتوسط التي لا تكاد تنفصل بشكل من الأشكال عن تدخلها في كل من سوريا وليبيا اللتين تعدان مسرحاً لمناوشات الطرفين على الدوام لبسط نفوذٍ أكبر في الإقليم[١٧]. وبدت فرنسا مؤيدةً لمطالبات اليونان لفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات تجارية على أنقرة؛ حيث قالت جريدة الجارديان البريطانية أن الرئيس الفرنسي مانويل ماكرون يقود تياراً داخل الاتحاد الأوروبي لحشد الدول المناوئة لتحركات تركيا العسكرية في المتوسط، إضافةً لتوقيع باريس مؤخراً اتفاقية لبيع طائرات وفرقاطات لأثينا.

٣- ألمانيا

بدا الموقف الألماني أقرب لدور الوسيط الذي يحاول تهدئة الأجواء المشحونة عبر دعوة تركيا لوقف التنقيب في مياه المتوسط والجلوس لطاولة الحوار، وقد لقيت الجهود الألمانية تجاوباً من أنقرة التي جمدت التنقيب في مياه المتوسط، ولكنه ما لبث أن استؤنف رداً على الاتفاق اليوناني- المصري لترسيم الحدود البحرية. ورغم ذلك لا تزال ألمانيا تحاول التخفيف من حدة النزاع مستخدمة ورقة إنشاء اتحاد جمركي بين دول الاتحاد وتركيا[١٨]، الأمر الذي تعتبره أثينا مكافأة لأنقرة على تحركاتها "الاستفزازية" شرق المتوسط وتحاول مع فرنسا إفشاله داخل الاتحاد.

---

[١٧] مرجع سابق. تركيا واليونان: صَبُّ الغاز على خطوط النزاع بشرق المتوسط، مركز الجزيرة للدراسات.[P.8]

[18] Wintour, P., 2020. How A Rush For Mediterranean Gas Threatens To Push Greece And Turkey Into War. [online] the Guardian. Available at: <https://www.theguardian.com/world/2020/sep/11/mediterranean-gas-greece-turkey-dispute-nato> [Accessed 1 September 2020]

٤- الولايات المتحدة الأمريكية

لم يعد يخفى على أحد التحول اللافت في موقف الولايات المتحدة من النزاع التركي- اليوناني؛ فبعد أن حافظت واشنطن على مسافة واحدة من الطرفين داعيةً كليهما للتهدئة والحوار بداية الأزمة، بعثت التحركات الأخيرة للإدارة الأمريكية رسالةً فهمت منها تركيا انحيازاً من إدارة ترامب باتجاه اليونان التي غدت أكثر تعنتاً للدخول في أي حوار قبل انسحاب سفينة التنقيب التركية، فمن الملاحظ بأنه بعد زيارة وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو لقبرص اليونانية وإعلان الولايات المتحدة وقف حظر السلاح المفروض على نيقوسيا منذ عام ١٩٨٧[١٩]، يبدو أن الإدارة الأمريكية معنية بدعم طرفٍ على حساب آخر في المعادلة المتوسطية. لكن وبالنظر لتوقيت الزيارة الأمريكية وفك حظر التسلح على نيقوسيا اللذين أتيا بعد زيارة وزير الخارجية الروسي سيرخي لافروف للجزيرة[٢٠]، يمكن القول بأن تحركات الولايات المتحدة لا تعدو كونها رسائل تحذير للإدارة الروسية بسبب محاولاتها لبسط نفوذها شرق المتوسط عبر البوابة القبرصية، ولكن يبدو أن تركيا أخذت الرسائل الأمريكية بجدية وسحبت سفينتها التنقيبية قرابة المياه القبرصية، أملاً بكبح جماح الموقف الأمريكي الذي يبدو أنه لن يكون في صالح أنقرة.

الخلاصة

أعاد النزاع التركي- اليوناني على غاز المتوسط تحريك ملفات ذات أبعاد حدودية وقومية معلقة، فقد أصبح الوصول إلى حلول لتلك الملفات أكثر إلحاحاً في ضوء حجم موارد الطاقة المقدرة وأزمات الطاقة التي تعيشها دول الحوض والقيمة الجيواستراتيجية لتلك الموارد.

---

[19] Hacaoglu, S., 2020. The Conflicts That Keep Turkey And Greece At Odds. [online] Bloomberg.com. Available at: <https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-09-10/the-conflicts-that-keep-turkey-and-greece-at-odds-quicktake> [Accessed 16 September 2020].

[٢٠] الحاج، سعيد، ٢٠٢٠. أين تقف الولايات المتحدة في أزمة شرق المتوسط؟ [online]. عربي٢١. Available at: <https://tinyurl.com/yxmke3yc> [Accessed 15 September 2020].

إن الاتفاق على حل مناسب لجميع الأطراف لإعادة ترسيم الحدود بين دول النزاع قد لا يكون أمراً سهلاً بالنظر إلى كثرة اللاعبين المؤثرين واختلاف مصالحهم وتعقيدات المنطقة الجيوسياسية، خاصة أن آفاق الحوار لا زالت ضيقة ولا تتعدى حدود التهدئة والتعويل على عامل الزمن والأحداث، خصوصاً مع ترقّب العالم للإدارة الأمريكية القادمة، وعليه فإن استعراض القوى والتشاحن الدائر حالياً قد يستمر، لكنه لن يصل بحال لمستوى المواجهة الإقليمية الشاملة أو حتى مستوى فرض العقوبات التجارية على تركيا، ويُعزى ذلك لفرق القدرات العسكرية والاقتصادية الواضح بين طرفي النزاع التركي- اليوناني على الصعيد الثنائي، فضلاً عن أن الاتحاد الأوروبي قد لا يرغب في دخول مواجهة مع تركيا لأجل اليونان، وهي مواجهة قد تؤثر على أمن الاتحاد نظراً لأهمية تركيا في التعامل مع المهاجرين باتجاه البر الأوروبي، إضافة للأهمية التي تشكلها تركيا اقتصادياً في تزويد البر الأوروبي بالغاز الروسي، وتوجّه الأوروبيين أصلاً لاعتماد بدائل نظيفة للطاقة يجعل من الخط الإسرائيلي- اليوناني- القبرصي أقل أهميةً في أعين صانعي القرار الأوروبيين.

وتبقى البيئة التفاوضية التي اجتمع من خلالها خبراء عسكريون يونانيون وأتراك منتصف أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٠ في حلف الناتو لمناقشة قواعد فض الاشتباك[٢٠] أكثر ما يمكن التعويل عليه لنزع فتيل الأزمة، دون إهمال دور الوسيط الألماني باعتباره لاعباً مهماً في السياسية الأوروبية رغم بعض الشك الذي يراود الأتراك الذين يرون برلين ومن خلفها باريس والاتحاد الأوروبي أكثر انحيازاً للجانب اليوناني لاعتبارات تاريخية وجغرافية عدة.

أثر معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية على دور مصر ووزنها الإقليمي تجاه القضية الفلسطينية*

يسعى هذا التقرير لتناول أثر معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية على دور مصر تجاه القضية الفلسطينية في إطار مسارات التسوية السياسية وانعكاسها على القضية الفلسطينية، حيث فتحت معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية عام ١٩٧٩ الطريق أمام سلسلة من الاتفاقيات والمبادرات، ساهمت في تشكيل المسارات السياسية الخاصة بالعلاقة مع إسرائيل، ومهّدت هذه التغيرات لحدوث تحول في التعامل مع القضية الفلسطينية، كانت وجهته الأساسية متمثلة في الانتقال من التركيز على التحرير الفلسطيني للبحث عن تسويات سياسية.

وفي هذا السياق، تشكل معاهدة كامب ديفيد نقطة محورية في إدراك سياقات التعامل مع القضية الفلسطينية، وخصوصاً ما يتعلق بالعوامل المشتركة ما بين مقترحات التسوية السياسية، وذلك من وجهة تماسك أفكارها السياسية وتتابعها الزمني، إضافة لنطاق تأثيرها الثقافي والاجتماعي.

وتبدو أهمية مناقشة إدراك السياسة المصرية من ناحية مدى تحقق المصالح الأمنية والاقتصادية من السلام مع إسرائيل، وقد يكون التركيز على السياسة المصرية مفيداً في التحليل، لكنه ينطبق أيضاً على المحاولات اللاحقة، سواء فيما يتعلق بالسلطة الفلسطينية أو الأردن، فرغم مضي وقت طويل على معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية، ظلت مصادر القلق تمثل تحدياً لتطوير العلاقات الثنائية، لكنها أضعفت تأثير مصر على مسارات القضية، خصوصاً بعد دخول دول أخرى في علاقات مباشرة مع إسرائيل دون تنسيق إقليمي.

قد يكون تشتت حركة التحرر الوطني الفلسطيني من عوامل تفضيل الدول العربية لمصالحها الخاصة، وهي حالة يمكن أن تتزايد في ظل التنازع الإقليمي على استقطاب المنظمات الفلسطينية مع غياب رؤية مقابلة للتطلعات الأمريكية، ويمكن أن يوضح

* إعداد د. خيري عمر، أستاذ مساعد، معهد الشرق الأوسط، جامعة صقاريا- تركيا.

ضعف الاستجابة المتبادلة ما بين مصر والحركات الفلسطينية وعدم القدرة على حشد القدرات الفلسطينية دخول أطراف أخرى مباشرة على العلاقة مع إسرائيل.

في هذا السياق، ظلت المعاهدة تواجه تحدي استمرار الولايات المتحدة كطرف فاعل في مسيرة السلام في الشرق الأوسط؛ حيث فقدت مصر ميزة المبادرة في طرح تصورات للتسوية، واكتفت بالاستناد للشرعية الدولية واعتبرت السلام خياراً استراتيجياً دون سقف واضح لتعريف الدولة الفلسطينية.

من هنا تبرز أهمية دراسة الآثار السياسية للمعاهدة من جهة تأثيرها على المكانة الإقليمية لمصر وتعرضها لتنافسية أدت لتراجع دورها في تسيير المفاوضات حول الحكم الذاتي في الأراضي الفلسطينية، وأيضاً تعثر دورها في دعم حكومة الوحدة الوطنية بشكل يفرغ القسم الخاص بالحكم الذاتي من مضمونه القانوني والسياسي.

يمكن القول أن المناقشة الأساسية لهذه الورقة تدور حول أنه رغم عقد مصر اتفاقية سلام مع إسرائيل، فقد ساهمت العوامل الخارجية في تراجع دورها تجاه القضية الفلسطينية، ولذلك تبدو أهمية تناول التأثير المتبادل للمشروعات الإقليمية والدولية، ومدى ارتباطه بالتصورات الراهنة للتسوية النهائية.

أولاً: تطور اتفاقيات السلام العربية - الإسرائيلية

شكلت معاهدات واتفاقيات السلام الأساس القانوني والفكري للعلاقة بين بعض الدول العربية وإسرائيل، وهنا تبدو أهمية تتبعها وتحليل أفكارها، باعتبارها مرتكز العملية السياسية والنصوص المنظمة للعلاقات السياسية.

أ. معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية

تشير أجواء اتخاذ مصر مبادرة لتسوية الصراع العربي- الإسرائيلي على عاملين أساسيين: يتمثل **الأول** في اتخاذ سلسلة من السياسات أحدثت قطيعة مع التوجه القومي للدولة واللجوء للقومية المصرية، وقد كان على رأس تلك السياسات ما عرف بـ "بسياسة الانفتاح" على جميع المستويات، الخارجية حيث الانفتاح على الغرب،

والداخلية حيث التحالف مع القوى الاجتماعية الموالية للرأسمالية والقطاع الخاص، أما **الثاني** فهو اعتبار مصر حرب أكتوبر بمثابة تحريك للوضع السياسي في الشرق الأوسط، باعتبارها منطلق فتح الحوار حول المفاوضات والتسوية، وهو ما وضح في رسالة السادات لوزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر في ٧ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٧٣[١].

مهدت هذه التطورات لمبادرة السادات بزيارة إسرائيل، حيث طرح أن مفهوم السلام يقوم على إنهاء حالة الحرب في المنطقة، وهذه غطّت معظم فقرات الخطاب، وأيضاً قبول التعايش السلمي بين العرب والإسرائيليين عندما يتم الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، فضلاً عن اعتباره القضية الفلسطينية جوهر عملية السلام[٢].

بدأت المفاوضات في ٥ أيلول/ سبتمبر عام١٩٧٨، وبعد ١٢ يوماً تم التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد، وتضمنت وثيقتين: **الأولى** جاءت تحت عنوان: "إطار العمل للسلام في الشرق الأوسط" وتضمنت أسساً ومبادئ حسب رؤية الأطراف المتفاوضة لحل الصراع العربي- الإسرائيلي. ورغم عدم مشاركة الفلسطينيين فقد تم التوقيع على اتفاق تكميلي حول "الحكم الذاتي"، وألحق بمعاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية، وكان الجواب بكل بساطة هو أن الإسرائيليين أرادوا تثبيت عدة نقاط في مصلحتهم أهمها: التمهيد لأن تكون الضفة الغربية أرضاً إسرائيلية، وأن الحد الأقصى يقتصر على حصول الفلسطينيين على صيغة للحكم الذاتي، فيما تتولى إسرائيل السيادة على الأراضي، ما يشكل مصادرة مبكرة لحق تقرير المصير والدولة الفلسطينية.

أما الوثيقة **الثانية** فكان عنوانها: "إطار العمل من أجل عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل"، وقد أشارت الوثيقة إلى توافق الدولتين على تحقيق السلام بينهما على التفاوض بحسن نية وبهدف توقيع معاهدة سلام تنتظم العلاقات الطبيعية بينهما[٣].

---

[١]. حسين السيد حسي، معاهدة السلام المصرية– "الإسرائيلية" عام ١٩٧٩ وأثرها على دور مصر الإقليمي، **مجلة دراسات تاريخية**، دمشق: جامعة دمشق، العددان ١١٧- ١١٨، كانون الثاني–حزيران لعام ٢٠١٢، ٤٥٢.

[٢]. نفسه، ص ٤٥٥.

[٣]. المرجع السابق، ص ٤٥٩-٤٦٠. وللمزيد انظر: كميل منصور (إعداد)، **اتفاق كامب ديفيد وأخطاره: عرض وثائقي**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ١، ١٩٧٨، ص ٣ - ١٢.

وبدت المراحل الأولى، قبل توقيع المعاهدة، كنتاج للخطابات المتبادلة ما بين مصر وإسرائيل، والتي عكست تطلعات الرغبة في إحلال السلام؛ فقد تضمنت المادة الأولى أن هدف الاتفاقية يتمثل في إنهاء حالة الحرب وإقامة السلام مع تبادل وثائق التصديق، وحسب الفقرة الثانية تنسحب إسرائيل من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين وفقاً لحدود الانتداب البريطاني، وبحيث تستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء. وبهذا المعنى ترتبط السياسة المصرية بهدف أساسي يقوم على نظرة للأمن القومي تتطلب إقامة السلام في مقابل استعادة أراضي سيناء[٤].

وتعد المادة الثالثة الأكثر أهمية من ناحية أنها ترتب أنساق العلاقات الثنائية، حيث تشمل تكوين ثقافة سياسية غير معادية عندما نصت على تعهد كل طرف بضمان عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه، ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر، وتقديم مرتكبي هذه الأفعال للمحاكمة. وقد شكل هذا النص أهمية في مراكمة ثقافة سياسية غير معادية، ولعل هذا الجانب يعد الأكثر أهمية في الاتفاقيات العربية- الإسرائيلية، حيث عمل على تهيئة المناخ للعلاقات الطبيعية، بشكل وضع قيوداً على مصر تجاه وقف التطبيع مع إسرائيل[٥]. وحسب المادة ٣/٣ سعى الطرفان لأن تكون العلاقات الطبيعية هي أساس التعامل بين البلدين، بحيث تشمل العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية[٦].

وتضمن "إطار العمل للسلام في الشرق الأوسط" اتفاق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة، تكون مهمتها تنسيق الأعمال الإدارية المشتركة مع سلطة الاحتلال، ومراعاة الاختصاصات المنفردة المرتبطة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني

---

[٤]. **معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩.

https://oldwebsite.palestine-studies.org/sites/default/files/Treaty_of_peace_between_egypt.pdf

[٥]. **المرجع السابق**.

[٦]. **المرجع السابق**.

تحت ضمانة مشتركة من قبل مصر والأردن[٧]. وقد رأت مصر أن القدس العربية تكون تحت السيادة الكاملة للدولة الفلسطينية، ويكون للفلسطينيين حق مباشرة حقوقهم الوطنية المشروعة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٢٦٧، وتكون الشؤون الدينية مستقلة[٨].

ب. مفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني

انشغل "إعلان المبادئ" حول ترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية في الأول من أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩٣، بتكوين الإدارة الذاتية الفلسطينية عبر الانتخابات، المادة ٣، بحيث تشكل الخطوة الأساسية للوصول للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة، فقد تضمنت المادة ٦ ترتيب الصلاحيات المترتبة على دخوله حيز التنفيذ وفور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وسيبدأ نقل السلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين، إضافة إلى تشجيع التنمية الاقتصادية ودعم السياسات العامة[٩].

وحسب إعلان المبادئ، البند ١٠، تسير العلاقات الفلسطينية- الإسرائيلية نحو تشبيك العلاقات الثنائية لمعالجة قضايا التعاون الثنائي وأخرى تتعلق بالاهتمام المشترك، والبند ١١ يشمل التعاون الإسرائيلي- الفلسطيني في المجالات الاقتصادية على أساس المنفعة المتبادلة لتطوير الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل[١٠].

---

[٧]. حسين السيد، مرجع سابق، ص ٥٠٥.

[٨]. رسالة السادات إلى كارتر، في كميل منصور (إعداد)، **مرجع سابق**، ١٩٧٨، ص ١٣.

[٩]. منظمة التحرير الفلسطينية (دائرة شئون المفاوضات)، **إعلان المبادئ- حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية**، أيلول ١٣، ١٩٩٣.

https://www.nad.ps/ar/publication-resources/agreements/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D8%B3%D9%84%D9%88-%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A6-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%AA%D8%B1%D8%AA%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9

[١٠]. **المرجع السابق.**

وقد تطلع إعلان المبادئ، البند ١٢، لتعميق الارتباط والتعاون مع مصر والأردن كرعاية وضمان للاتفاق، حيث يشاركان في ترتيبات التعاون والارتباط بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة وحكومتي الأردن ومصر[١١]، وحسب ديباجة "اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا"، القاهرة ٤/ ٥/ ١٩٩٤، يشكل إعلان المبادئ الأساس القانوني لتنفيذ ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي ليشمل قطاع غزة ومنطقة أريحا، ورغم اضطلاع مصر بإدراج مطالب الفلسطينيين في معاهدة السلام، اقتصر هذا الاتفاق على الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وتحت رعاية مصر، وهو ما يمكن تفسيره بطبيعته التنفيذية للاتفاقات السابقة، ولذلك تناولت المادة ١٦ دور كل من الأردن ومصر في تطوير التعاون المشترك في مجال الأمن ومنع الفوضى[١٢].

ج. معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية

بينما اقتصرت معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية على الشئون الثنائية، تضمنت ديباجة معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية يوم ٢٥ تموز/ يوليو عام ١٩٩٤ محتوى واضحاً لهدف تحقيق السلام في الشرق الأوسط مستنداً على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. وقد مضت المعاهدة في طريق إقرار مبادئ عامة تقوم على الحرية والمساواة والعدل، واحترام حقوق الإنسان الأساسية، متخطية بذلك الحواجز النفسية، ومعززتين للكرامة الإنسانية، وهي قواعد تقوم على أرضية السلام المتبادل[١٣].

وحسب مقتضيات السلام بين البلدين، تضمنت المعاهدة انتهاء حالة العداء بين الأردن

---

[١١]. **المرجع السابق.**

[١٢]. **اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا** النهار، (بيروت)، ٥/ ٥/ ١٩٩٤.

https://www.paljourneys.org/ar/timeline/historictext/9689/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D8%A7%D8%AA%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D9%88%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A3%D8%B1%D9%8A%D8%AD%D8%A7

[١٣]. معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية.

وإسرائيل استناداً لإعلان واشنطن في ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٩٤، وحسب المادة ١ فقد نص على إقامة السلام، ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المادة ٢ على أساس الالتزامات المتبادلة وضمان السلامة الإقليمية وضمان حسن الجوار وحل النزاعات سلمياً[١٤].

وتضمنت المادة ٥ إقامة العلاقات الطبيعية والاعتراف المتبادل، وتحقيق تسوية شاملة، أما المادة ٦ فقد تناولت تقسيم مياه نهر الأردن وفق قاعدة التخصيص العادل وعدم التسبب في الضرر وتحقيق المنفعة المشتركة، وحسب المادتين ٩ و١٠، اهتمت المعاهدة بتسهيل التبادل الثقافي وإزالة حالات التمييز المرتبطة بالصراع وتوليد الرغبة في التبادل العلمي والثقافي، وفي هذا السياق تضمنت المادة ١١ تهيئة أجواء القبول المتبادل عبر الامتناع عن القيام ببث الدعايات القائمة عل التعصب والتمييز سواء من قبل الأفراد أو التنظيمات، والعمل على منع انتشارها بجانب إزالة كل الإشارات العدائية في البرامج التعليمية والثقافية والمطبوعات الحكومية[١٥].

وفيما يتعلق باللاجئين، المادة ٨، فقد تضمنت المعاهدة وضع إطار لحلها ضمن المفاوضات متعددة الأطراف، تشارك فيها مصر، بحيث تكون متزامنة مع مفاوضات الوضع الدائم[١٦]، وكان تناولها مقتضباً، فيما سادت تفصيلات العلاقات الثنائية مساحة المعاهدة.

ثانياً: مصر والتطورات الإقليمية لموجات السلام

قامت السياسة المصرية على أساس اتخاذ موقع الصدارة في القضية الفلسطينية، لكنها في مرحلة ما بعد معاهدة السلام واجهت تحديات كثيرة نالت من وضعها الإقليمي.

أ) مصر وسياستها القومية

خلال عقد الستينيات اعترضت مصر على المشروعات الإقليمية المتنامية على مدى

---

[١٤]. **معاهدة سلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل**، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، د. ت.
https://mfa.gov.il/MFAAR/IsraelAndTheMiddleEast/Jordan/Pages/peace%20treaty%20israel%20jordan.aspx

[١٥]. **المرجع السابق.**

[١٦]. **المرجع السابق.**

العقود الماضية فيما يخص مشاريع الأمن في الشرق الأوسط، ومنها مقاومة حلف بغداد، وكذلك مشروع "الهلال الخصيب" الذي كان يرمي إلى تعزيز المركز الإقليمي للعراق، ولمشروع "سورية الكبرى" الذي كان يهدف إلى الأمر نفسه بالنسبة إلى سورية، كما عملت في ذات الوقت على إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ بغرض انتزاع "الورقة الفلسطينية" من يد سوريا المناوئة لسياسة مصر العربية[١٧].

لكن السياسية المصرية أدركت مع تداعيات معاهدة السلام تراجع مركزها الإقليمي لحساب إسرائيل؛ فقد ترتب على اتفاقية السلام مقاطعة الدول العربية لمصر فيما عرف بجبهة الرفض، ونُقل مقر الجامعة العربية إلى تونس[١٨]، فقد شكّلت سنوات المقاطعة ملامح السياسة الخارجية المصرية، حيث صارت أكثر ارتباطاً بالسياسة الأمريكية وتباعدت مع الدول العربية، وخلال تلك الفترة بدت مصر أكثر ابتعاداً عن التأثير الإقليمي، وخصوصاً مع اندلاع الحرب العراقية- الإيرانية، حيث اقتصرت على حد ملائم من العلاقات مع دول الخليج لغرض مواجهة ما اعتبرته خطراً إيرانياً، لكنها وقفت ضد العراق لاحقاً في حرب الكويت.

في تلك الفترة، واجهت مصر تحديات ما بعد إقرار المعاهدة، فبعد شهر من التصديق على معاهدة السلام توقفت مفاوضات الحكم الذاتي لغياب الفلسطينيين، وبعد اغتيال السادات نهاية عام ١٩٨١ استؤنفت مفاوضات الحكم الذاتي، إلا أن اتساع الخلافات بين الطرفين لم يسمح بالتقدم وبقيت تراوح مكانها، وأمام إعلان إسرائيل ضم القدس وجعلها عاصمة موحدة للدولة، وضم الجولان والاستمرار ببناء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة، اضطر المفاوض المصري إلى وقف التفاوض حول الحكم الذاتي. وفي الوقت نفسه راحت إسرائيل تصعّد من عدوانها على الشعب الفلسطيني والمقاومة سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة أو جنوب لبنان. ويعد الغزو الإسرائيلي للبنان في

---

[١٧]. مصطفى الحسيني، مصر والمفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلي: حدود الدور الإقليمي، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد ١٠، العدد ٤٠ (خريف ١٩٩٩)، ص ٣ – ٦.

[١٨]. **المرجع السابق**، ص٧.

حزيران/ يونيو عام ١٩٨٢ تأكيداً مبكراً على انحسار أثر المعاهدة على طرفيها دون ضمان الاستقرار الإقليمي[١٩].

لذا اتجهت السياسة المصرية للالتفاف على هذه التداعيات بالتأكيد على السلام خياراً استراتيجياً، ومن ثم، فإن نجاح مصر في العودة إلى الجامعة العربية واستعادة مقرها، مهّد الأرضية لمناخ السلام مع إسرائيل، لكنه لم يؤد لتحسين مكانتها الإقليمية، فيما استفادت إسرائيل من هذه التطورات كعامل مشترك في النقاش الإقليمي حول السلام[٢٠].

وقد رأت مصر في عقد "مؤتمر مدريد" بمشاركة عدة دول عربية اتساقاً مع تصورها للعلاقات السلمية مع إسرائيل، وفي هذا السياق كانت القضية الفلسطينية العامل المشترك، وقد شكل اتفاق أوسلو في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩٣ أولى نتائج "عملية السلام" التي انطلقت من مؤتمر مدريد. وقد تبنّت مصر هذا الاتفاق من وجهة أنه يعتبر تنفيذاً لاتفاقية كامب ديفيد، مما يخفف العبء السياسي المترتب على دخولها في عملية تسوية مع إسرائيل، غير أن هناك مصدر للقلق من ضم الأردن والأراضي الفلسطينية، بحيث يظهر تكتل إقليمي تقوده إسرائيل، وبدت بذور هذا التوجه في المنتدى الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا[٢١].

ب) الولايات المتحدة والوضع الإقليمي، ومواقف الأطراف

تبدو أهمية دور الولايات المتحدة في القضية الفلسطينية باعتبارها الوسيط الدائم في اتفاقيات السلام العربية- الإسرائيلية، ولذلك تعدّ الرؤية الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط من المدخلات الضرورية لفهم اتجاهات التسوية النهائية وانعكاسها على القضية الفلسطينية؛ فمن عنوان المقترحات يتضح أنها محاولة للاقتراب من قضايا الحل النهائي

---

[١٩]. حسين السيد، مرجع سابق، ص ٤٨٨-٤٩٠.

[٢٠]. **المرجع السابق**.

[٢١]. **المرجع السابق**، ص ٨-٩.

المعلقة على مدى العقود الماضية، وفي هذا السياق اتجهت الرؤية الأمريكية في مشروع "صفقة القرن" مباشرة نحو طرح تحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي لتطوير مناخ حل الصراع في الشرق الأوسط، والخروج من الصراع الأبدي.

وبشكل عام، تتناول الولايات المتحدة الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني من خلال أطر رسمية ولا تطرح تصوراً لتسوية الصراع؛ فهي تقوم على جمع الطرفين للتفاوض دون وضع مسار واضح لمسار الوصول لحل نهائي، ويظهر ذلك بوضوح في غموض حل "الدولتين"، فرغم طرحه على أساس ورقة جورج ميتشل عام ٢٠٠٣ إلا أن ملامحه لم تتبلور حتى الوقت الراهن[٢٢].

وتشير خبرة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر لاستقرار استراتيجية توطيد المزايا والمصالح المشتركة بحيث تقوم على تحالفات وثيقة لضمان استمرار السلام مع إسرائيل والاستقرار الإقليمي فيما يتراجع الاهتمام بالحقوق الإنسانية والسياسية، ومنذ السبعينيات ظلت هذه القواعد تشكل جوهر العلاقات الثنائية رغم تغير اتجاهات العلاقات الإقليمية[٢٣]، ثم انتقلت الاستراتيجية الأمريكية، خلال العقد الماضي، لطرح مسارات مختلفة تتعلق بالديمقراطية والتحول الاقتصادي كاستراتيجية موازية لمكافحة الإرهاب[٢٤].

وتكشف ردود الفعل الفورية على طرح الرؤية الأمريكية عن التوجهات المحتملة للدول العربية إزاء تطورات حول القضية الفلسطينية، وهنا يمكن تصنيفها لثلاثة

---

22. Noam Chomsky, **US Foreign Policy in the Middle East,** Text of lecture delivered at the UNESCO Palace, Beirut, (Lebanon, May 25, 2010). http://www.chomsky.info/talks/20100525.htm

23. Emile El-Hokayem, **US Policy in the Gulf**: **Resisting the Temptation of One-dimensional Policies**, July 23 2013, pp 3 -10, at: http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/7D35E1F729DF491C85256EE700686136> , accessed July 23, 2013.

24. Lilian Tauber, **American Values vs. Foreign Policy Interests in Egypt**, Sweet Briar College Honors Summer Research, 2013., p 16 .

- قامت مصر بدور مهم في تعزيز السياسة الأمريكية في حرب تحرير الكويت ١٩٩١، حيث أعلنت مشاركتها في القوات المشتركة لإخراج القوات العراقية من الكويت، وهذا ما أضفى الشرعية على التدخل الغربي.

مستويات، بدأت من الاعتراض على التوجه الأمريكي وصولاً للتماهي معه. كانت الأردن الأكثر انتقاداً للرؤية الأمريكية للسلام، حيث اعتبرتها مماثلة لوعد بلفور، لكنها دعت لمفاوضات مباشرة حول قضايا الوضع النهائي على أساس الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ويمكن تفسير الموقف الأردني بأنه يرتبط مباشرة بقضايا الحل النهائي، وخصوصاً تجاه القدس واللاجئين، وهذه القضايا تتقاطع مباشرة مع مكونات النظام السياسي في الأردن وشرعيته التاريخية، بصورة مختلفة عن الدول الأخرى، فيما يتقارب مع الموقف التركي الذي اعتبر "صفقة القرن" "ميتة" وغير قائمة[٢٥].

وفي موقف متقارب، رأت مصر أن صفقة القرن تحتاج لدراسة وفتح قنوات الحوار كتهيئة لاستئناف المفاوضات برعاية أمريكية، لطرح رؤية الطرفين: الفلسطينيين والإسرائيلي إزاءها، ولذلك ربطت مصر أهمية المبادرة بالقدرة على التوصل لتسوية تعيد للشعب الفلسطيني كامل حقوقه وفقاً للشرعية الدولية، وفي اجتماع الجامعة العربية أكد وزير الخارجية المصري سامح شكري في الأول من شباط/ فبراير ٢٠٢٠ على التسوية العادلة التي تضمن إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧[٢٦].

وقد سبق أن استنكرت مصر قرار الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل ونقل سفارتها إليها، واعتبرت القرار الأمريكي مخالفاً لقرارات الأمم المتحدة وآخرها قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ عام ٢٠١٦ بشأن عدم اعتراف المجلس بأي تغييرات تجريها إسرائيل على حدود عام ١٩٦٧ ومن ضمنها القدس بغير طريق المفاوضات[٢٧].

وفي المرحلة الأخيرة ذهبت مصر إلى أن بقاء القضية الفلسطينية دون حل عادل يؤدي لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية سوف يزيد من

---

[٢٥]. صفقة القرن، الهيئة العامة للاستعلامات، ٠٦ فبراير ٢٠٢٠.

https://sis.gov.eg/Story/198424/%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%86?lang=ar

[٢٦]. **المرجع السابق.**

[٢٧]. **بيان وزارة الخارجية المصرية حول الموقف الأميركي من الاعتراف بالقدس عاصمة إسرائيل،** القاهرة: ٦/ ١٢/ ٢٠١٧.

معاناة الفلسطينيين واستنزاف موارد ومقدرات شعوب الشرق الأوسط، وفي هذا السياق أعلنت مصر أهمية المبادرة العربية لتأسيس علاقات إقليمية تضمن المصالح الأمنية والاقتصادية المشتركة[٢٨].

وفيما كان موقف العربية السعودية أقرب لتأييد الرؤية الأمريكية، حيث اعتبرتها مشجعة على التفاوض المباشر بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وكانت الإمارات العربية أكثر تحديداً في ترحيبها بالمبادرات الأمريكية عندما شاركت في الإعلان عنها واعتبرتها متسقة مع السياسة الأمريكية الساعية لتحقيق السلام، وعلى خلاف السياق العام حيث تبنّت الإمارات الموقف الأمريكي، وكانت الدولة الوحيدة المشاركة في مؤتمر الإعلان عنها، وهو ما يعني انتقال الإمارات لمربع الرؤية الأمريكية والإسرائيلية[٢٩].

ثالثاً: سياسات مصر والحركات الفلسطينية

تقوم السياسة المصرية على وجود توازن في علاقاتها بين مكونات السلطة الفلسطينية، بحيث تظل علاقتها برئيس السلطة مدخلاً لحقيق التوافق الفلسطيني، ولذلك تجري مصر مشاورات أمنية مستمرة مع الأردن والسلطة، إضافة إلى إسرائيل والأمم المتحدة، حول التطورات الميدانية وخصوصاً في قطاع غزة[٣٠].

وقد شكلت إدارة معبر رفح واحدة من ملامح السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية، حيث استخدمته كأداة للتعامل مع الوضع في قطاع غزة، فعلى المدى السنوات الماضية، شغلت حالات فتح أو غلق المعبر حالة يومية، كان أغلبها يدعم حصار القطاع في حدود لا تؤدي لانهيار السلطة القائمة[٣١].

---

[٢٨]. **كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي أمام الدورة ٧٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة،** القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٩.

[٢٩]. صفقة القرن، الهيئة العامة للاستعلامات، **مرجع سابق**.

[٣٠]. عماد أبو رحمة، آفاق الهدنة بين حماس وإسرائيل ومخاطرها، لجنة السياسات في مركز مسارات، دنيا الوطن، ٢٣/ ٧/ ٢٠١٩. https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2018/07/05/467722.html

[٣١]. **المرجع السابق.**

وكاتجاه عام، تقوم النظرة الأمنية المصرية على تجنب وجود فراغ أمني في قطاع غزة، ولذلك ترى في وجود سلطة حماس ضمانة لحماية الحدود الشرقية في ظل غياب بدائل قادرة على ملء فراغ السلطة، ولذلك فضّلت إعادة العلاقة مع قيادة حماس الجديدة واعتبرته خياراً ممكناً[٣٢].

وكانت نتائج الانتخابات الفلسطينية العامة عام ٢٠٠٦ مهمة لمصر، وبدأت تشعر بعدم ارتياح لصعود التيار الإسلامي منذ الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧، فقد تمكّنت مصر سابقاً من القيام بدور ملموس في التمهيد لمؤتمر مدريد للسلام وإبرام اتفاق أوسلو، مع تقوية منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح أمام التيار الإسلامي، وفرض تسوية سياسية للقضية الفلسطينية. ورغم عدم ارتياح مصر من التعامل مع حركة حماس لطبيعة علاقتها مع الإخوان المسلمين، إلا أن مصر وحماس عالجتا هذه التخوفات لاحقاً بالرغبة المشتركة في تقليل عناصر ومكونات التهديد؛ فمن جهة قبلت مصر بالتعامل مع حركة حماس ضمن مكونات حركات التحرر الفلسطينية، ومن جهة أخرى تعاونت حماس مع مصر في عدد من الملفات التي تخص القضية الفلسطينية، كملف المصالحة أو إدارة المعابر أو حفظ أمن الحدود أو مفاوضات التهدئة إبّان معارك غزة مع إسرائيل، وعلى أساس هذه التفاهمات توسّطت مصر لوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وحمايته من السقوط، واستضافت حماس ضمن الوفود الفلسطينية، سواء في مفاوضات التهدئة أو المصالحة الوطنية[٣٣].

---

[٣٢]. **المرجع السابق.**

[٣٣]. مراد أبو البهاء، **مصر وحماس.. ضرورة العلاقة ومسارها**، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا- برنامج الماجستير في الدراسات الدولية، ٢٠١٢، ص ٣١ – ٣٢.

- جاء فوز حماس في سياق حصول الإخوان المسلمين في مصر على ٢٠٪ من مقاعد مجلس الشعب، السلطة التشريعية، وساهم هذا الوضع في مضاعفة القلق المصري من تزايد نفوذ الإسلاميين على الجانبين، بشكل يقوض الركائز الأساسية لضمانات استمرار السلام مع إسرائيل، وأيضاً، يشكل تهديداً لنظام الحكم، فقدّ توارثت أنظمة الحكم في مصر القلق بأنّ جماعة الإخوان تشكل تهديداً حقيقياً، كما أنها تمثل منافساً قوياً. لمزيد من التفاصيل، انظر **المرجع السابق**، ص ٢٨.

ومن ذلك ما تحرّكت به مصر من خلال عقد اللقاءات بين حركتي فتح وحماس في القاهرة، وتقديم الورقة المصرية بعد وقف العدوان على قطاع غزة عام ٢٠٠٩ بشأن الوساطة، وقد أعقبها اتفاق القاهرة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ برعاية مصرية، لبحث آليات تنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني التي وقعت عليها الفصائل في القاهرة في ٤ أيار/ مايو عام ٢٠١١.

وقامت الورقة المصرية على نقطتين: الأولى قناعة مصر بأنّ السلام مع إسرائيل خيار استراتيجي، ويجب أن تجري كل الترتيبات الفلسطينية الداخلية على هذا الأساس، بما في ذلك المصالحة الفلسطينية، والنقطة الثانية أنّ هناك شرعية فلسطينية واحدة للسلطة وحركة فتح بالاستناد للنقطة الأولى، باعتبارهما شركاء إسرائيل في عملية السلام[٣٤].

وعلى الرغم من العلاقات الوثيقة بين الإخوان المسلمين في مصر وحماس، إلا أن حكومة الرئيس الراحل مرسي لم تغيّر سياسة مصر في التعامل مع حماس وغزة، فقد ظلت مصر البوابة الرئيسية لغزة إلى العالم الخارجي، واستمرت في تقييد حركة الأشخاص والسلع عبر معبر رفح وفضّلت عدم تحدي إسرائيل بفك حصار غزة. إضافة إلى استمرار نهج الوساطة عندما اندلعت الحرب بين إسرائيل وحماس عام٢٠١٢، حيث بادرت للتوسط لوقف إطلاق النار[٣٥].

ورغم برود العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل خلال فترة حكم مرسي، إلا أن التعاون الأمني بين إسرائيل ومصر ظل قوياً. وبخصوص المعابر الحدودية وأمن الحدود الشرقية فقد تشابهت مخاوف الرئيس مرسي مع الرئيس مبارك رغم اختلاف خطاب كل منهما، وخصوصًا حول تهريب الأسلحة من غزة وإليها ومشروع الأنفاق الذي كان بمثابة عامل زعزعة للاستقرار في سيناء[٣٦].

---

[٣٤]. **المرجع السابق**، ص ٧١.

[٣٥]. ديفيد إي جونسون وآخرون، **من عملية الرصاص المصبوب إلى عملية الجرف الصامد: دروس من حروب إسرائيل في غزة** (كاليفورنيا: مطبوعات راند، ٢٠١٧)، ص٢٠.

[٣٦]. **المرجع السابق**، ص٢٠.

ووفقاً لأوضاع ما بعد العدوان الإسرائيلي على غزة عام ٢٠١٤، لم تستطع مصر تجاهل الوضع السياسي لحركة حماس، كما لم تستطع استبعادها أو تهميشها، وهذا ما يلقى بأعباء على السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة، وبهذا المعنى فإنه على مصر الترويج لحكومة فلسطينية تشارك فيها حماس لدى الإدارة الأمريكية، وذلك للحفاظ على مصداقية مصر تجاه الفلسطينيين.

وفي هذا السياق، ظلت حركة حماس تشكل معضلة للسياسة المصرية، فالنتائج المباشرة لعدوان ٢٠١٤ هو أن الحركة استمرت طرفاً مهماً في الساحة الفلسطينية، ويصعب استبعادها من الترتيبات السياسية، فبجانب احتفاظها بالقدرات التنظيمية والعسكرية، فإنها تتمتع بسياسات مرنة تساعد في التكيف مع الأزمات السياسية الحادة، حيث يكشف خطابها السياسي عن أن مواقفها السياسية لا ترتبط بالتغيرات الداخلية في مصر وأنها تتعامل الدولة بغض النظر عن طبيعة النظام القائم[٣٧].

وكانت هذه الجزئية مسار جدل بين المصريين والأمريكيين، وذلك فيما يتعلق بالاعتراف بدور حركة حماس في السلطة الفلسطينية، وعملت مصر على إقناع الولايات المتحدة بالتعاون مع حكومة فلسطينية تشارك فيها حماس، ولهذا الغرض أرسلت مدير المخابرات لواشنطن لمناقشة هذه المسألة مع الإدارة الأمريكية.

ويقوم التقدير المصري للدور السياسي لحماس على صعوبة استبعاد الحركة من أي ترتيبات فلسطينية، وحاولت توصيل هذه الخلاصة للإدارة الأمريكية والتي لم تتجاوب مع التقدير المصري، وأعادت تكرار المواقف السابقة التي تدعو حماس للاعتراف بإسرائيل كشرط مسبق للحوار، وبهذا المعنى يمكن القول أن الموقف الأمريكي يضعف الدور المصري في الوساطة بين الفلسطينيين، ويتضح ذلك بشكل خاص عندما تتصدى الخارجية الأمريكية لبعض المسائل الجزئية كالتوجيه باختيار شخصية فلسطينية محددة رئيساً للحكومة الانتقالية.

---

[٣٧]. المرجع السابق.

وفي ملف تشكيل حكومة الوفاق- حكومة رامي الحمد الله عام ٢٠١٧، اتفق فتح وحماس على تمكين الحكومة من تولي كافة المسؤوليات في قطاع غزة، وأن يتولى الحرس الرئاسي الإشراف على المعابر ومعبر رفح الحدودي، وفي هذه الأثناء حاولت مصر تقريب وجهات النظر بين حماس ومحمد دحلان، ما أدّى إلى إضعاف حكومة الحمد الله، حيث اعتبرت السلطة الفلسطينية أن تلك التوجهات تضعف وجودها وتفصل غزة عن الضفة، ولهذا عارضت انفتاح مصر على حماس ورعايتها لتفاهماتها مع دحلان[٣٨].

وبعد انطلاق "مسيرات العودة"، تخوفت مصر من تطور الأحداث باتجاه مواجهة مسلحة، لذلك مارست ضغوطًا على حماس لمنع اجتياز المتظاهرين حدود القطاع في مقابل فتح معبر رفح وتسهيلات تجارية. كما توسطت لوقف التصعيد العسكري، وطلبت من إسرائيل اتخاذ إجراءات لتخفيف الحصار، وضغطت على قيادة السلطة لرفع العقوبات عن غزة، ولعبت دوراً رئيسياً في الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حلول للوضع في قطاع غزة[٣٩].

وفي بعض المراحل، قامت المقاربات المصرية على تمكين السلطة الفلسطينية في قطاع غزة ورفض انفراد حماس بالسلطة، ولأجل هذا أغلقت المقر الأمني وسحبت الوفد واشترطت عودة العلاقات الطبيعية بين فتح وحماس، غير أن الموقف المصري تغير بعد تزويد حماس لمصر بوثائق تضر بالأمن المصري في سيناء وتكشف تحركات الجيش والعناصر الأمنية المصرية[٤٠]، وقد ساهم عدم استقرار العلاقة بين مصر والحركات الفلسطينية في عدم اتخاذ موقف عدائي تجاه حماس، ولم تعتبرها قوة معادية لأمنها القومي، لكنها لم تتمكن من تقديم إطار فعال للتعامل مع القضية الفلسطينية، بسب استمرار تعطل الحكومة الفلسطينية[٤١].

---

[٣٨]. مراد أبو البهاء، **مرجع سابق**، ص ٤٩.، وانظر: عماد أبو رحمة، **مرجع سابق**.

[٣٩]. عماد أبو رحمة، **مرجع سابق.**

[٤٠]. مراد أبو البهاء، **مرجع سابق**، ص ٥٦.

[٤١]. **المرجع السابق**، ص ٥٧.

خاتمة

تمثلت آثار اتفاقية كامب ديفيد في جانبين أساسيين: **الأول** حيث السياسة المصرية متوافقة مع التوجهات السلمية، وساهمت في تيسير الاتفاقيات اللاحقة، وذلك رغم تحفظاتها على التطبيع الكامل، أما الجانب **الثاني** فتمثل في أن مصر لم تتمكن من تطوير تصورها للحكم الذاتي الفلسطيني عندما تراجع نفوذها الإقليمي، وصارت تعمل ضمن السياسات الأمريكية وتواجه تنافسية خليجية على المكانة الإقليمية، وبهذا المعنى يمكن قراءة أثر المعاهدة المصرية في ضوء مسارات التسوية اللاحقة كمحاولة للتكيف مع انخفاض وضع القضية الفلسطينية مقارنة بالأزمات الإقليمية المتزامنة، وأيضاً عدم القدرة على مواكبة المقترحات الأمريكية للسلام.

وفي سياق التطورات الإقليمية والدولية، تبدو القضية الفلسطينية أمام مرحلة جديدة، تكون الأولوية فيها للعلاقات الثنائية بين الدول العربية وإسرائيل، وخصوصاً إذا ما زاد رسوخ التحالف الأمريكي مع كل من الإمارات والسعودية، حيث يمكنه تشكيل قاطرة إقليمية تزيد من تهميش الدول المركزية التقليدية، وفي هذا السياق ليس من المتوقع، حدوث تغير في التوازن الإقليمي جراء نشوء محور ما بين مصر والعراق والأردن، وذلك لاعتبارات تتعلق بالمشكلات التي تواجه العراق وارتباطاته الإيرانية.

ومن المحتمل أن تساهم كثافة الاعتماد المتبادل الخليجي- المصري في الترويج للقواعد الجديدة للعلاقات العربية- الإسرائيلية، وذلك رغم قلق مصر من التفاعلات المتسارعة وغير المشروطة تجاه الانفتاح على إسرائيل، وذلك باعتبار أنها وحدها سوف تتحمل الأعباء الأمنية المترتبة على تنامي القوة الإسرائيلية وتزايد شبكاتها الإقليمية.

وفي هذه الأجواء، يبدو الوصول للحد الملائم من الحلول للقضية الفلسطينية مرتبطاً بوجود تحالف إقليمي مساند لها، تكون أهدافه تعريف الحقوق الفلسطينية، ليس فقط على أساس القرارات الدولية، ولكن إيجاد التعريفات الجغرافية والسكانية اللازمة لحماية اللازمة لحماية الحقوق السياسية والدينية، ما قد يتطلب إعادة تأهيل حركة التحرر الوطني وإبعادها عن التجاذبات الإقليمية واضطلاع مصر ببناء تحالف إقليمي يعيد لها دورها الإقليمي.

الآثار الاقتصادية لأزمة "كورونا" على الأردن*

"إن الوضع شديد الصعوبة".. ربما يكون هذا هو الوصف العام لحالة الاقتصاد الأردني خلال جائحة كورونا، ومما لا شك فيه أن الوضع سيزداد صعوبة في المستقبل، خصوصاً وأن الأردن لم ينحاز في البداية إلى نظرية التعايش الكامل مع الوباء بل قرر سلوك أسلوب الإغلاقات الجزئية لتحقيق المنعة الصحية والتي كانت بلا شك على حساب المنعة الاقتصادية وهي التي لم تكن أفضل حالاً قبل الجائحة.

لم تكن الأوضاع الاقتصادية في الأردن في حال جيدة قبل أزمة جائحة كورونا لكن يمكن القول أن المؤشرات الرئيسة للاقتصاد كانت قد بدأت تعطي إشارات التحسن التدريجي، وكان من الصعوبة بمكان الحكم على أن الاقتصاد في طريقه إلى التعافي بصعوبة بالرغم من التوقعات الإيجابية التي رافقت التوقيع على اتفاق برنامج تصحيح جديد مدته ٤ سنوات وبإجمالي تمويل قدره ١,٣ مليار دولار، والبرنامج لا يشمل فرض ضرائب جديدة وإنما زيادة في الإيرادات عبر مكافحة التهرب الضريبي والجمركي.

وفي ظل جائحة وكورونا فإن الأولويات التي بُني عليها برنامج التصحيح الجديد تغيرت كلياً، وفي العودة إلى توقعات صندوق النقد الدولي بأن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢,١٪ في العام ٢٠٢٠ ويزداد تدريجياً في السنوات القادمة وصولاً إلى ٣,٣٪ على المدى المتوسط، بات الحديث عن انكماش اقتصادي– نمو سالب– بنسبة ٣,٤٪ وفي بعض التقديرات قد يصل حسب توقعات البنك الدولي إلى ٥,٨٪ (آخر تقرير صدر عن البنك الدولي).

لقد تمثلت الضربة الأولى التي تلقاها الاقتصاد الأردني وكانت من السرعة بحيث يصعب تطويقها في الانخفاض في الدخل السياحي في الأردن خلال عام ٢٠٢٠ الذي سيتراوح ما بين ٢,٣– ٢,٦ مليار دينار، وانخفاض حوالات المغتربين بنسب تتراوح بين ١٠–١٥٪، لتتراوح بين ٢٠٢,٧٦ –٣٠٤,١٤ مليون دينار (إحصائية البنك المركزي).

* إعداد أ. عصام قضماني، إعلامي أردني.

أما الضربة الثانية التي تلقاها الاقتصاد الأردني فتكمن في التناقص العميق في الإيرادات الحكومية فلغاية النصف الأول بلغ العجز في الموازنة نحو ١,١٢٢٧ مليار دينار وهي القيمة التي تفوق عجز الموازنة القدر لعام ٢٠٢٠ كاملاً والبالغ ١,٠٤٦ مليار دينار حسب النشرة المالية الصادرة عن وزارة المالية للنصف الأول.

وزاد العجز المالي للستة أشهر الأولى من العام ٢٠٢٠ بقيمة ٥٥٥,٦ مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق، وفق بيانات وزارة المالية، وذلك نتيجة انخفاض الإيرادات المحلية التي تراجعت بنحو ٨٠٥,٢ مليون دينار خلال الشهور الخمسة الأولى من العام نفسه، مقارنة مع ذات الفترة من عام ٢٠١٩.

أما الضربة الثالثة فهي ارتفاع المديونية بأكثر من المتوقع فوصل الدين العام إلى أكثر من ٣٢ مليار دينار حتى نهاية شهر أيار/ مايو ٢٠٢٠، ليشكل ما نسبته ١٠١٪ من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام الحالي حسب نشرة المالية العامة عن شهر حزيران الماضي فيما ترفعه بعض التقارير لأن يصل إلى ما بين ١٠٤٪ و ١,١٠٧٪ حتى نهاية العام.

تتوقع أكثر الدراسات (دراسة لجمعية البنوك نشرت في عدد مجلة الجمعية الأخير) اعتدالاً في رصد أثر فيروس كورونا على الاقتصاد الأردني ارتفاع العجز في الحساب التجاري ليتراوح ما بين ١,٦٤١ و١,٨٩٦ مليار دينار، وانخفاض احتياطات البنك المركزي بنسب تتراوح ما بين ١١,٦– ١٤,٦٪ لتتراوح ما بين ١٠,٧١٤– ١٠,٣٥٤ مليار دولار. كما أن إيرادات الحكومة ستنخفض تبعاً لفترة التعطل وبنسبة تشكل ١٢,٥٪ و٢٠٪، ليرتفع العجز الإضافي في موازنة الحكومة إلى ما بين ٨١٠ إلى ١٢٩٥ مليون دينار، وهو ما يتعين على الحكومة تغطيته بالاقتراض الداخلي والخارجي.

وإذا تساءلنا عما يعنيه انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة تصل إلى ٥,٨٪، فإن الأثر المباشر لهذا الانخفاض يترجم نفسه على معدلات الدخل للفرد، أي أن حصة الفرد من هذا الناتج ستنخفض تبعاً لهذه النسبة، على أن الانخفاض سيكون أكبر في حال استمرار قرارات التعطل مقابل معدل تضخم ٠,٢٪، ما يعكس التراجع الملحوظ في معدلات الطلب والضعف الذي سيبدو ظاهراً في القدرة الشرائية للمستهلك ومن مظاهر ذلك أن قيمة الشيكات المرتجعة خلال فترة الحظر (شهري آذار ونيسان) بلغت أعلى قيمة لها، بسبب

توقف النشاط الاقتصادي والحظر الكلي لتلك الفترة، فوصلت قيمته إلى ٤٩٤ مليون دينار (إحصائية البنك المركزي الأردني).

إن أول ضحايا كورونا هو سوق العمل، وجدير بالذكر أن نسبة البطالة في الربع الأول من هذا العام، كانت أصلاً سجلت ارتفاعاً إلى ١٩,٣٪ لتصل إلى ٢٣٪ للربع الثاني وسوف تتراوح بين ٢٤٪ (السيناريو الأكثر تفاؤلاً) و٣٠٪ السيناريو الأكثر تشاؤماً (تقرير دائرة الإحصاءات العامة للربع الثاني).

معدلات البطالة بالمقاييس المحلية والدولية هي الأكبر التي يسجلها الاقتصاد منذ عام ١٩٨٩ عندما بلغ ٢٠٪، لكنها ستكون الأقل بالمقارنة مع دول كثيرة ومنها البلدان المتقدمة لكن الفرق هو أن جموع العاطلين عن العمل في تلك البلدان يذهبون إلى صناديق الحماية الاجتماعية والتأمين ضد البطالة، لكنهم في الدول النامية يذهبون إلى المنازل بسبب ضعف الحماية الاجتماعية أو عدم وجودها أصلاً.

ستحتاج الحكومة الأردنية إلى الانتقال وبسرعة من برامج احتواء أثر الجائحة على سوق العمل إلى برامج خلق فرص عمل جديدة، فهذه النسب تدعو للقلق وتؤدي إلى اضطرابات اجتماعية لأن معظم العاطلين عن العمل من الشباب، وهو التحدي الأهم بالنسبة للحكومة بلا منازع.

كما يتوقع من الحكومة الإسراع بوضع خطة تنفيذية لتحفيز الاقتصاد ودعمه لزيادة الطلب على الأيدي العاملة باستخدام الأدوات المالية المتاحة وتخفيف عبء الديون والالتزامات المالية الأخرى كالرسوم والضرائب، وتخصيص حزمة برامج إنقاذ سخية تتضمن مساعدات فورية للشركات سعياً منها إلى الحفاظ على فرص العمل، والتوسع في القروض التي تستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإلغاء الشروط والقيود والإجراءات التي أدت مؤخراً إلى صعوبات في وصولها إلى الدعم الذي تحتاجه.

كان سوق العمل في الأردن يحقق نوعاً من التوازن بمكانيكية تلقائية، فهو يستورد العمالة لكنه يصدرها بكثافة، حتى أن ثلث القوى العاملة الأردنية تعمل في الخارج يقابلها ذات المعدل من الوافدين، لكن يبدو أن مثل هذا التوازن قد بات مهدداً اليوم، فلولا إغلاق

المطار وتقنين العبور على المعابر البرية والبحرية، لعاد كثير من الأردنيين العاملين في الخارج لذات الأسباب التي فقدت فيها العمالة الوافدة في الأردن وظائفها.

وكجزء من آثار الجائحة مدّ صندوق التعطل يد العون لعدد كبير من المتعطلين لكن من مدخراتهم التي تراجعت إلى أقل من ٢٥٪ مع الجائحة وقبلها عندما سمح بنسبة بلغت ٧٠٪ من السحوبات، لكن معالجة آثار الجائحة القادمة على سوق العمل ستحتاج إلى ما هو أكبر من صندوق التعطل مثل التركيز على القطاعات الأكثر تضرراً، كشركات السياحة والسفر والمطاعم والصناعات التصديرية، وأن يكون الهدف الرئيسي للبرامج تفادي موجة متوقعة من الانهيارات في المؤسسات المتضررة، ووضع الخطط اللازمة لإنقاذها، وذلك من خلال رصد الآثار المتوقعة لكل قطاع بالتعاون مع ممثليه وحصر الأضرار القائمة والمستقبلية.

وبالإضافة إلى ما سبق، فلا بد من تدعيم شبكة الحمايات الاجتماعية كالضمان الاجتماعي وشمول مختلف شرائح العمال غير الرسميين بتأميناته، وتخفيض قيمة اشتراكاته التي تعد من الأعلى عالمياً وتدفع العمال وأصحاب العمل للتهرب من الشمول، ورفد صندوق التعطل بموارد إضافية لتمكينه من الوفاء بالتزاماته تجاه الأعداد المتوقعة ممن سيفقدون وظائفهم، وتوفير التأمين الصحي للجميع والخدمات الطبية المجانية لغير المقتدرين، ومراجعة حجم التمويل المخصص لبرامج الحماية الاجتماعية، حيث لا بديل عن زيادة حجم الإنفاق عليها، كي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها.

أما بالنسبة للصادرات الأردنية فلا تزال تسجل تراجعات ملحوظة وعلى الأرجح أنها ستنخفض بنسبة تتراوح بين ٦,٦٪- ١٥,٢٥٪ في حال استمرت سياسات الحظر وتقليص ساعات العمل لتتراجع قيمتها إلى ٥,٥١٥ مليار دينار أو ٥,٠٠٢ مليار دينار، وبقيمة انخفاض تتراوح بين ٤٠٠ إلى ٩٠٠ مليون دينار.

ونتيجة للانكماش وتراجع الطلب فمن المتوقع انخفاض مستوردات المملكة لتصل إلى ١١,٣٨٩ أو ١٠,٥٥٥ مليار دينار بانخفاض تتراوح نسبته ما بين ١٧ إلى ٢٣,١٪ تبعاً لمدة الإغلاق بسبب فيروس كورونا.

أما الضربة الرابعة التي ستوجهها أزمة كورونا للاقتصاد الأردني فتتمثل في انخفاض الاستثمار الأجنبي، حيث يُتوقع انخفاضه بنسبة تتراوح ما بين ٤٠٪ إلى ٦٠٪.

وبالنسبة للجهاز المصرفي الأردني فلا زال يتمتع بالمنعة، فنسبة كفاية رأس المال مرتفعة- وبهامش مريح- عن النسبة المحددة من لجنة بازل والبالغة ١٠,٥٪؛ حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في الأردن نحو ١٦,٩٪، ما يعني قدرة البنوك الأردنية بشكل عام على تحمل الصدمات ومخاطر الائتمان ومن ذلك ارتفاع قيمة القروض (التسهيلات الائتمانية) المقدمة من قبل البنوك المرخصة في الأردن بنسبة ٢,٢٪ في نهاية شهر أيار/ مايو ٢٠٢٠ (بعد الحظر) مقارنة مع شباط/ فبراير ٢٠٢٠ (قبل الحظر)، ما أدى إلى زيادة نسبة السيولة المحلية بنحو ١,٥٪ مقارنة مع الفترة نفسها (بحسب النشرة الشهرية للبنك المركزي).

أما الانخفاض الذي طرأ على قيمة الودائع لدى البنوك الأردنية في نهاية شهر أيار/ مايو ٢٠٢٠ ونسبته ٢,٣٪ عن مستواه المسجل في شباط ٢٠١٩، فيعود إلى سحوبات قام بها صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي لغايات إقراض الحكومة، لكن الانخفاض الذي طرأ على احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية بنسبة ٨٪ سرعان ما تم تعويضه بعد ورود المساعدات والمنح والقروض وهي بالعملات الأجنبية.

لكن بالرغم من الأداء الإيجابي للقطاع المصرفي إلا أن الصورة الكلية أظهرت بعض الخدوش، ومنها أن نتائج معظم البنوك الأردنية التي أعلنت عن أرباحها قبل وبعد الضريبة عن نصف السنة المالية ٢٠٢٠، مع قليل من الاستثناءات سجلت تراجعاً كبيراً مقارنة مع نصف السنة ٢٠١٩.

أما بالنسبة لصافي أرباحه البنوك بعد الضرائب والمخصصات فقد سجل ١٥ بنكاً تراجعاً بنسبة ٦١,٦٪، وهي نسبة رغم أنها كبيرة إلا أنها متوقعة في ظل حجم الضغوط التي تعرضت لها البنوك خلال هذه الفترة، حيث تولت البنوك نيابة عن الحكومة مهمة توفير السيولة في السوق وإقراض المؤسسات بأسعار فائدة مخفضة والاستجابة لتنزيلات كبيرة على أسعار الفوائد (تقرير شكرة المحفظة الوطنية للأوراق المالية عن الأرباح المجمعة للبنوك الأردنية).

وحسب البيانات المجمعة فقد بلغ صافي أرباح البنوك ١٦٧ مليون دينار في النصف الأول من العام ٢٠٢٠، مقارنة مع ٤٣٥,٢ مليون دينار في النصف الأول من العام ٢٠١٩، وبقيمة تراجع بلغت ٢٦٨,٢ مليون دينار، أما الأرباح قبل ضريبة الدخل فبلغت نحو ٢٨٠,٧ مليون دينار، مقارنة مع ٦٠٨,٧ مليون دينار عن الفترة ذاتها من العام ٢٠١٩، متراجعة بنسبة ٥٤ ٪، وبانخفاض بلغ ٣٢٨ مليون دينار.

كما أن الديون غير العاملة والمشكوك فيها مرشحة لأن ترتفع بدليل أن البنوك أخذت مخصص خسائر ائتمانية بنسبة ١٦٧٪ أو ما يعادل نحو ٣٦١,٨ مليون دينار أي ضعف ما أخذته عن نصف عام ٢٠١٩ وكان بلغ ١٣٥,٦ مليون دينار.

ولا تبدو بورصة عمان بحال أفضل، فنتيجة تعليق نشاط البورصة من تاريخ ٢٠٢٠/٣/١٧ إلى ٢٠٢٠/٥/٩ بسبب تداعيات جائحة كورونا؛ انخفض إجمالي حجم التداول خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠ بقيمة ٢٥٢ مليون دينار بنسبة ٣٨٪، كما انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة ٢٤٪ بمقدار ١٣١ مليون سهم، مقارنة مع النصف الأول لعام ٢٠١٩ وكما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة فيها خلال شهر حزيران الماضي بنسبة ٤,٩٪ مقارنة مع شهر آذار، إضافة إلى انخفاض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم (مرجحاً بالأسهم الحرة) بنسبة ٣,٩٪ للفترة نفسها بمقدار ٦٥ نقطة.

المصادر:

- دراسة منشورة في العدد الأخير لمجلة جمعية البنوك في الأردن.
- النشرة المالية الشهرية لوزارة المالية لشهر حزيران.
- التقرير الشهري الدوري لبورصة عمان.
- دراسة لمنتدى الاستراتيجيات الأردني.
- دراسة لشركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية عن الأرباح المجمعة للبنوك الأردنية.
- تقرير صادر عن البنك الدولي ومنشور على الموقع الإلكتروني للبنك عن أثر جائحة كورونا على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- برنامج التصحيح المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي.
- بيان صحفي عن المساعدات والمنح الخارجية صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

دور فلسطينيي ٤٨ في خدمة القضية الفلسطينية*

يعدّ فلسطينيو الداخل، فلسطينيو ٤٨ الذين بقوا متجذرين في بلداتهم وأرضهم بعد نكبة عام ١٩٤٨، وحصلوا على الجنسية الإسرائيلية بعد قيام الكيان الصهيوني، جزءاً أصيلا من نسيج الشعب الفلسطيني عامة، وبذلك لعبوا دوراً مهماً في مواجهة المشروع الصهيوني ممثلاً في الكيان المذكور، لكن بوسائل وطرق ونهج يختلف عمّا مارسته القوى الفلسطينية الثورية الوطنية منها والإسلامية العاملة على الساحة.

لقد شكّلت نكبة عام ١٩٤٨ عامل تجزئ للمجتمع الفلسطيني وانهياره، مع أن بوادر ذلك كانت حاضرة قبل النكبة بعقود؛ فالخلافات والصراعات التي اشتدت على مستوى القيادة الفلسطينية التقليدية، وارتهان القرار الفلسطيني لعواصم عربية، هيأت الظروف نحو فصل من ضياع بوصلة القيادة الوطنية، فعقب النكبة وظّف الكيان الصهيوني حالة الضياع السياسي الفلسطيني هذه في الداخل لصالحه، حيث فرض نظامَ الحكم العسكري في أراضي ٤٨ في محاولة من سلطة الاحتلال الإسرائيلي لعزل فلسطينيي ٤٨ عن جذرهم الفلسطيني ومحيطهم العربي.

جاءت نتائج الحكم العسكري (١٩٤٨-١٩٦٦) سلبية على فلسطينيي الداخل؛ فإسقاطاته أثرت كثيراً على مستوى البنية الاجتماعية والسياسية للمجتمع العربي في الداخل، في ظل غياب قيادة قومية وسياسية واجتماعية فعالة قادرة على مجابهة مؤسسات الكيان الصهيوني الجديد، والتي غذّت العشائرية والبعد الحمائلي، فاشترت ذمم بعض رؤساء وزعماء العائلات والوجهاء التقليديين داخل البلدات العربية[١].

استخدم الحكم العسكري رؤساء الحمائل كقنوات أساسية لمنح الامتيازات الحكومية في مجالات عديدة مثل التعليم والخدمات الاجتماعية والبنى التحتية، وبخاصة منح رخص البناء وتصاريح التنقل من مكان لآخر[٢].

---

* إعداد د. إبراهيم أبو جابر، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية.

[١] . المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني، مركز الدراسات المعاصرة (بتصرف)، ص١٠.

[٢] . المصدر السابق.

حاولت السلطات الإسرائيلية خلال فترة الحكم العسكري الذي فرضته على فلسطينيي الداخل إنتاج مجتمع عربي جديد معزول عن عمقه الفلسطيني والعربي من خلال انتهاج سياسية دمجه في المجتمع الإسرائيلي وأسرلته بأساليب الترهيب والترغيب، والقمع أحيانا أخرى، حوالي عقدين من الزمان أي حتى ١٩٦٦، ونجحوا خلالها في مصادرة مساحات واسعة من الأراضي العربية، وكمّموا الأفواه، وقيّدوا حركة المجتمع، وباختصار لم يتركوا وسيلة لحمل الناس على الرحيل إلا وقاموا بها سعياً وراء تطبيق مقولة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض".

هذه السياسات العنصرية للكيان الإسرائيلي فشلت ولم تسعف الصهاينة في إرغام فلسطينيي الداخل على الرحيل وفقاً لسياسة تفريغ الأرض من أهلها الأصليين، وذلك إبان حكومة ليفي أيشكول أواخر الستينيات، وثبت لهم أن من ينظرون إليهم على أنهم أقلية عربية يمكن التخلص منها هم أصحاب الأرض الأصليين، وعليه يستحيل ترحيلهم ولو استخدمت ضدهم أبشع أنواع القمع والتنكيل، وقد جرّبوا ذلك بعد ارتكابهم لمجزرة كفر قاسم في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦[٣].

غدا الإسرائيليون منذ انتهاء فترة الحكم العسكري متيقنين أنهم خسروا الرهان في ترحيل من بقي داخل إطار الكيان الإسرائيلي بعد النكبة رغم محاولات القضاء على أي عمل سياسي أو وطني لهم، ومنذ ذلك بدأت مرحلة جديدة من تاريخ من سمّوا على يد البعض بالأقلية العربية في إسرائيل تلتها مرحلة ما بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة العام ١٩٦٧- مرحلة تجسيد انتماء فلسطينيي الداخل بشعبهم الفلسطيني وأمتهم العربية وهويتهم الوطنية على ثرى وطنهم فلسطين المحتل[٤].

مظاهر خدمة فلسطينيي الداخل للقضية الفلسطينية

تتسم خدمة فلسطينيي ٤٨ للقضية الفلسطينية بالضعف بناء على خصوصية هذا

[٣] . كبها، مصطفى، الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل في ظل الحكم العسكري وإرثه(بتصرف)، ص١٢-١٨

[٤] . أنظر روحانا، نديم وصبّاغ- خوري، أريج، الفلسطينيون في إسرائيل، ص١٠-١١.

المجتمع الذي يشكّل أقلية داخل كيان غالبيته من اليهود الذين يسيطرون على كل مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والأمنية والإعلامية والاجتماعية. وقد فرضت هذه الخصوصية نفسها على مجتمع الداخل الفلسطيني، فجعلت مساحة الحركة والمناورة محددة وفق معادلة معينة أطرافها ومآلاتها معروفة، خاصة بعدما حصل هؤلاء الفلسطينيون العرب على الجنسية الإسرائيلية فغدوا مواطنين في دولة تسمي نفسها دولة اليهود، لها قوانينها وسياساتها العامة الهادفة أصلا لخدمة المشروع الصهيوني ولسكان الدولة من اليهود ابتداء، ما قضى على فسحة كبيرة أمام الأقليات للتحرك ومعارضة السياسات العامة الضارة بالعرب ومصالحهم.

وبناء على ما سلف، يمكن إجمال دور فلسطينيي الداخل في خدمة القضية الفلسطينية في التالي:

أولاً: تعزيز الهوية الوطنية والقومية والانتماء عند فلسطينيي الداخل

تُرجم تعاطي الفلسطينيين العرب مع سياسات السلطة الإسرائيلية فترة الحكم العسكري عملياً من خلال مشاركتهم الواسعة في الانتخابات الإسرائيلية، وتصويت غالبيتهم للأحزاب الصهيونية بخاصة حزب مباي (المعراخ/العمل) وقلة منهم للحزب الشيوعي الإسرائيلي، لكن ذلك لا يمكن اعتباره مؤشراً على البعد القومي الوطني في هويتهم، وإنما قبولهم للأمر الواقع، وإلى البعد الإسرائيلي في تلك الهوية ومحاولتهم الاستفادة من المواطنة الإسرائيلية[٥].

ولعبت عدة قضايا لصالح فلسطينيي الداخل في هذه المرحلة من تاريخ المجتمع العربي داخل الكيان الإسرائيلي، أهمها ظاهرة عبد الناصر، ورفعه لشعار القومية العربية، وما ملك من كاريزما معروفة، مما عزّز الحس القومي عند الجماهير العربية في الداخل على حساب مفهوم ومصطلح الأسرلة وتعريف العرب لأنفسهم من حيث

٥. حيدر، عزيز، أشكال التعبير السياسي بين الفلسطينيين العرب في إسرائيل (مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد١٨) ص١٧.

الهوية بأنهم عرب- إسرائيليون. وعزّز أيضا موضوع تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف) أيضا عام ١٩٦٤ وما رفعت من مبادئ وقيم وطنية وسياسية من انتماء الجماهير العربية لهويتهم الفلسطينية الوطنية، فنبّهت الغافلين والمتأسرلين من العرب في الداخل من جديد على حساب مصطلح الهوية الإسرائيلية. وجاء قرار السلطات الإسرائيلية إلغاء نظام الحكم العسكري عام ١٩٦٦ ليضيف عاملاً جديداً مهماً على مستوى الانتماء والهوية الوطنية لفلسطينيي الداخل؛ ففي حين كان هدف الكيان الإسرائيلي من إنهاء الحكم العسكري هو الدفع نحو اندماج المجتمع العربي في دولة الاحتلال، وجد الفلسطينيون في الداخل فيه فرصة لمواجهة سياسات السلطة الإسرائيلية العنصرية، مما أسّس لقيام حركات وأجسام قومية ووطنية ثم إسلامية تملك برامج سياسية واجتماعية وإصلاحية تعزّز كلها الهوية الوطنية الفلسطينية عند الجماهير[٦].

وكان لحرب عام ١٩٦٧، واحتلال الكيان الإسرائيلي ما تبقى من تراب الوطن "فلسطين" الدور المحوري في التأثير على هوية وانتماء فلسطينيي الداخل، ونظرتهم للهوية الإسرائيلية ومشروع الأسرلة والاندماج في المجتمع اليهودي، حيث وصلوا إلى قناعة بأنها لا تعدو هوية مدنية ضمن ما يعرف بالمواطنة الإسرائيلية. فحرب عام ١٩٦٧ جعلت الفلسطينيين في الداخل ينكشفون على باقي مكوّنات الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي عزّز ذلك من انتمائهم القومي والوطني والديني، وهو في الوقت نفسه انعطاف قوي كانت له مردودات إيجابية على جميع المستويات[٧].

لقد ساهم عدوان عام ١٩٦٧ جدا في إيقاظ فلسطينيي الداخل ورفع نسبة الوعي لديهم وطنياً ودينياً وقومياً لانفتاحهم على أهل فلسطين من الضفة الغربية وقطاع غزة، لما يشكلانه من قناة اتصال بالعالم العربي والإقليم والعالم، الأمر الذي ساهم في تغذية ثقافة فلسطينيي ٤٨ وتعزيز لغتهم العربية وانتمائهم الوطني والديني، كل ذلك من خلال

---

[٦] . كبها، مصطفى، مصدر سابق، ص٥١-٧٨.

[7]. Y. Peres, and N. Yuval-Davis, Some Observations on the National Identity of the Israeli-Arab:219-233.□

الكتب والمجلات والالتحاق بالجامعات الفلسطينية وشرائط التسجيلات الصوتية وغيرها من وسائل ثقافية وفكرية.

ثانياً: بناء المؤسسات الوطنية

رغم أهمية تعزيز الهوية والانتماء للشعب الفلسطيني، إلا أنه لم يكن كافياً، وهو بحاجة إلى مكوّن آخر للارتقاء نحو الدفاع عن الموروث واحتضان الأجيال وقيادتهم نحو التخلص من الاحتلال أو التصدي له ولسياساته القمعية والسلطوية الطامعة في الهيمنة والسيطرة على الكل الفلسطيني.

اجتاز فلسطينيو الداخل مراحل عدّة أدت إلى تشكّل مجتمع له مواصفاته الخاصّة، وإضافة إلى ذلك، عانت هذه البقيّة من جهاز بيروقراطيّ عسكريّ فُرض عليها منذ تأسيس الكيان الإسرائيلي جملة من السياسات مثل:

١. إخضاع السكّان العرب إلى ضراوة أنظمة الطوارئ والحكم العسكريّ.

٢. إنشاء سلطات محلّيّة للبلدات العربيّة مرتبطة بالسلطة المركزيّة ارتباطاً وثيقاً.

٣. قمع جميع محاولات بناء مجتمع مدنيّ وأحزاب ومؤسّسات تمثيليّة بين السكّان العرب.

٤. إفقار السكّان العرب في البلاد وتعزيز تبعيّتهم لسوق العمل اليهوديّ[٨].

ورغم كل هذه السياسات السلطوية الإسرائيلية إلا أن الفلسطينيين في الداخل نجحوا في سبعينيّات القرن العشرين من النهوض وطنياً، ويعزى هذا إلى تحوّلات بالغة طرأت بينهم، وأدّت إلى تنظيمهم وطنياً ومحلياً، وتحوّلهم من "بقيّة باقية" إلى مجتمع، ومن أهمّ هذه المستجدّات: ظهور مؤسّسات وأطر سياسيّة وتمثيليّة واجتماعية مختلفة، وظهور شرائح من المهنيّين والأكاديميّين ورجال الأعمال والحرفيّين، والأهمّ من هذا بلورةُ طروحات سياسيّة تتحلّى بنبرة ورؤية جماعيّة[٩].

وجاء يوم الأرض عام ١٩٧٦ لينقل الجماهير العربية في الداخل الفلسطيني الى

---

[٨] . جمعية الجليل، من هم الفلسطينيون في إسرائيل؟ مقالات وأوراق موقف، موقع الجمعية على الإنترنت: http://www.gal-soc.org/ar/article.aspx?id=6

[٩] . المصدر السابق بتصرف.

مرحلة جديدة تماماً ساهمت كثيراً في بناء المؤسسات الوطنية، بل وتأسيس الأحزاب السياسية العربية والحركات الوطنية مثل الحركة الإسلامية، ناهيك عن حركة الأرض سابقاً والقوى اليسارية الأخرى التي انتفضت على السلطات الإسرائيلية وحاولت رفع نسبة الوعي لدى الفلسطينيين العرب الذي بقوا متجذرين في وطنهم. إن من أهم معالم هذه المرحلة هو تأسيس لجنة المتابعة العليا في عام ١٩٨٢ من خلال مبادرة قامت بها اللجنة القُطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية في البلاد لتكون جسماً ممثلاً للجماهير العربية في الداخل في مواجهة السياسات العنصرية الإسرائيلية[١٠].

أقيمت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الداخل الفلسطيني كإطار جامع لكل مركبات المجتمع الفلسطيني في الداخل، سواء الأحزاب والحركات السياسية التي تشارك في الكنيست أو تلك التي لا تشارك[١١]، فكان هذا الإطار الجامع مطلباً ضرورياً، كما وتعددت الأسباب والدوافع التي دعت إلى تشكيل اللجنة، ومن أهمها الممارسات الإسرائيلية الظالمة بحق العرب والمتمثلة في مصادرة الأراضي وهدم المنازل والممارسات العنصرية المتعددة بحقهم، وهيمنة الأحزاب الصهيونية على المشهد السياسي في الوسط العربي، وسياسات المؤسسة الإسرائيلية الداعية إلى الاندماج والتعايش مع الإسرائيليين، إضافة إلى الفراغ السياسي في الداخل الفلسطيني، والسعي للحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية والانتماء[١٢].

كرّست هذه القوى الوطنية والإسلامية جلّ فعالياتها وجهدها في الدفاع عن حقوق الجماهير العربية في الداخل الفلسطيني على مستوى الأرض والمسكن والحريات الفردية والجماعية، بل وعلى المقدسات الإسلامية والمسيحية في البلاد، وثوابت الشعب

---

[١٠] . بشير، نبيه: يوم الارض ما بين القومي والمدني، حيفا، مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 16.ص، ٢٠٠٦

[١١] . الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، التجمع الوطني الديمقراطي، الحركة العربية للتغيير، الحزب القومي العربي، الحزب الديمقراطي العربي، أبناء البلد، الحركة الإسلامية، الحركة التقدمية، حزب الوفاء والإصلاح وآخرون.

[١٢] . الدرويش، عبد الرحمن: "دور لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الحفاظ على الهوية الوطنية في أراضي ٤٨"، رسالة ماجستير/ جامعة النجاح الوطنية، إشراف إبراهيم أبو جابر ٢٠١٨، ص٦٢-٦٣.

الفلسطيني، إضافة الى تعزيز هوية وانتماء العرب في الداخل لشعبهم الفلسطيني وأمتهم العربية، وما زالت تسعى في سبيل ذلك، مع تفاوت في الأداء والعمل.

ثالثاً: الحفاظ على التراث والموروث الفلسطيني

نشط فلسطينيو الداخل في مواجهة المشروع الصهيوني بعد أحداث يوم الأرض عام ١٩٧٦، أي بعدما كسروا حاجز الخوف من السلطات الإسرائيلية التي فرضت عليهم حكماً عسكرياً جبرياً لعقدين من الزمان تقريباً، حاولت من خلاله تدجينهم وأسرلتهم ودمجهم في المجتمع اليهودي غريب العادات والأطوار.

أدرك الفلسطينيون بعد صحوتهم من سطوة الحكم العسكري وعدوان عام ١٩٦٧ أنّ الحفاظ على الموروث التاريخي من الضياع أو النسيان أو السرقة أمر ضروري لإثبات الوجود الفلسطيني في هذه الأرض من ناحية، وتعريف الأجيال الناشئة عليه من ناحية أخرى. ويشمل هذا الموروث جوانب عدة في حياة الفلسطينيين، ولا يقتصر على الجانب المعنوي (ثقافة الزواج والولادة والموت، والمعتقدات الشعبية، والأغاني الشعبية والأمثال، والحكاية الشعبية الفلسطينية والتعبيرات الثقافية) بل يتوسع ليشمل الجانب المادي (المقتنيات الأثرية والمباني المعمارية العريقة ضاربة الجذور في عمق التاريخ)، وتشمل المنشآت القديمة مظاهر جمالية تتمثل في المساجد والكنائس والقباب والمقابر والمباني الأثرية والمقامات إلخ[١٣].

يعزّز هذا الميراث عادة وجود المجتمع الفلسطيني في الداخل وصموده في مواجهة الرواية الإسرائيلية المزورة وطمس الهوية الفلسطينية[١٤]، ووعيه بهويته وثقافته وحضارته الفلسطينية.

نشط فلسطينيو ٤٨ منذ سبعينيات القرن العشرين بشكل تدريجي في الحفاظ على هذا التراث من الضياع أو السرقة أو التجريف أو التهويد، فأقاموا مؤسسات خاصة

---

[١٣] . شاهين، فادي: أهمية الموروث الثقافي الفلسطيني في تعزيز وإثبات الحق الفلسطيني في أرضه، صحيفة الحياة الجديدة ٢٣/ ٤/ ٢٠١٨(بتصرف).

http://www.alhayat-j.com/ar_page.php?id=3bbc9e6y62638566Y3bbc9e6

[١٤] . موقع زادبوست:التراث الإسلامي بفلسطين .. نبش وسرقة واعتداءات في ظل صمت عربي ٤/ ٤/ ٢٠١٩.

https://www.zadpost.com/news/palastine/islamic-heritage-in-palestine-exploration-and-theft-and-attacks

تعنى بمختلف جوانب هذا الموروث حرصاً على صيانته أو توثيقه أو الدفاع عنه قانونياً أمام السلطات الإسرائيلية[١٥]، ومن أهم هذه المؤسسات تلك التي اهتمت بالمقدسات الإسلامية والمسيحية في البلاد مثل المساجد والكنائس والمقابر والمقامات والوقفيات، ومن جملتها مؤسستي الأقصى والقدس[١٦].

لم يكتف الفلسطينيون في الداخل بموضوع الترميم والصيانة للأماكن الأثرية الفلسطينية من مقدسات وغيرها، وإنما شرعوا في إقامة مراكز دراسات وأبحاث ساهمت كثيراً في توثيق الرواية الفلسطينية ورصد وأرشفة كل ما له علاقة بتاريخ وموروث الشعب الفلسطيني في هذه الديار، مثل مركز الدراسات المعاصرة المحظور إسرائيليا منذ عام ٢٠١٥، والذي ساهم كثيراً في توثيق الرواية الشفوية الفلسطينية من خلال إنتاجه العلمي الضخم، وأهمه موسوعة جرح النكبة[١٧]، إضافة إلى مراكز علمية أخرى كمركز مدى الكرمل ومركز إحياء التراث العربي وغيرهما، ساهمت جميعاً في توثيق الرواية الفلسطينية والتراث الفلسطيني.

وانبرت مؤسسات أخرى في توثيق المقدسات في الداخل الفلسطيني مثل مؤسسة الأقصى التي تمكنت قبل حظرها من إصدار موسوعة المقدسات الشهيرة، بالتوازي مع إصدار آخر مشابه لجمعية الأقصى[١٨].

إن هذه المساهمات هي نتاج تفاعلات طبقة من المثقفين والغيورين العرب في الداخل من خريجي الجامعات والمعاهد الإسرائيلية والفلسطينية في جميع التخصصات، ومن الواعين لمآلات المشروع الصهيوني وأهدافه، وعليه كرّسوا أبحاثهم وأعمالهم العلمية والأدبية ومواهبهم الشخصية خدمة للرواية الفلسطينية والحق الفلسطيني.

---

[١٥] . أنظر موقع عربي٢١ الإلكتروني. www.arabi21.com

[١٦] . أنظر موقعي الجمعيتين على الشبكة العنكبوتية.

[١٧] . موسوعة جرح النكبة، يأتي في ١٢ مجلداً (جزءاً)، من اعداد د. ابراهيم أبو جابر، يوثق الرواية الفلسطينية منذ ثلاثينات القرن العشرين حتى الحرب على غزة عام ٢٠١٤(تمت مصادرته من قبل السلطات الإسرائيلية).

[١٨] . موقع فلسطينيو٤٨: مؤسسة الأقصى تقدم موسوعة المقدسات لصحيفة القدس، ١٩/ ٥/ ٢٠١٥
http://plsnew.nadsoft.co/?mod=articles&ID=1198131#.Xzb7BuhvbIU

رابعاً: كشف وفضح سياسات وممارسات الكيان الإسرائيلي

تمكن فلسطينيو ٤٨، رغم ظرفهم الاستثنائي والتعارض المفترض بين الهوية والمواطنة الإسرائيلية، تمكّنوا من كشف وفضح كثير من الممارسات العنصرية والقمعية للسلطات الإسرائيلية والتصدي لها خلال مرحلة الحكم العسكري وبعده، مثل كشف جريمة مجزرة كفر قاسم عام ١٩٥٦[١٩].

ولقد وظّف فلسطينيو الداخل، ممثلين في مؤسساتهم الحزبية والحركية وقياداتهم الوطنية والإسلامية كافة، الوسائل المتاحة وخاصة الإعلامية في فضح السياسات العنصرية الإسرائيلية أمام الرأي العام الإسرائيلي المحلي والعالمي، بهدف ردع الكيان الإسرائيلي عن التمادي في انتهاكه للحقوق الشرعية لفلسطينيي الداخل، وحتى الشعب الفلسطيني عامة.

إن أولى مشاهد التصدي لهذه السياسات حادثة يوم الأرض عام ١٩٧٦ وما سبقها من نشر لوثيقة عرفت بوثيقة كينج لمصادرة ٢١ ألف دونم من أرض "المَل" في الجليل الفلسطيني، وسقوط ٦ شهداء خلال المواجهات بين المواطنين العرب والأجهزة العسكرية والشرطية الإسرائيلية[٢٠].

وساعد تأسيس الأحزاب السياسية العربية والحركة الاسلامية، ثم لجنة المتابعة، كثيراً على مؤسسة نضال الجماهير العربية وتأطيرها، مما دفع نحو زيادة الالتفاف الجماهيري والشعبي حولها، وصعّد من الفعاليات الجماهيرية الاحتجاجية الرافضة للسياسات السلطوية للمؤسسة الإسرائيلية، ولقيت رواجاً واسعاً وتغطية إعلامية محلية وإقليمية وعالمية.

أخذ النضال الجماهيري في الداخل أشكالا مختلفة، كالمظاهرات[٢١] والإضرابات والاعتصامات، وعقد مؤتمرات صحفية وجماهيرية ومسيرات حاشدة،[٢٢] وأحيانا أخرى

---

[١٩] . روحانا، نديم وصبّاغ- خوري، أريج: الفلسطينيون في إسرائيل، مدى الكرمل-حيفا،٢٠١١، ص٧٥

[٢٠] . المصدر السابق، ص٨٤.

[٢١] . عواودة، وديع: فلسطينيو الداخل يتحركون لمواجهة الترحيل لجزيرة-نت،١١/ ٢/ ٢٠١٢.
/www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews

[٢٢] . القدس العربي: فلسطينيو الداخل يصعّدون نضالهم ضد إسرائيل بتدويل قضاياهم٣١ / ١ / ٢٠١٦

مواجهات سقط جرّاءها العديد من الشهداء، كأحداث هبة القدس والأقصى المعروفة بانتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠[٢٣].

تصدّت الجماهير العربية أيضا لحملات هدم البيوت العربية في مختلف مناطق ٤٨، بخاصة في النقب، ومشاريع تهويد الجليل والنقب، ومنها قانون "برافر"[٢٤] التهويدي، فأفشلوه من خلال فضحه أولاً إعلامياً، ثم تصديهم له بالمظاهرات والاعتصامات والمواجهات[٢٥].

إن من أبرز ما أقدم عليه الفلسطينيون في الداخل مؤخراً موقفهم الرافض لما يسمّى قانون القومية "قانون يهودية الدولة" المشؤوم من خلال تنظيمهم لفعاليات متعددة ومختلفة كندوات ومظاهرات ومسيرات، والتواصل مع المجتمع الدولي كالاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لفضح عنصرية هذا القانون ومآلاته على مستقبل الداخل الفلسطيني[٢٦].

لقد تمكّن الفلسطينيون في الداخل أيضاً من فضح ممارسات السلطات الإسرائيلية بعد استفادتهم من الثورة التكنولوجية ووسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر، فأسسوا مواقع إلكترونية خاصة بهم على الشبكة العنكبوتية، وصحفاً ورقية وإلكترونية ومنتديات إلكترونية، ما مكّنهم من نشر ما يصدر عن المؤسسة الإسرائيلية من سياسات ومشاريع عنصرية ومتطرفة، وأوصلوا المعلومة إلى العالم الخارجي وبسرعة[٢٧].

---

www.alquds.co.uk

[٢٣] . انظر أبو جابر، إبراهيم: انتفاضة القدس والأقصى: (هبة الداخل الفلسطيني)؛ المشاركون: حسن صنع الله وآخرون، مركز الدراسات المعاصرة-أم الفحم،٢٠٠٥

[٢٤].انظر أبو جابر، إبراهيم: قانون برافر: المشروع الاسرائيلي لتهويد النقب، مركز الدراسات المعاصرة أم-الفحم،٢٠١٤.

[٢٥].أبو عبيد، عبد الله وأبو عبيد، سلمان: مواجهات عقب مظاهرة ضد "برافر"(حورة)، فلسطينيو٤٨،٣٠/ ١١/ ٢٠١٣.www.pls48.net

[٢٦].عواودة: فلسطينيو الداخل يتحركون لمواجهة الترحيل، مصدر سابق.

[٢٧].من الموقع الالكترونية: عرب٤٨، فلسطينيو٤٨ المحظور إسرائيليا، موقع لجنة المتابعة، موقع حزب الوفاء والإصلاح، مواقع للحركات والأحزاب العربية في الداخل الخ..

خامساً: مساندة ودعم الشعب الفلسطيني

تعاطى الفلسطينيون في الداخل وبسرعة مع السيرورة التاريخية للشعب الفلسطيني، وبإيجابية بخاصة بعد انتهاء الحكم العسكري والانفتاح على أراضي عام ٦٧ والتواصل مع الفلسطينيين هناك. ازداد التواصل والمساندة والتضامن مع الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات والقضية الفلسطينية عامة بعد مأسسة الداخل الفلسطيني وتشكيل قيادة وطنية تزعمت المشهد السياسي والاجتماعي، وبالأخص بعد تأسيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية المنبثقة عن لجنة السلطات المحلية العربية في البلاد.

وتمثّلت مواقف فلسطينيي ٤٨ المساندة للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني بصور مختلفة، كإحياء ذكرى نكبة عام ٤٨ بمسيرات ومهرجانات وزيارات للقرى الفلسطينية المهجرة[٢٨]، وإحياء ذكرى بعض المجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية الإرهابية والفاشية، ويوم الأسير الفلسطيني[٢٩]، والمشاركة في يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني السنوي.

وتجلّى إسناد فلسطينيي ٤٨ بوضوح أكثر على مستوى الخروج في مظاهرات ومسيرات بالألوف ضد الممارسات والمشاريع الإسرائيلية العنصرية ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، بخاصة في كبريات المدن العربية في الداخل[٣٠]، وتجلّت مواقف فلسطينيي الداخل أيضاً أثناء الحروب المتتالية على قطاع غزة والعدوان المتكرر على الشعب الفلسطيني؛ فقد خرجوا بالآلاف في تظاهرات ومسيرات واعتصامات ووقفات على مفارق الطرق تعبيراً عن رفضهم واستنكارهم لما تقوم به المؤسسة الإسرائيلية من جرائم حرب[٣١].

---

[٢٨] . انظر ضاهر، بلال: إحياء ذكرى النكبة يتواصل اليوم، عرب١٥،٤٨/ ٥/ ٢٠١٨
www.arab48.com

[٢٩] . انظر الاتحاد: بالمسيرات والنشاطات المختلفة: إحياء يوم الأسير الفلسطيني،١٧/ ٤/ ٢٠١٩.
www.alittihad44.com

[٣٠] . بكري، قاسم: المتابعة: مظاهرة قطرية ضد "صفقة القرن" بباقة الغربية، عرب٤٨ ،٢٩/ ١/ ٢٠٢٠.
www.arab48.com

[٣١] . الدستور: مسيرة حاشدة في النقب ضد المجازر والعدوان الإسرائيلي على غزة، ٢٢/ ٧/ ٢٠١٤.
www.addustour.com

وارتفعت وتيرة مواقف فلسطينيي الداخل عندما لبّت الجماهير العربية ممثلة في الجمعيات ومنظمات المجتمع الأهلي نداء الواجب خلال الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ أو ما يعرف بانتفاضة الحجارة من خلال جمع التبرعات والأموال، ناهيك عن المواد الغذائية وإيصالها إلى المحتاجين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة عبر المعابر. أما الترجمة العملية فحصلت إبان انتفاضة الأقصى عندما هبّت الجماهير العربية في الداخل ملبية نداء الدفاع عن المقدسات ومقدرات الشعب الفلسطيني فسقط منهم ١٣ شهيداً عام ٢٠٠٠[٣٢].

خاتمة

رغم خصوصية فلسطينيي ٤٨ ومسألة حملهم للجنسية الإسرائيلية، وتمتعهم ببعض الامتيازات بناء على قاعدة المواطنة، إلا أنهم لم يتخلوا عن هويتهم الوطنية، ولا عن انتمائهم للشعب الفلسطيني، بل العكس حدث، حيث كان وجود الكيان الإسرائيلي معزّزاً ودافعاً لهم للحفاظ على هويتهم الوطنية.

قد لا يمتلك الفلسطينيون في الداخل فسحة كافية للتحرك كما إخوانهم في الضفة الغربية وغزة بحكم القانون والجغرافيا، إلا أنهم شاركوا إخوانهم النضال بوسائل أخرى مختلفة، منها مدنية وأخرى مبتكرة، وثالثة من خلال الاستفادة من ثغرات في القانون الإسرائيلي، وهذا يعني أن الجميع في خندق واحد ومصيرهم واحد، ولم يبخل ولن يبخل فلسطينيو ٤٨ أبداً في الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

[٣٢] . أبو جابر، إبراهيم: انتفاضة القدس والأقصى..، مصدر سابق.

لبنان في الذكرى المئوية الأولى

تحدّيات البقاء وفرص النجاة*

أتت الذكرى المئوية الأولى لإعلان دولة لبنان الكبير وهو يعيش أزمات كبرى متعددة تضعه أمام تحدّيات أمبر تصل إلى حدود البقاء والاستمرار أو الانهيار الكامل والانتقال إلى صيغة جديدة مختلفة كلّياً عن السابق.

أعلن الجنرال غورو، المفوّض السامي الفرنسي، من قصر الصنوبر في بيروت، بحضور شخصيات لبنانية دينية وسياسية كبيرة، عن قيام لبنان في الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠، وقد ضمّ لبنان إلى جانب جبل لبنان الذي كان خاضعاً لنظام المتصرفية أيام السلطنة العثمانية، أقضية من ولاية دمشق في عكار والشمال وفي البقاع وبعلبك، وفي صيدا والجنوب، وكان هذا من نتائج انتصار الحلفاء (فرنسا وبريطانيا) في الحرب العالمية الأولى على السلطنة العثمانية وتقسيم تركتها، وقد جاء قرار توسيع الجبل ليصبح لبنان كبيراً بهدف ضم المناطق التي كان فيها حضور ووجود للمسيحيين، وبهدف إنشاء كيان خاص بهم، أو تكون لهم فيه الإمرة والقيادة، وهو ما حصل من خلال ما عمله المندوب الفرنسي من تشكيل نظام سياسي يقوم على مبدأ تقاسم السلطة بين المسيحيين والمسلمين بنسبة فيها هامش حضور وتأثير أوسع للمسيحيين، بحيث وضعت المواقع الأساسية في الدولة بيدهم (رئيس الجمهورية، قائد الجيش، مدير المخابرات، مدير الأمن العام، حاكم المصرف المركزي، رئيس مجلس القضاء الأعلى، عدد وزراء ونواب أكثر من المسلمين .. إلخ) وكان رئيس الحكومة بمثابة وزير أول يتحمّل هو وحكومته المسؤولية الكاملة أمام المجلس النيابي، وحينها كان الحاكم الفعلي للبلاد هو رئيس الجمهورية.

مسار تطوّر الأحداث

بعد إعلان استقلال لبنان عام ١٩٤٣، وبعد جلاء القوات الفرنسية عنه عام ١٩٤٦،

---

* إعداد د. وائل نجم، باحث وكاتب لبناني.

استقرت صيغة النظام السياسي على تقاسم السلطة بنسب متفاوتة بين المسلمين والمسيحيين لصالح المسيحيين، ثم بعد ذلك بدأ المسلمون يشعرون بشيء من الغبن الممزوج بنزعة وتوق نحو الوحدة العربية، بينما كان المسيحيون يحنّون إلى فرنسا، ويريدون أن يبقى لبنان مستقلاً ومحايداً وكأنّه قطعة من مكان آخر. وهنا طُرح نوع من إقامة علاقة متوازنة بين العمق العربي والنزعة الاستقلالية التي تحاول ربط لبنان بأوروبا، وكان الفاعلان في هذا الطرح كل من رئيس الجمهورية بشارة الخوري، ورئيس الحكومة رياض الصلح. وقد أمّنت هذه الصيغة نوعاً من الاستقرار النسبي الهشّ، الذي سرعان ما تحوّل إلى فوضى وإلى ثورة عام ١٩٥٨، عندما انقسم البلد بين اتجاه أراد الوقوف إلى جانب مصر في وقوفها بوجه العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، وبين اتجاه آخر أراد ضم لبنان إلى ما عُرف بحلف بغداد، وكان على رأس هذا الفريق رئيس الجمهورية في حينه كميل شمعون.

لقد شهدت تلك الفترة تجاذباً قويّاً بين التيارين، استقر الأمر في نهاية مطافه على تسوية داخلية برعاية مصرية- أمريكية جاءت بالجنرال فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية.

غير أنّ مرحلة الاستقرار التي شهدها البلد خلال فترة حكم شهاب لم تدم طويلاً، فقد بدأت الأمور تخرج عن نطاق السيطرة شيئاً فشيئاً، ومن جديد مع مطلع سبعينيات القرن العشرين حتى تحوّلت عام ١٩٧٥ إلى صدام مسلّح وحرب أهلية على خلفية طائفية بين المسلمين والمسيحيين، دامت ١٥ عاماً، وذهب ضحيتها آلاف الأبرياء ومئات آلاف الجرحى والمشردين، فضلاً عن الدمار الذي لحق بالبلد وببنيته التحتية، وانقسمت جغرافية البلد بشكل طائفي أكبر؛ إذ تركّز التواجد المسيحي في مناطق شرق بيروت امتداداً نحو أقضية المتن وكسروان وجبيل، بينما توزّعت بقية المناطق على الأحزاب التي كانت تنضوي في إطار الحركة الوطنية، والتي كانت مدعومة خلال الحرب من منظمة التحرير الفلسطينية، ولاحقاً من سوريا، وقد تعطلّت الحياة السياسية والانتخابات خلال هذه الفترة بشكل كامل.

وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف)

التقى ممثلو الشعب اللبناني في مدينة الطائف السعودية عام ١٩٨٩ برعاية سعودية

مباشرة وسورية غير مباشرة وموافقة أمريكية، وبحثوا سبل إنهاء الحرب الأهلية وإخراج لبنان من الصراع الدائر، وبعد نقاش طويل وعميق توصّل المجتمعون إلى التوقيع على وثيقة وطنية جديدة أدخلت بعض التعديلات على الدستور، وأكّدت على المناصفة بين المسيحيين والمسلمين على مستوى السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأكّدت على أن يكون رئيس الجمهورية مارونياً ورئيس المجلس النيابي شيعياً، ورئيس مجلس الوزراء مسلماً سنّياً، وأخذت الوثيقة من صلاحيات رئيس الجمهورية ومنحتها لمجلس الوزراء مجتمعاً، كما أكّدت الوثيقة على انتخاب مجلس نيابي خارج القيد والتمثيل الطائفي ومن خلال القانون النسبي، واستحداث مجلس شيوخ لتمثيل الطوائف، واعتماد اللامركزية الإدارية، كما دعت الوثيقة إلى خروج الجيش السوري- في حينه- من بيروت إلى محافظة البقاع.

غير أن تنفيذ هذه الوثيقة لم يكتمل، نظراً للظروف التي استجدت في لبنان والمنطقة، وقد استفاد الراعي السوري من هذه الظروف، لا سيما دخول القوات العراقية إلى الكويت في آب/ أغسطس عام ١٩٩٠، وتشكيل التحالف الدولي ضد العراق، ودخول نظام حافظ الأسد في سوريا في هذا التحالف مقابل إطلاق يده في رعاية الوضع اللبناني. لهذه الأسباب والظروف طبّقت سوريا ونفّذت من الوثيقة الوطنية اللبنانية ما رأته في مصلحتها، ونحّت جانباً بنوداً أخرى مثل تشكيل مجلس شيوخ أو تطبيق اللامركزية الإدارية أو غيرها.

لقد تفاوتت مواقف الأطراف اللبنانية من وثيقة الوفاق الوطني بين مؤيد ومعارض لها؛ فرئيس الجمهورية الحالي، ميشال عون، وكان حينها يشغل منصب قائد الجيش ورئيس حكومة عسكرية بالوكالة، نظراً لعدم انتخاب رئيس للجمهورية عام ١٩٨٨، عارض وثيقة الوفاق وحاول منع النوّاب المسيحيين في المناطق المسيحية من الموافقة عليها، واعتبر أنّها مخلّة بحق المسيحيين عندما أخذت من صلاحياتهم ودورهم في النظام السياسي[١].

١. حاول ميشال عون عندما كان رئيساً للحكومة العسكرية في العام ١٩٨٩ ثني النواب المسيحيين عن المشاركة باجتماعات مدية الطائف السعودية، ثم رفض الاتفاق الذي صدر عن الاجتماع واعتصم بقصر بعبدا رافضاً

وكذلك عارض حزب الله الوثيقة، واعتبر أنّها تكرّس النظام الطائفي "وعدم قدرة الطائف على إمكانية إصلاح النظام، وضرورة تغييره جذرياً وترك الخيار للشعب اللبناني ليختار نظامه البديل" فضلاً عن "عدم تبني خيارات واضحة بالنسبة لقضية الجنوب المحتل، من الجانب الإسرائيلي"[٢].

في الطرف الآخر وافقت أغلب القوى السياسية الأخرى على الوثيقة، وسارت بتنفيذها وفق الرغبة والإرادة السورية التي كانت نافذة وطاغية في لبنان.

لقد كرّس النظام السياسي الجديد العرف الذي كان سائداً في النظام السياسي السابق لناحية توزيع الصلاحيات بصورة طائفية ومذهبية، وشكّل ذلك فرصة حقيقية لتعزيز الانتماءات الطائفية والمذهبية، وحوّل لبنان إلى رهينة بأيدي مجموعة قليلة وصغيرة من الشخصيات التي اختصرت الطوائف بها، فصارت هي الطائفة والطائفة هي، وهذا ما شكّل لاحقاً غطاءً للفساد الذي استشرى في كل مؤسسات الدولة الإدارية والقضائية والأمنية والسياسية، وأوصل لبنان إلى هذه الحالة التي بدأ فيها يعيش أزمة حادّة على الكثير من المستويات.

خضع لبنان منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٥ بشكل كامل للوصاية السورية التي كانت تتدخّل في كل صغيرة وكبيرة، غير أنّ ذلك لم يعنِ أنّ أطرافاً خارجية أخرى لم يكن لها تأثيرها ودورها، وفي مقدمة هؤلاء المملكة العربية السعودية التي كان الرئيس الراحل رفيق الحريري أبرز وجه يمثّلها. وكذلك كان حزب الله مرتبطاً بإيران ويُعدّ أحد أبرز حلفائها في لبنان رغم علاقته الجيدة مع النظام في سوريا، والتي كانت تقوى وتضعف معه طيلة فترة التواجد السوري في لبنان.

أمّا بعد عام ٢٠٠٥ وحادثة اغتيال الرئيس رفيق الحريري في بيروت، وخروج القوات السورية من لبنان، فقد تراجعت الوصاية السورية المباشرة لصالح تقدّم وبروز

تسليمه للرئيس إلياس الهراوي الذي انتخب بموجب الاتفاق، ولاحقاً عاد عون وأعلن اعترافه بالطائف بعدما ترشّح لرئاسة الجمهورية ووصل إلى الرئاسة.

٢. الخيار الاخر، حزب الله السيرة الذاتية والموقف، حسن فضل الله، صفحة ١١٠.

دور حزب الله الذي أمسك بخيوط العملية السياسية بدل النظام السوري. وقد أدّت تلك الأحداث إلى انقسام عامودي في المشهد اللبناني بين كتلتين رئيسيتين: هما تجمّع قوى الثامن من آذار الذي كان حليفاً لسوريا بقيادة حزب الله مع التيار الوطني الحر بقيادة ميشال عون، وتجمّع الرابع عشر من آذار، وكان في حالة عداء مع سوريا، وبقيادة تيار المستقبل، وانضوت تحته أحزاب وشخصيات مسيحية، والحزب التقدمي الاشتراكي بقيادة وليد جنبلاط. وقد كان لهذا الانقسام العامودي أثر كبير في الحياة السياسية والاقتصادية اللبنانية حتى كاد ينزلق بالبلد أكثر من مرّة إلى أتون الحرب الأهلية.

المشهد اللبناني بعد انفجار مرفأ بيروت

في الرابع من آب/ اغسطس الماضي دوّى انفجار كبير سُمعت أصداؤه في العاصمة بيروت وفي محيط دائري يبعد عنها حوالي ٤٠كلم، وقد دمّر الانفجار مرفأ بيروت ومحيطه بشكل شبه كامل، فضلاً عن أضرار بالغة لحقت بكل أحياء العاصمة، وسقط جرّاء الانفجار قرابة ٢٠٠ قتيل، وأكثر من ٦ آلاف جريح، فضلاً عن عشرات آلاف المشردين من منازلهم، ولم تكشف التحقيقات التي فتحت بالموضوع حتى لحظة كتابة هذه الكلمات عن شيء ذي بال، وتباينت الأقاويل والتصريحات حول انفجار بسبب مفرقعات تطوّر إلى اشتعال مواد أخرى وانفجار مواد كيماوية (نيترات الأمونيوم) كانت مخزّنة في العنبر رقم ١٢ في المرفأ، ولم يوضح التحقيق حقيقة هذه المواد الكيماوية، من أين أتت ولا سبب تخزينها في المرفأ، وجرى التكتّم على كل تفاصيل العملية، بل ذهب البعض إلى الحديث عن استهداف خارجي لمواد وأسلحة كانت في المرفأ وتعود لحزب الله. كما جرى الإيحاء بأن عملاً إرهابياً خلف الموضوع دون أن تشكّل هذه الأحاديث أي قناعة لأي طرف.

غير أنّ الفاعلين السياسيين أدخلوا لبنان في مسار آخر مختلف، فلبنان يتعرض بكل مكوّناته، وحتى حزب الله، إلى ضغوطات شديدة وكثيرة في ملفات عديدة، ولعلّ أبرز ملف هو مسألة الصواريخ التي يمتلكها حزب الله، والتي تحدث عنها أمينهُ العام أكثر من مرة على

أنّها تطال قلب فلسطين المحتلة، هذا فضلاً عن مسألتي النفط والغاز في البحر المتوسط والخلاف عليهما مع كيان الاحتلال، وربما مع دول أخرى تقف خلف الاحتلال.

وقد أخذت الإدارة الأمريكية جملة قرارات للحدّ من نفوذ حزب الله في البلد، وكجزء من معركة تخلّيه عن الصواريخ، غير أنّ كل تلك القرارات والعقوبات والضغوط لم تفلح في الوصول إلى نتيجة، وظلّ الحزب متمسكاً بسلاحه ولا سيما الصواريخ. وفي هذا السياق يُذكر أن العقوبات الاقتصادية على بعض الشركات أو البنوك اللبنانية تركت حالة من الخوف دفعت عدداً كبيراً من اللبنانيين إلى سحب ودائعهم من البنوك، ما أدّى إلى نقص السيولة بالعملة الأجنبية في لبنان، وبدوره أدّى إلى انخفاض قيمة الليرة اللبنانية أمام الدولار الأمريكي بشكل كبير جداً (الدولار الواحد يساوي ٧٥٠٠ ليرة في السوق الموازية)، وهذا ما ضيّق الخناق على اللبنانيين الذين انتفضوا في السابع عشر من تشرين الأول عام ٢٠١٩ رافضين كل الطبقة السياسية ومطالبين برحيلها واستبدالها بحكومة تضع حدّاً لحالة الفساد القائمة.

لقد فتح انفجار المرفأ الكارثي لبنان على احتمالات كثيرة، ووضعه أمام تحدّيات مُرّة زادت من حدّة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة أصلاً، وكذلك من حدّة الأزمة السياسية، خاصة بعد استقالة حكومة الرئيس حسّان دياب التي كانت تصنّف على أنّها حكومة اللون الواحد، حيث تتبع لفريق حزب الله.

لقد بات لبنان مسرحاً وساحة للمواجهة بين أطراف داخلية وخارجية مؤثرة لها حساباتها ومصالحها المتشابكة والمتعارضة في آن، وهذا ما يمكن أن يعقّد المشهد اللبناني أكثر ويزيده تأزّماً بمقدار ما يمكن أن يشكّل فرصة للحل والخروج من نفق الأزمة، ولكن ذلك يبقى رهن التسويات الدولية والإقليمية والأطراف الفاعلة والمؤثرة.

الأطراف الداخلية المؤثرة وحساباتها

ثمّة مجموعة من القوى السياسية والطائفية المؤثرة في المشهد اللبناني على المستوى الداخلي، وتكاد هذه القوى الداخلية تنحصر بشكل أساسي بين قوى حزبية سياسية،

وطائفية، وعسكرية أمنية، واقتصادية. ولكلٍّ من هذه القوى المؤثرة حساباته ومصالحه الخاصة التي تتعارض أو تتفق مع غيرها بحسب الأوضاع والظروف. وأبرز القوى المؤثرة داخلياً:

١- حزب الله

يأتي الحزب في مقدمة القوى الحزبية والسياسية المؤثرة داخلياً، فهو حزب منظّم ومسلّح ومدرّب، وممولّ، وله تمثيل سياسي من خلال الحضور في المجلس النيابي من خلال كتلة نيابية وازنة (١٤ نائباً)، كما له وجود وحضور في الحكومة (وزيران)، وفي البلديات أيضاً. وله عدد من الجمعيات الأهلية العاملة في الشأن الاجتماعي والصحي والبيئي والتربوي والكشفي وغيره، وهي تؤمّن له بيئة حاضنة خاصة في الوسط الشيعي. وله أيضاً وسائل إعلام تنطق باسمه (مرئية ومسموعة ومكتوبة وإلكترونية)، وهو فوق كل ذلك يدير مجموعة من القوى السياسية المتحالفة معه والتي كانت حليفة في وقت سابق للنظام في سوريا.

وأمّا أبرز وأهم أطروحات الحزب السياسية فهي حماية المقاومة وقيام دولة حقيقية قوية في لبنان، وقد طرح الحزب عام ٢٠١٢ الدعوة إلى مؤتمر تأسيسي يعيد تشكيل النظام السياسي في لبنان[٣]، غير أنّ أغلب القوى السياسية رفضت هذه الدعوة ورفضت الانخراط في مؤتمر تأسيسي يخلّ بالتوازن القائم حالياً.

ولعل إيمان الحزب بنظرية ولاية الفقيه في الفقه الشيعي تجعل الكثيرين يشككون بوطنيته ومدى إخلاصه لمصالح الوطن، ويتهمونه بالعمل وفق الأجندة الإيرانية ومصالحها الخاصة، غير أنّه يحاول دائماً دحض هذه الاتهامات والتأكيد على العمل من أجل المصلحة الوطنية.

٢- التيار الوطني الحرّ

تيار سياسي مسيحي بشكل عام بزعامة رئيس الجمهورية الحالي ميشال عون (تخلّى عون عن رئاسة التيار بعد انتخابه رئيساً للجمهورية وأسند الرئاسة لصهره جبران

٣. طرح نصر الله المؤتمر التأسيسي خلال الاحتفال بالذكرى الثالثة والعشرين لرحيل الإمام الخميني الأونيسكو ٣ يونيو ٢٠١٢. https://www.alalamtv.net/news/

باسيل). ويتحالف التيار مع حزب الله منذ عام ٢٠٠٥، ويعمل على استعادة الصلاحيات التي كان يتمتّع بها رئيس الجمهورية في جمهورية ما قبل اتفاق الطائف. كما يؤمن بتحالف الأقليات دون أن يفصح عن ذلك بشكل رسمي، وقد دعا رئيسه جبران باسيل في الصيف الماضي إلى اعتماد نظام اللامركزية الإدارية الموسّعة[٤] في لبنان في دعوة تشبه الفدرلة أو تذهب بلبنان نحو التقسيم.

كما دعا رئيس الجمهورية الذي ما يزال بمثابة الأب الروحي للتيار في ذكرى مئوية لبنان الكبير إلى اعتماد الدولة المدنية دون أن يشرح ماهية هذه الدولة[٥]، علماً أنّ النظام السياسي اللبناني نظام ديمقراطي برلماني، غير أنّ ديمقراطيته خضعت لمنطق التوافق بموجب تكوّن الاجتماع اللبناني من خليط من الطوائف والمذاهب.

وللتيار الوطني الحرّ تمثيل نيابي وازن (أكثر من ٢٠ نائباً في المجلس النيابي) وتمثيل في مجلس الوزراء (حصة لا تنقص عن ربع عدد الوزراء)، وله تمثيل بلدي، ووسائل إعلام، وحضور واسع في مؤسسات الدولة، لا سيما في الجيش والقضاء.

٣- تيار المستقبل

تيار سياسي أسّسه وتزعمه رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري، ثم انتقلت زعامة التيار بعد اغتياله إلى نجله سعد. ولتيار المستقبل تمثيل نيابي وازن (أكثر من ٢٠ نائباً)، وقد ترأس سعد الحريري الحكومة أكثر من مرّة، كما له حضور واسع وازن في مؤسسات الدولة. كانت له علاقة وطيدة بالمملكة العربية السعودية لكنّها تراجعت بعد احتجاز سعد الحريري بالرياض عام ٢٠١٧، وسعى التيار خلف كشف حقيقة اغتيال رفيق الحريري وجعل منها مظلومية جمع المسلمين السنّة في لبنان حوله بها، كما سعى إلى

---

٤. مؤتمر صحفي للوزير جبران باسيل ١٧ مايو/ أيار ٢٠٢٠. جريدة النهار، https://www.annahar.com/article .

٥. رسالة رئيس الجمهورية ميشال عون إلى اللبنانيين عشية الذكرى المئوية الأولى للبنان الكبير ونقلتها وسائل الاعلام اللبنانية.

الاحتفاظ بزعامة السنّة في لبنان، وبالتالي تكريس زعامة وطنية والاستمرار في رئاسة الحكومة. وفي الفترة الأخيرة قدّم التيار تنازلات كبيرة في سبيل الاحتفاظ بدوره وحضوره، ومنها القبول بترشيح ميشال عون لرئاسة الجمهورية والدخول بتسوية حول ذلك، وكذلك في ملفات أخرى. وينظّر تيار المستقبل دائماً لمسألة الدولة والمؤسسات.

٤- حركة أمل

هي تيار سياسي شيعي أسّسه السيّد موسى الصدر مطلع سبعينيات القرن العشرين، ويترأسها اليوم رئيس المجلس النيابي نبيه بري، لها حضورها النيابي والوزاري الوزان، وتعد قوة سياسية مهمة في البلد، خاصة أنّ الرئيس نبيه بري يترأس المجلس النيابي منذ عام ١٩٩٢، ويحظى بثقة أغلب القوى السياسية. تؤمن حركة أمل بنهائية الكيان اللبناني، وتعمل على هذا الأساس، غير أنّها تتحالف مع حزب الله بشكل وثيق كجزء من الثنائية الشيعية التي تصون حقوق ودور الشيعة في لبنان وتعمل على تعزيز ذلك.

٥- الحزب التقدمي الاشتراكي

ورث وليد جنبلاط زعامة الحزب عن والده الزعيم الوطني كمال جنبلاط الذي كان على علاقة وطيدة بالمقاومة الفلسطينية. وللحزب الاشتراكي كتلة وازنة في المجلس النيابي (١٠ نواب) وله تمثيل وزاري في أغلب الحكومات (وزيران)، ويعدّ جنبلاط زعيماً وطنياً وزعيماً للدروز في لبنان وفي المنطقة أيضاً (سورية وفلسطين والأردن). يرفع الحزب عناوين مطلبية وسياسية منفتحة ووطنية، غير أنّه كبقية الأحزاب يعود وينكفئ داخل المربع الطائفي والمذهبي.

٦- القوات اللبنانية

هي حزب مسيحي خرج من رحم حزب الكتائب اللبنانية، لها حضور وازن في المجلس النيابي (١٦ نائباً) وتمثّلت القوات في عدد من الحكومات. غير أنّ هناك نوعاً من الحصار المفروض عليها من بقية الأحزاب والقوى السياسية حتى الحليفة لها.

طالبت القوات في فترة من الفترات خلال الحرب الأهلية باعتماد الفدرالية في لبنان كحلّ للأزمة اللبنانية، غير أنّها اليوم تطالب بقيام دولة مؤسسات واحترام السيادة والقانون.

إضافة إلى هذه القوى هناك قوى أخرى أقل تأثيراً في المشهد اللبناني من القوى المذكورة.

القوى المؤثرة الأخرى

هناك قوى أخرى محلية مؤثرة في المشهد اللبناني تتنوّع بين قوى عسكرية وأمنية واقتصادية وغيرها، وأبرزها:

١- الجيش

الجيش اللبناني قوة مهمّة ومنظمة في لبنان، وتحظى بثقة واحترام كل اللبنانيين، وقد أدّى دوراً مهمّاً خلال الفترة الماضية لا سيما لناحية الحفاظ على السلم الأهلي والاستقرار. غير أنّ قرار الجيش هو رهن إرادة القوى السياسية التي تهيمن على الحكومة والمؤسسات الدستورية الأخرى.

وتلحق بالجيش الأجهزة الأمنية الأخرى كقوى الأمن الداخلي، والأمن العام، وأمن الدولة، وهي أجهزة أمنية فاعلة ومؤثرة لكنها مرهونة لإرادة القوى السياسية التي تتحكم بالمؤسسات الدستورية.

٢- المصارف

قطاع المصارف قطاع هام جدّاً في لبنان؛ إذ يعتمد الاقتصاد اللبناني على الخدمات التي توفّرها وتقدّمها المصارف، ويكاد يكون هذا القطاع حكومة الظل التي تقود البلد، غير أنّ القوى السياسية أو بالأحرى الشخصيات السياسية غزت هذا القطاع من خلال تحويله إلى أداة بيدها عندما باتت شريكاً مضارباً فيه.

الأطراف الخارجية المؤثرة وحساباتها

كما الأطراف الداخلية فإنّ الأطراف الخارجية تُعدّ مؤثراً مهمّاً في البلد، بل تكاد

تكون هي الأساس، وهو ما كشف عنه تكليف رئيس الحكومة الأخير مصطفى أديب. وأبرز الأطراف الخارجية المؤثرة والفاعلة في لبنان:

١- الولايات المتحدة الأمريكية

تعدّ سفارتها أكبر سفارة في بيروت، وتكاد تكون أكبر سفارة في المنطقة، وتتابع تفاصيل الشأن اللبناني، ولها علاقات وثيقة مع العديد من الأطراف المحلية السياسية والإعلامية والاقتصادية والمجتمع المدني والمؤسسات الأهلية وغيرها. تسعى الولايات المتحدة الأمريكية حالياً إلى تحديد نفوذ إيران في المنطقة وحزب الله في لبنان كجزء من مشروعها في المنطقة بهدف تأمين أمن وسلامة كيان الاحتلال الاسرائيلي، وبهدف الاحتفاظ بالأحادية على مستوى القرار لناحية النفط والممرات البحرية.

فرضت الولايات المتحدة عقوبات على حزب الله بهدف نزع الصواريخ التي بحوزته، ودفعه للقبول بترسيم الحدود البحرية والبرية مع فلسطين المحتلة بما يريح إسرائيل، وبما ينزع من يد الحزب أي قدرة على تعطيل عمليات التنقيب عن النفط في المتوسط. وهي ما تزال تعمل في هذا الاتجاه، وأخيراً أوكلت جزءاً من المهمّة إلى فرنسا وتحديداً للرئيس إيمانويل ماكرون.

٢- إيران

هي مؤثر في الداخل اللبناني بالنظر إلى علاقاتها مع أطراف لبنانية عديدة، ومنها بشكل رئيسي حزب الله، ولا تجاهر إيران بأي تدخل بالشأن الداخلي اللبناني، بل ترفض ذلك، غير أنّ الجميع يعرف قدرة تأثيرها ودورها، وهي تريد أن يظلّ لبنان في دائرة اهتمامها وتحالفاتها بانتظار أن تنجلي الصورة في المنطقة، وبانتظار أن يتكرّس دورها فيها. وعلى صعيد الشعارات فإن إيران ترفع شعار دعم القضية الفلسطينية وتعمل على إسقاط صفقة القرن، وتناهض المشروع الأمريكي والصهيوني في المنطقة.

٣- فرنسا

تدّعي فرنسا أنها بمثابة "الأم الحنون" للبنان، فهي الدولة التي كانت محتلة أو منتدبة

للبنان بعد الحرب العالمية الأولى، وهي التي أعلنت عام ١٩٢٠ قيام لبنان الكبير بشكله الحالي ونظامه السياسي المعدّل أو المطوّر، وهي التي تسعى عند كل منعطف للتأكيد على دورها وحضورها في لبنان كجزء من العالم الفرانكفوني.

مؤخراً، وفي ضوء التطوّرات السياسية والأمنية الأخيرة في لبنان والمنطقة عادت فرنسا ودخلت على الخط في لبنان بقوة من خلال زيارتين قام بهما الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وطرح في الأولى مسألة العقد السياسي الجديد بين اللبنانيين، ولم يكن ذلك محل ترحيب أو قبول منهم، بل على العكس من ذلك فقد أنعش هذا الطرح الذاكرة على طرحٍ كان قد تمّ التداول به عام ٢٠٠٧ في "سان كلو" الفرنسية لاعتماد نظام المثالثة في لبنان، وقد سقط في حينه.

وفي زيارته الثانية في الأول من أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٠ عاد ماكرون وطرح مسألة تعويم الطبقة الحاكمة من خلال منحها فرصة جديدة للعمل من أجل الخروج من الأزمة، ودخل في حوار غير مباشر مع حزب الله حول العديد من المسائل وفي مقدمها العقد الجديد.

يرى البعض أنّ فرنسا تبحث في شرق المتوسط عن موطىء قدم بعدما خسرت أغلب أفريقيا، وخاصة في ليبيا، ولذلك هي تريد أن تحوّل الساحة اللبنانية إلى ساحة استغلال واستثمار لتحقيق مصالح فرنسية خالصة، خاصة في ظل الحديث عن ثروة نفطية وغازية كبيرة في شرق المتوسط، ولذلك فهي لا تتورّع عن طرح أيّ صيغة تؤمّن مصالحها حتى ولو كانت على حساب الشعب اللبناني.

وهناك قوى خارجية أخرى أقلّ تأثيراً في هذه الفترة من غيرها في لبنان؛ فهناك العامل الإسرائيلي، وهناك روسيا، والسعودية، والإمارات، ومصر، وتركيا، ولكن كل هؤلاء ليس لهم قوة وقدرة التأثير للدول التي تمّ ذكرها سابقاً.

الصيغ المطروحة حالياً ونصيبها من التحقّق

هناك عدة صيغ مطروحة للمشهد اللبناني خلال المرحلة المقبلة، وهي:

الصيغة الأولى: استمرار الوضع على ما هو عليه من أزمة وعقوبات وتضييق، واستخدام لبنان ساحة لتصفية الحسابات والصراعات، وهذه الصيغة لا يمكن أن تستمر طويلاً، فلا بدّ أن تؤدي إلى حرب ومواجهة مفتوحة وانهيار النظام والبلد بشكل كامل، أو إلى استسلام طرف لطرف آخر وهذا غير ممكن حالياً.

الصيغة الثانية: انتصار فريق على آخر وتحويل لبنان إلى ساحة خاصة، وهذا أيضاً غير متاح في المدى المنظور نظراً لتشابك المصالح وتداخلها وكثرة الفاعلين.

الصيغة الثالثة: يطرح البعض صيغة الدولة المدنية التي تطيح بكل الهيكل الحالي وتبنّي دولة ونظام مختلف، ويحمل هذا الطرح المجتمع المدني وانتفاضة ١٧ تشرين أول، غير أنّه لا يبدو طرحاً واقعياً في ظل تشبث قوى السلطة بمكتسباتها وتحويل الصراع إلى صراع بين الطوائف. ولعل أصحاب هذا الطرح أرادوا خوض معركة صفرية لا يمكن الفوز بها في بلد كلبنان. وصيغة الدولة المدنية المطروحة من قبل الشارع مختلفة عن الدولة المدنية التي طرحها رئيس الجمهورية.

الصيغة الرابعة: يطرح البعض الفدرلة أو اللامركزية الإدارية والمالية الموسّعة وهو ما يعني بطريقة أخرى منطق التقسيم. هذا الطرح صعب التحقق ولكنه غير مستحيل، خاصة أنّ المسيحيين الذين يتناقصون دوماً على المستوى العددي في لبنان، وربما بدأوا يشعرون أنّ من مصلحتهم أن يذهبوا إلى هذا الطرح، وقد بدأ الحديث فيه يعلو في المجتمع المسيحي، وقد يجد صدى عند دول في الخارج قد تجد مصلحة لها بذلك.

الصيغة الخامسة: وهي التي تطرح تطوير الدستور الحالي بعد استكمال تطبيقه لناحية إلغاء الطائفية السياسية، واعتماد مجلس شيوخ لتمثيل الطوائف، ومجلس نيابي خارج القيد الطائفي، ولامركزية إدارية فقط، ويبدو أنّه الخيار أو الصيغة الأقل كلفة على الجميع، والأجدى للبنان، لكن القناعة لم تتشكّل بعد عن كل الأطراف.

الصيغة السادسة: وهي المكروه الذي يحاول الجميع تجنّب الوقوع به، وهي صيغة الحرب الأهلية، وتبدو الأجواء مواتية لهذه الحرب، رغم القلق الذي ينتاب الجميع منها

ومن ثمنها، ولكن في لحظة تخلّ أو لاعقلانية يمكن أن ينزلق البلد إلى حرب أهلية طالما أنّ الشحن الطائفي والمذهبي والسياسي قائم على قدم وساق.

يواجه لبنان في الذكرى المئوية الأولى كل هذه التحدّيات في زمن المواجهات الإقليمية والدولية والصراع على النفوذ والسيطرة والتوسّع، ومن غير السهل أن يتمكّن من البقاء والوقوف على قدميه وتجاوز هذه التحدّيات إلاّ ضمن حلّ إقليمي وتسوية شاملة تحفظ مصالح وحقوق الجميع، وهذا غير متاح حتى الآن.

الملف البيبلوغرافي

العلاقات العربية - الأفريقية

- المراجع العربية

- المراجع الإنجليزية

- أحدث الإصدارات

الملف البيبلوغرافي

العلاقات العربية- الأفريقية*

أولًا: المراجع العربية

١. الكتب

- إبراهيم، أحمد. **الاستعمار الأوروبي ونتائجه على العلاقات العربية– الأفريقية**. مركز دراسات العالم الإسلامي، ١٩٩١.
- أحمر، مصباح. **تاريخ العلاقات العربية الأفريقية. حلب،** سوريا: دار الملتقى للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.
- برناوي، سالم. **العلاقات العربية–الأفريقية: دراسة حالة العلاقات الليبية– الأفريقية، ١٩٦٩– ٢٠٠٣**. ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، ٢٠٠٥.
- بغدادي، عبد السلام. **البعد الإيجابي في العلاقات العربية– الأفريقية والتعددية الإثنية كرابط ثقافي.** بيروت، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣.
- بغدادي، عبد السلام وآخرون. **العلاقات العربية– الإقليمية: الواقع والآفاق**. عمان، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٨.
- جبوري، عصام. **العلاقات العربية الأفريقية، ١٩٦١–١٩٧٧.** العراق: دار الرشيد، ١٩٨١.
- صالح، أحمد. **أثر المتغيرات العالمية والإقليمية على العلاقات العربية الأفريقية من عام ١٩٨٩–٢٠٠٠.** القاهر، مصر: دار النهضة العربية، ٢٠٠٥.
- عبد الله، رامي. ن**شأة وتطور العلاقات العربية– الأفريقية ونموذج العلاقات بين السنغال والمملكة العربية السعودية.** مكة المكرمة، السعودية: المكتبة المكية، ٢٠٠٠.
- علي، أحمد. **العلاقات العربية الأفريقية بين الحاضر والماضي: دراسة متعددة الأبعاد.** القاهرة، مصر: دار النهضة العربية، ٢٠٠٦.

* **إعداد أ. سعيد اللحام، مساعد باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.**

- فليفل، السيد. **أعمال مؤتمر العلاقات الثقافية العربية الأفريقي: ٣٠-٣١ مايو ١٩٩٨، وبحوث أخرى.** القاهرة، مصر: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقي، ٢٠٠٥.

- محمد، ظاهر. **دراسات تاريخية في العلاقات العربية الأفريقية.** ليبيا: دار شموع الثقافة، ٢٠٠٣.

- يونس، محمد المبروك. **تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الأفريقية، ١٩٥٢-١٩٧٧.** ليبيا: اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام، ٢٠٠٦.

- يونس، محمد المبروك. **دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية، ١٩٦٩-١٩٧٧.** ليبيا: اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام، ٢٠٠٧.

٢. مقالات الدوريات

- _____. "تجمع صنعاء" وآفاق العلاقات العربية- الأفريقية. **شؤون خليجية.** مجلد ٧. ع ٤١ (٢٠٠٥). ص ٢١٣-٢١٥.

- _____. إحصاءات العلاقات العربية- الأفريقية. **المستقبل العربي.** مجلد ٦. ع ٥٣ (١٩٨٣). ص ١٧٠-١٨٥.

- أحمد، أحمد يوسف. سياسات البحر الأحمر والعلاقات العربية الأفريقية. **مجلة السياسة الدولية.** مجلد ١٦. ع ٥٩ (١٩٨٠). ص ١٥-٢٧.

- أحمد، حسن الحاج علي. العلاقات العربية الأفريقية. **مجلة الدراسات الدولية.** مجلد_____. ع ٢٦ (٢٠١٤). ص ١٦١-١٧٣.

- أحمد، صالح أبو بكر. العلاقات العربية الأفريقية: دراسة تحليلية للفترة من عام ١٩٧٣ حتى ١٩٩١. **مجلة البحوث والدراسات العربية.** مجلد_____. ع ٢٩ (١٩٩٨). ص ٥١٥-٥١٨.

- أحمد، عثمان سيد. الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية بغرب أفريقية.

دراسات أفريقية. مجلد_____. ع ١ (١٩٨٥). ص ٢٧-٣٩.

- البكري، علي خير الدين. الإسلام في تاريخ العلاقات الأفريقية العربية. **مجلة الدبلوماسي**. مجلد_____. ع ٣ (١٩٨٣). ص ٧٧-٧٩.

- البكري، علي خير الدين. متغيرات العلاقات العربية الأفريقية. **مجلة الدبلوماسي**. مجلد_____. ع ٥ (١٩٨٥). ص ٢٦-٢٧.

- حبار، ميثم عبد الخضر. العلاقات العربية الأفريقية ١٩٦٧- ١٩٧٣. **مجلة العلوم الإنسانية**. مجلد_____. ع ١٧ (٢٠١٣). ص ١٤١- ١٥٠.

- حسن، يوسف فضل. العلاقات العربية الأفريقية. **مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا**. مجلد ٢. ع ٥ (٢٠٠٦). ص ١-٢٥.

- حماد، مجدي. إسرائيل والعلاقات العربية الأفريقية. **المستقبل العربي**. مجلد_____. ع ٢ (١٩٧٨). ص ٦٢-٧٨.

- حماد، مجدي. العلاقات العربية الأفريقية في المنظور الغربي والسوفياتي. حماد، مجدي. **شؤون عربية**. مجلد_____. ع ٣٢ (١٩٨٣). ص ٨-٤٩.

- زبادية، عبد القادر. العلاقات العربية الأفريقية في التاريخ الجانب الحضاري، اتساعه وواقعه التاريخي. **شؤون عربية**. مجلد_____. ع ١٢. ص ١٤٣- ١٤٩.

- شريف، محسن. العلاقات العربية- الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة. **مجلة النهضة**. مجلد ١، ع ٤ (٢٠٠٠). ص ١٥٩- ١٦٢.

- الشيخي، حسن. جذور العلاقات العربية الأفريقية. **مجلة آداب**. مجلد_____. ع ٣٧ (٢٠١٦). ص ١٥١-١٧٤.

- الصرعاوي، عبد الله عبد العزيز. حول العلاقات العربية الأفريقية بشكل عام. **المؤرخ العربي**. مجلد ١٥. ع ٣٩ (١٩٨٩). ص ٧٧-٩٢.

- طنطاوي، ياسر عبد الحكيم. "ندوة" العلاقات العربية الأفريقية. **مجلة السياسة الدولية**. مجلد ٣٤. ع ١٣٢ (١٩٩٨). ص ٣٠٤-٣٠٥.

- عبد الباقي، يوسف. الثقافة العربية والثقافة الأفريقية. **المعرفة**. مجلد ٤٩. ع ٥٦٩ (٢٠١١). ص ٦٤-٨٣.

- عبد القادر، نورا أسامة. العلاقات العربية- الأفريقية: عوامل الصراع ومستقبل التعاون. **قراءات إفريقية**. مجلد_____. ع ١٠ (٢٠١٠). ص ٥٠-٥٩.

- العريمي، أمينة. العلاقات الخليجية- الأفريقية: بين التكامل أو التنافس. **آراء حول الخليج**. مجلد_____. ع ١٠٩ (٢٠١٦). ص ٣١-٣٨.

- عودة، عبد الملك. قضايا العلاقات العربية- الأفريقية واستراتيجية مقاربتها. **مجلة الدراسات الدولية**. مجلد ٣٨. ع ١٤٨ (٢٠٠٢). ص ٣٠-٣٤.

- عودة، عبد الملك. من علامات المستقبل في العلاقات العربية- الأفريقية. **المستقبل العربي**. مجلد ٢، ع ١٠ (١٩٧٩). ص ٩٦-١٠٢.

- العيدروس، محمد حسن. السلطان سعيد والعلاقات العربية الأفريقية. **المؤرخ العربي**. مجلد ١٤. ع ٣٧ (١٩٨٨). ص ١٩-٣٥.

- فائق، محمد. آفاق العلاقات العربية- الأفريقية. **المستقبل العربي**. مجلد ٢١. ع ٢٣٩ (١٩٩٩). ص ٣٠-٤٢.

- فليفل، السيد. العلاقات الخليجية الأفريقية: ملاحظات أولية. **شؤون خليجية**. مجلد_____. ع ٤١ (٢٠٠٥). ص ٢٠-٢٨.

- القرعي، أحمد يوسف. الجديد في العلاقات العربية الأفريقية. **مجلة السياسة الدولية**. مجلد ١١. ع ٤١ (١٩٧٥). ص ١٦٦-١٧١.

- القرعي، أحمد يوسف. قضية العلاقات العربية الأفريقية. **مجلة السياسة الدولية**. مجلد ٢٥. ع ٩٨ (١٩٨٩). ص ١٢٧-١٣١.

- كاني، أحمد محمد. العلاقات العربية– الأفريقية: بعض الرؤى الفكرية والنظرية. **دراسات أفريقية**. مجلد_____. ع ٤ (١٩٨٩). ص ١٠١-١٠٦.

- لكريني، إدريس. العلاقات العربية الأفريقية والفرص الضائعة. **شؤون عربية**. مجلد_____. ع ١٥٤. ص ٢٠٦-٢٠١٩.

- المبارك، أحمد. العلاقات العربية الأفريقية. **المستقبل العربي**. مجلد ٢٧. ع ٣١١ (٢٠٠٥). ص ١١٣-١٣٠.

- مصعب، جميل. العلاقات العربية الأفريقية. **مجلة البحوث والدراسات الاستراتيجية**. مجلد ١. ع ٢ (٢٠٠٥). ص ٣٥-٤٣.

- مهدي، محمد عاشور. الحدود والقيود في العلاقات العربية– الأفريقية. **شؤون عربية**. مجلد_____. ع ٩٨ (١٩٩٩). ص ١٣٩ – ١٥٧.

- المقداد، محمد. واقع العلاقات العربية الأفريقية في ظل سياسات التنافس الدولي (١٩٩١-٢٠٠٦). **دراسات**، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد ٣٦، ملحق، ٢٠٠٩.

- النحاس، إبراهيم بن محمود. العلاقات السعودية الأفريقية. **مجلة الدراسات الدولية**. مجلد_____. ع ٢٦. ص ١٧٥-١٩٤.

- نعوش، صباح. المصرف العربي والعلاقات المالية العربية الأفريقية. **مجلة الدراسات الدبلوماسية**. مجلد_____. ع ٧ (١٩٩٠). ص ١٣١ – ١٣٧.

- هلال، علي الدين. العلاقات الخليجية- الأفريقية: رؤية مستقبلية. **آراء حول الخليج**. مجلد_____. ع ١٠٩. ص ٥٠-٥٣.

- والي، محمد أنور. تقارير العلاقات العربية الأفريقية دراسة حالة مصر وأفريقيا. **شؤون عربية**. مجلد_____. ع ١٠٢ (٢٠٠٠). ص ٢٣٢-٢٣٧.

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

1. Books

- Abdullah, Ibrahim & Rashid, Ismail. *Understanding West Africa's Ebola epidemic: towards a political economy*. London, UK: Zed Books Ltd, 2007.
- Haseeb, Khair El-Din. *The Arabs & Africa*. Beirut, Lebanon: Centre for Arab Unity Studies, 1985.
- Hunwick, John & Davidson, Basil. *West Africa, Islam, and the Arab world: studies in honor of Basil Davidson*. Princeton, new jersey, USA: Markus Wiener, 2006.
- UNESCO. *Historical and socio-cultural relations between Black Africa and the Arab world from 1935 to the present*. Paris, France: UNESCO, 1984.

2. Articles

- Bakri, Ali. "The Economic Factor in African-Arab Relations". A Current Bibliography on African Affairs Journal. Vol. 9. No. 3 (March 1977). Pp. 213-227.
- Campbell, John & Yousuf, Hilmi. "African-Arab Relations". Foreign Affairs Journal. Vol. 65. No. 2 (1986). P. 408.
- Kokole, Omari. "African-Arab Relations: A Cultural Perspective". India Quarterly Journal. Vol. 40. No. 1 (1984). Pp. 1-36.
- Kokole, Omari. "The Islamic Factor in African-Arab Relations". Third World Quarterly Journal. Vol. 6. No. 3 (July 1984). Pp. 687-702.
- MA. Al-Mogdad. "The Arab- African relations reality in the light of the international competition policies (1991-2006)". Dirasat: Human and Social Sciences. Vol. 36. (December 2009). Pp. 1-23.
- Ojo, Sola. "South African-Arab relations". Journal of the

African Activist Association. vol. 11. No. 3 Pp. 121-132.

- Sharawy, "Arab-African relations from liberation to globalization". African Renaissance Journal. Vol. 1. No. 1 (2004). Pp. 43-54.
- Wai, Dunstan. "African-Arab Relations: Interdependence or Misplaced Optimism?". The Journal of Modern African Studies. Vol. 21. No. 2 (1983). Pp. 187-213.

ثالثًا: أحدث الإصدارات

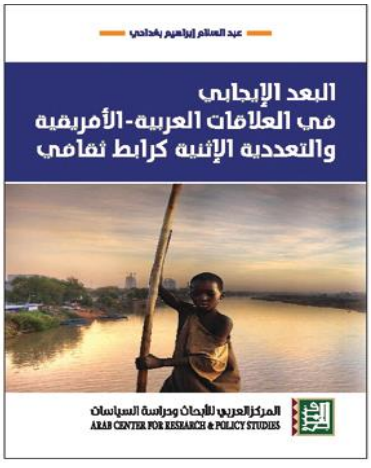

بغدادي، عبد السلام. **البعد الإيجابي في العلاقات العربية– الإفريقية والتعددية الإثنية كرابط ثقافي.** بيروت، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣.

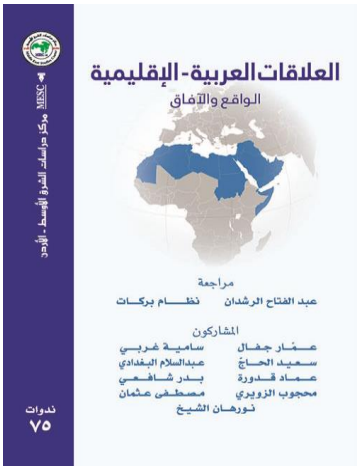

مجموعة مؤلفين. **العلاقات العربية– الإقليمية: الواقع والآفاق.** عمان، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٨.

الملخصات العربية

(للقسم الإنجليزي)

تقرير

النزاع حول النيل ومشروع سد النهضة

مروان الأسمر*

تبحث هذا التقرير في العلاقات الدولية في ظل قضية سد النهضة الأثيوبي الكبير الذي يجري بناؤه، والعلاقات السياسية الإقليمية المتوترة التي تسبب بها السد بين أثيوبيا ومصر والسودان، وتركز على أهمية مياه نهر النيل.

ويناقش التقرير النزاع السياسي الحالي بين الدول القومية التي ترى في مشروع السد مزيجاً من الفرص والتحديات وحتى التهديدات التي قد تنشب عنها حرب بين هذه الدول. ولكل من هذه الدول نظرتها المنطلقة من تنميتها الاقتصادية.

يقع النزاع حول النيل ومشروع السد في سياقات متعددة، وعلى رأسها مشكلة مشروع سد النهضة الأثيوبي الكبير، بالإضافة إلى الأطراف الرئيسية والعلاقات الأفريقية الأوسع من حيث الجغرافيا والأواصر السياسية والأطراف الخارجية التي تدخلت. ويرى التقرير بأن طول النيل أسفر عن اشتراك العديد من الدول في هذه القضية.

وقد برز اهتمام دول أخرى في موضوع بناء السد نظراً للمكاسب الاقتصادية الكبيرة التي يمكن لها أن تجنيها، كالصين والدول الأوروبية– مثل إيطاليا وألمانيا وفرنسا– والولايات المتحدة وحتى إسرائيل التي أرادت أن يكون لها دور في هذا المشروع الذي يكلف ملايين الدولارات. وطالما كان لهذه الدول رغبة في بناء وتشغيل سد مولّد للطاقة الكهربائية.

جاءت النظرة الخارجية لتعقيد العلاقات الإقليمية بين الدول المحيطة بالنيل وزادت من مخاوفها بناء على حقوق توزيع حصص المياه ومواضيع نقل التكنولوجيا. ويتخذ هذا التقرير منهجاً شمولياً للزوايا المعقدة التي تحيط بالمنطقة منذ قرن من الزمان.

* باحث سياسي أردني، يحمل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ليدز البريطانية.

وقد خلُص التقرير إلى أن مشروع سد النيل صعب للغاية بالنسبة للدولة القومية. حيث أصبحت قضية المياه محددًا حقيقيًا ليس بسبب الهوية الوطنية ولكن بسبب المكاسب والخسائر الاقتصادية وكذلك بسبب المصالح خارج الدولة والقارة والعالم. وأنه على الرغم من المفاوضات وأدوات حل النزاعات التي تشارك فيها المنظمات الدولية والإقليمية وكذلك القوى العالمية، فإن الدولة القومية ذات السيادة هي التي تسود. أظهر سد النهضة في حالة نهر النيل أن صانع القرار المحلي والقائد هو نقطة الارتكاز الحقيقية في عملية صنع السياسة.

Conclusion

The Nile Dam project is proving very tough for the nation-state. The water issue has become a real determinant not because of national identity but because of economic gains and losses as well as interests beyond the state, continent, and the world.

Despite negotiations and conflict resolution instruments that is involving international and regional organizations as well as global powers, it is the nation-state with its sovereignty that is reigning supreme. The GERD in the Nile River Case has shown it is the local decision-maker and leader who is the fulcrum in the policy-making process.

When to Fill?

Now the Dam is mostly complete, Egypt still has serious issues and concerns as to when to start filling the Dam. Cairo feels filling the Dam too quickly will have deleterious effects on its agriculture because it would block the water flow from the Blue Nile. One Egyptian Ex-Water Minister says that a 2% drop inflow would result in the loss of 200,000 acres of farmland for the country and the wiping out of 1 million jobs[22]. Putting it another way, Egypt feels it could lose 22% of its water flow and that thousands of acres of land would be of no use[23].

Different water-filling timetables have also been branded about, and today, these stand as the main points of contention. Starting first of all with Egypt, it argues, and because of the size of the Dam, equated to be that of the city of London, the water reservoir should be filled slowly with a time-limit of between 12 and 21 years[24].

Although negotiations between Ethiopia, Egypt, and Sudan is going on intermittently, this last figure is totally unacceptable despite the conflicting views coming out of Addis Ababa. Ethiopia's Water Minister Seleshi Berkeley, for instance, says his country can begin electricity generation by December 2020[25].

But bowing to international pressure, Ethiopia developed its own agenda and water timetable, stating although it can fill the Dam in three years, it's prepared to have an extended timetable of between four to seven years with a full hydroelectric plant dubbed to be the largest in Africa. This has been announced to allay Egyptian fears[26]. Meanwhile, contrary to reports that Ethiopia has started to fill the Dam, Addis Ababa denied this.

---

[22] https://www.kake.com/story/42492810/tensions-over-nile-river-dam-project-as-heavy-rain-sows-confusion

[23] https://allafrica.com/stories/202006260165.html

[24] https://www.bbc.com/news/world-africa-50328647

[25] Ibid.

[26] https://www.arabnews.com/node/1711286

to war in 1979[17], and later in 1994 when Egypt started to mass troops in preparation for military action. On both occasions, it was revealed that Ethiopia wanted to start constructing a dam on its side of the border[18]. However, although the war/conflict angle was always brought up, it was never realistic because Egypt doesn't have borders with Ethiopia, and Khartoum wouldn't likely give Cairo a 'front' to militarily intervene in Ethiopia. Thus many regarded this argument as non-practical[19].

The political contention between the two countries had been historical and related to British rule both in Egypt and Sudan. Egypt maintains it has a historical right to the Nile waters through the 1929 and 1959 treaties that gave Cairo the right to veto any action that would reduce its share or allocations and gave the two countries, especially Egypt, the right to much of the war. In 1959, these water shares became annually fixed for Egypt at 55.5 bcm per year and Sudan at 18.5 bcm per year[20].

Ethiopia, later on, rejected these treaties on the ground that they were made during British colonial rule. Speaking to the Albawaba news website, Dr. Reem Abou-El-Fadl, a Senior Lecturer in Comparative Politics of the Middle East at SOAS, University of London, says: "Ethiopia refuses to recognize the 1929 treaty on the grounds that it was concluded during the times of British influence and occupation, and that Ethiopia did not sign it..."[21]

And hence Ethiopia continued to reject the stance adopted by Egypt. Further, in 2010 it reached an agreement with six other nations of the Nile basin that stripped Egypt and Sudan from having any veto power over Nile River dam projects and hence began to build its Dam in 2011.

---

[17] https://www.gzeromedia.com/dam-it-fighting-over-nile-water
[18] https://carnegie-mec.org/sada/82344
[19] https://theconversation.com/how-the-grand-renaissance-dam-might-spark-basin-wide-water-cooperation-143618
[20] https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2015/04/28/the-limits-of-the-new-nile-agreement/
[21] https://www.albawaba.com/news/niles-ancient-politics-are-resurfacing-mega-project-ethiopian-dam-deal-1363389

"Egypt is the Gift of the Nile"[13], meaning it is the country's "lifeline, livelihood and national security." This also means the Nile has long been associated with Egypt, unlike any other country. Egyptian President Abdel-Fattah Al Sisi underlined this point when he told the 74th UN General Assembly session in 2019 that "the Nile is a matter of life and existence for Egypt..."[14] This because it cuts through the center of the country, feeds its agriculture and its domestic and industrial needs.

Put another way, Egypt is totally dependent on the River, with 97 percent provided by the Nile. Further, around 100 million Egyptians depend on the Nile for its drinking water and domestic needs. The survival issue for Egypt became tremendous, with the project gearing up to support from different quarters of the population.

The issue for Sudan is more complicated as it doesn't want to offend Egypt but, at the same time, has tried to play a balancing role because of its incoming economic interests, as the GERD would eventually give it access to cheap electricity from Ethiopia.[15] Nevertheless, it has deep safety concerns about the Dam as well, and the effects it may have on its own Roseires Dam and the fact it could be inundated with water from the GERD and lead to real floods, as it has witnessed recently. Hence what Khartoum wants is greater coordination to iron out technical faults, better resource management, and the placement of safety procedures[16].

Sore Points

Both Egypt and Ethiopia have long been at loggerheads regarding the Nile River flow and, later on, the Dam. There has always been a bone of contention between Cairo and Addis Ababa as the two countries nearly went

[13]https://www.laits.utexas.edu/cairo/history/ancient/ancient.html#:~:text=The%20Greek%20historian%20Herodotus%20once,of%20Egypt's%20water%20for%20agricultur.
[14]http://english.ahram.org.eg/NewsContent/4/0/370367/Opinion/Egypt%E2%80%99s-right-to-water.aspx
[15] https://carnegieendowment.org/sada/82344
[16]https://middle-east-online.com/en/sudan-warns-against-filling-mega-dam-without-deal

feel especially threatened by the GERD dam project because of the issue of water flows and distribution rights, which and prior to 2011, Cairo had full access to. Now, and with 70% of the Dam completed and partial operations starting, Egypt feels threatened as it fears the water flow would be diverted and capped into the Dam whose main function is to generate electricity[10]. This is mainly also because of the strategic location of the dam reservoir that is 1800-kilometer-long, 145 meters high, and within the 15 to 20 kilometers of the Sudanese borders[11]. It's a huge project that would provide Ethiopia the ability to control and dictate regional relations with nation-states and between nation-states and re-introducing new concepts regarding power, power-politics, and geostrategic hegemony.

Israel

Israel may help in this. Although it is not yet coming up on the radar screen as a direct protagonist in this struggle, it has always lurked in the background as country building relations with the countries of East Africa. In his visit to Ethiopia in 2016, Benjamin Netanyahu made it abundantly clear Israel would help Addis Ababa in benefiting from its water resources and agriculture through its experts[12].

Despite intense negotiations over the past ten years, the most of which centered on the 2015 Declaration of Principle where both of the three countries agreed on a blueprint for cooperation, further technical studies and water-sharing, Egypt continued to be worried about the pace of the construction of the Dam, its implications for the country and the time-line that is needed to fill the Dam with water.

Egypt

This is because of different vital factors, the first of which is historical, and as prudently put by the Greek historian Herodotus who once said,

[10] https://on.mktw.net/34tPKJd

[11] file:///C:/Users/user/Downloads/Mohammad%20Rashad%20Kassem%20Yousef_High%20dam%20in%20Egypt,%20Sudan%E2%80%99s%20Dams%20(1).pdf

[12] https://tribune.com.pk/article/97087/the-politics-of-water-ethiopia-egypt-and-israel

However, many arguments have subsequently risen as to who really finances the Dam. While it is true, the Ethiopian government wanted at first to finance the Dam from traditional sources such as local banks, civil servants, and remittances, it became unstuck by 2015, although it managed to raise $1 billion. And hence it started to appeal to states like China, which become a major donor in the financing of the Dam with many of its companies gaining access in the building process. With investments coming in, European companies like the Italians, Germans, and French started offering their services with the Americans included who started to offer their own financial plans and big economic ideas[6].

Ethiopia embarked on its GERD project basically because 85% of the Nile River flow starts from within its boundaries. It has come to see the on-going project From a development perspective to make the country fully self-sufficient as it would generate 6,000 megawatts of electricity and set the country on the path to industrialization and development while integrating the country together and providing solid infrastructure[7]. At present, 60% of Ethiopian households have no power and rely on forest wood, and the Dam is a major opportunity to pull out Ethiopia's 110 million population out of poverty[8]. Once fully completed by 2023, the GERD hopes to sell electricity to the rest of the power-poor African countries, including Sudan, with estimates suggesting it could add $1 billion a year to its state coffers from selling power to the neighboring countries of the region[9].

However, this is not as clear-cut as it appeared to Ethiopia. Despite lengthy negotiations, both Sudan however, and more so Egypt, has come to

[6]https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2020/8/1/%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%B3%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AE%D8%B3%D8%B1%D8%AA-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%83%D8%AA%D9%87%D8%A7

[7] https://theconversation.com/the-grand-ethiopian-renaissance-dam-is-the-new-reality-why-a-deal-must-be-done-107100

[8]https://www.aljazeera.com/news/2020/07/ethiopia-begins-filling-grand-renaissance-dam-blue-nile-200715135111146.html

[9]https://africanbusinessmagazine.com/sectors/energy/ethiopias-blue-nile-dam-is-an-opportunity-for-regional-collaboration/

become a protagonist trying to reach a deal that will be satisfactory to the riparian states. Regionally as well, the Arab states have become involved through Egyptian lobbying via its Foreign Minister Sameh Shoukary, who made it a point to visit Jordan, Iraq, Saudi Arabia, and the United Arab Emirates to rally and consolidate support to Cairo's point of view[2].

The Nile River is a complicated issue providing a lifeline for countries such as Egypt, whose geography is arid in nature. The River itself is the largest in the world, even surpassing the Amazon with its 6,600-kilometer-length as well as its sinews and countries it passes through starting with Rwanda, Burundi, Congo, Tanzania, Kenya, Uganda, Ethiopia, South Sudan, Sudan, and Egypt[3]. They all benefit from the Nile but with some more than others.

More complicated also is the fact the Nile has two tributaries – one starting in the Great African lakes, including Lake Victoria and the other through the Ethiopian highlands and especially Lake Tana. Further, there is the White Nile from the African Lakes and the Blue Nile from Lake Tana. Both merge together into one once they reach Khartoum, the capital of Sudan, and then on goes into Egypt[4].

Ethiopia

The Nile River, and/ or its important and water-plentiful section of it, has become a significant resource for Ethiopia and its GERD project, which will become a vast lake of water for Addis Abba to make use of as part of the economic development process. Over the years, Ethiopia has come to regard the project as a source of national pride and economic success, with Ethiopian officials seeing it as a matter of absolute sovereignty because of the fact that most of the Nile water comes from this source. Further, the $4 billion-massive-project is supposed to be entirely self-funded with 20% through bonds and 80% through the ordinary taxpayer adding to the national pride[5].

---

[2] https://carnegieendowment.org/sada/82344
[3] https://www.nationalgeographic.org/encyclopedia/nile-river/
[4]https://www.researchgate.net/publication/311555058_Nile_River_Biography_and_its_Journey_from_Origin_to_End
[5]https://edition.cnn.com/2020/07/21/africa/ethiopia-nile-river-dam-afr-intl/index.html

Report

Struggle Over the Nile: What the Dam Project is Doing to Egypt, Ethiopia, and Sudan

Marwan Asmar*

The Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD), which is being built by Addis Ababa has created tense political, regional relations. While negotiations are going on, a real breakthrough is yet to be achieved. Nation-states are sticking to their positions, unwilling to conciliate. Yet reaching an agreement is a must for the great Dam is being built, and it is to start operations soon.

States in flux

The next major war in Africa could be because of the Nile River. At least this is the warning constantly being put forward by experts. At present, three states – Egypt, Sudan, and Ethiopia are locked in a diplomatic strangling match over the water distribution rights of the Longest River in the world that starts deep in central and eastern Africa and ends up through Sudan, Egypt, and into the Mediterranean. The main point of conflict is the building of the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD), which Addis Ababa began in 2011 and is on the verge of completion[1]. It has become a classic case of crisis management and conflict resolution that is affecting regional politics and international relations by involving a multitude of states who have become willing parties over the bounty that is to be had from the Dam.

How to solve this "water conflict" has become a major international issue going far beyond Africa to Europe, the United States, the World Bank, and the United Nations. At one point or another, these states and entities sought to play a part in ironing out the complicated and conflicting relations, at least between Egypt and Ethiopia, over how best to solve this issue that might turn deadly but has a lot of economic benefits. South Africa has

* **A political researcher based in Amman. He has long worked in journalism and has a PhD in Political Science from Leeds University in the U.K.**

[1]https://www.dw.com/en/ethiopia-to-fill-contested-dam-as-nile-talks-falter/a-53881906

English Section

intense because of water-distribution rights and issues of technology transfer. The report takes a wholesome approach to complicated angles that have existed for the past 100 years.

The report conclude that The Nile Dam project is proving very tough for the nation-state. The water issue has become a real determinant not because of national identity but because of economic gains and losses as well as interests beyond the state, continent, and the world. And despite negotiations and conflict resolution instruments that is involving international and regional organizations as well as global powers, it is the nation-state with its sovereignty that is reigning supreme. The GERD in the Nile River Case has shown it is the local decision-maker and leader who is the fulcrum in the policy-making process.

Bibliography

Arab- African Relations

- *Arabic References*
- *English References*
- *New Released*

Saeed Al Lahham

English Section

Report

Struggle Over the Nile and The Dam Project

Marwan Asmar

This report examines the international relations of the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD) that is being built and the tense political regional relations it has created between Addis Ababa, Egypt and Sudan while concentrating on the importance of the Nile River waters.

The report concentrates on the current political struggle that has come to exist between these nation-states that has come to see the GERD as a mixture of opportunities, challenges and even threats that could lead to war. All of the three countries see the dam from their unique perceptions and one that goes at the heart of their economic development.

The struggle for Nile and the dam project is contextualized in different sections with the initial problematic being posed, that is the GERD Project, the protagonists involved, the wide inter-African relations both in terms of geography and political relations and the external parties that came to be involved. As seen in the research paper, the vast length of the Nile came to mean many countries have come to be involved.

Because of the great economic gains that came to exist in the building of the dam as well, many countries grew more interested. These include China, European states such as Italy, Germany and France as well as the United States and even Israel that wanted to have a hand in the multi-billion project. They have long looked to build the electricity-generating dam and the eagerness to operate it.

This external angle has complicated the regional relations between the countries surrounding the Nile and has made their concerns even more

specialized institutions and societies which conserved the Palestinian legacy and all sacred matters

- Exposing the Israeli policies and practises, by means of creating public opinion, using different types of media and addressing the Arabs and international community with way they understand to demonstrate the fascist nature of the Israelis as well as their racist laws, such as the latest Nation State

- Supporting the Palestinian people and interacting with all the developments mainly related to the systematic Israeli terrorism, aggressions, arrests and assassinations of the Palestinian leaders and activists.

It is concluded that, due to the special status of the 1948 territories Palestinians as Israeli citizens, their actions are restricted by several considerations, such as legislation, public services, labor and budgets. The steps they made went in line with the above determinants.

Lebanon in the First Centenary: Challenges and Opportunities for Survival

Wael Najm

The first centenary for the announcement of Greater Lebanon comes amid several major dilemmas, which place the state before challenges close to either survival or entire collapse within a completely different form.

The present report discusses the survival challenges and opportunities through multiple tracks. It begins with the Taif Agreement of national accord, different parties' stands and repercussions to the political landscape, ending with the scene in the wake the Beirut blast on 4 August 2020. It investigates the influential internal, local, political and sectarian parties, which may represent military, security, economic or other powers, in addition to the calculations of foreign players. Then, the most likely scenarios are set, along with their potential realization.

It is concluded that Lebanon, in the first centenary, is facing many challenges associated with current regional and international conflicts, as well as aspirations for influence, domination and expansion. Thus, it can only survive, progress and overcome such challenges through an inclusive regional solution which maintains each party's interests and rights.

the initial decision to favour partial lockdowns over complete coexistence. The aim was to achieve health immunity, which was, undoubtedly, at the expense of economic immunity, which had not been better before.

The present report investigates the main consequent economic impacts, showing that the crisis delivered several blows to the Jordanian economy. The first was a drop of tourist income and expatriate remittances. The second was a huge decline of government revenues. The third was an unexpected rise of debt. The fourth was the fall of foreign investment by over 50%.

1948 Population's Contribution to the Palestinian Issue

Ibrahim Abu-Jaber

Upon the 1948 nakba, the Palestinian national structure was damaged by the displacement of most of the population of the territories occupied by the Zionist gangs, which made 78% of Palestine under mandate. Out of 1,400,000, only about 156,000 Palestinians stayed in the new Zionist entity.

The present report sheds light on their role in serving the Palestinian issue in spite of the harsh Israeli measures. An oppressive martial rule imposed on the area was used by the Israeli authorities to carry on with the confiscation of millions of dunums of the Arab land; these Palestinians were subject to carrot and stick methods; and they were faced with policies of impoverishment, Israelization and integration in the Israeli society.

It is stated that all these steps, especially in the wake of military rule and 1967 aggression, were not very helpful. On the contrary, awareness of national affiliation to the Arab, Palestinian identity grew among the 1948 territories population.

According to the report, they played a vital role in serving the Palestinian cause in their own ways to maintain their existence, Arabism and national identity, such as:

- Consolidating their identity and belonging to the Palestinian people as well as raising national and cultural awareness, in a bid to prevent their Israelization or integration in the overwhelming Israeli community

- Keeping the Palestinian heritage from loss, Judaization and suppression by the Israeli authorities, by means of founding

tracks for the relation with the Jewish State. That led to major changes to the treatment of the Palestinian cause, mainly aimed at shifting the focus from liberation to the search for political settlements.

The present report discusses the impacts of the Arab-Israeli peace accords on the Palestinian cause within the political tracks, with Camp David as a model.

It is found that the agreement had repercussions in two aspects. The first is the Egyptian policy's harmony with the peaceful approach, facilitating later accords in spite of Cairo's reservation about complete normalization. The second is that Cairo could not develop its vision of the Palestinian self-rule in light of the decline in its regional influence.

It is argued that, despite the peoples' rejection of normalization, the public efforts still suffer from fragmentation, whether due to organizational defects or internal disputes over power. However, the main factor has to do with the lack of new ideas with regards to national liberation, as well as the absence of a clear vision to deal with the successive developments in the Palestinian cause.

In the regional and international contexts, the Palestinian cause is facing a new phase, where priority goes to bilateral ties between the Arab states and Israel, despite Egypt's concern over the accelerated, unconditional openness to Israel. For Cairo, it will be the only party to bear security burdens if the Israeli power and networks expand.

It concluded that reaching an appropriate level of solutions for the Palestinian cause seems associated with a supportive regional alliance, which aims at promoting the Palestinian rights. Not only should it be based on international resolutions, but also on finding the geographical and demographic definitions necessary to protect political and religious rights. Thus, the national liberation efforts need to be rebuilt and kept away from regional polarization. In addition, Cairo needs to found a strong alliance which restores its role in the region.

Economic Impacts of the Corona Crisis on Jordan

Issam Qadamani

The economic situation in Jordan had never been good before the corona crisis, but it had witnessed gradual improvement according to major indicators. However, it became hard in light of the dilemma, especially with

the Sudan. All that needs to be recorded in legally binding regulations which guarantee each party's rights on the basis of the 'do no harm' rule.

Reports and Articles

Turkish-Greek Eastern Mediterranean Conflict: Causes and Regional Stands

Omar Al-Jabali

Since 2010, the significance of the Eastern Mediterranean came to the fore, as the US Geological screening body announced estimated quantities of gas and oil under the region, in addition to other mounts below the Egyptian Nile Delta. Constant exploration of investable wells next to the Palestinian, Cypriot and Lebanese coasts is underway, indicating hydrocarbon fertility.

The present report sheds light on the repercussions of such gas and oil discoveries below the Eastern Mediterranean in connection with the Turkish-Greek/Cypriot conflict. Currently, it is one of the complicated and interactive conflict and leads to regional alliances in the region. The analysis is attempted to examine the reasons for the Turkish-Greek competition based on historical, legal and geopolitical factors, as well as expect scenarios of development in light of the accelerating international and regional conditions.

It is concluded that the Turkish-Greek conflict in the Mediterranean revives outstanding border and nationalistic issues. Thus, it is more urgent to reach solutions, as the estimated power resources are huge, the energy crises seen by these countries are grave and the geostrategic value of such materials is high. On the other hand, due to the many players involved, their different interests and the geopolitical regional complications, any agreement suitable for all the parties to demarcate the boundaries may not be an easy matter. Accordingly, the current argument and show of power are not likely to continue, reach a comprehensive regional confrontation or, even, lead to trade sanctions against Ankara.

Impacts of Arab-Israeli Peace Accords on the Palestinian Cause: Camp David as a Model

Kheiri Omar

The 1979 Egyptian-Israeli peace agreement paved the way for a series of treaties and initiatives and contributed to the formation of special political

Marine Silkr Route. It aspires to revive its role in the world order through different means. Thus, it makes use of the Eurasian approach to mobilize some countries in the economic field, hoping that others will join the Eurasian economic union.

It is concluded that the geopolitical and economic dimensions serve the new Eurasia, as the rise of the Eurasian economic union and the free trade between its members enhance Russia's position.

It is recommended that the Arab and Muslim countries benefit from this experience in terms of economic cooperation, in general, and relations with the Muslim states in Central Asia which need economic investment. That would influence the Russian policy in light of the tension between Washington, on the one hand, and Moscow and Beijing, on the other.

Renaissance Dam Crisis: Water Domination Challenge to the Sudan and Egypt

Hamdi Abdul-Rahman Hassan

Over the past decade, the Nile east basin countries have not managed to solve the Ethiopian Renaissance Dam crisis through direct talks, leading to the interference of international parties. The present report sheds light on the approaches of water domination and sharing of common benefits. Recent water disputes broke out when Addis Ababa built the dam and started the first stage of filling without agreement with Khartoum and Cairo.

According to the report, although the dam changed the balance of regional powers in the Horn of Africa and the Nile basin as well as challenged the long-term Egyptian hegemony, Ethiopian unilateral actions increased uncertainty about the impacts and threats of the giant project on both estuary states and on the security and stability of the entire region.

Pessimistic scenarios depart from the perspective of water domination related to the state of the dam. Here, views on water conflicts and wars become highly credible in the total future interactions of the Nile basin countries during the next decade.

However, it is concluded by stressing the cooperative perspective and development of ties between the River Nile basin countries to overcome the dilemma. But this choice requires a political will by the estuary states, recognizing the difficulty of the water situation in Egypt and the rights of

occupation and leading their resistance under a unified leadership is the primary option.

Lastly, Israel is trying to jump over the fire, as it is jumping the conflict inside Palestine to an external economic and security normalization with Arab Gulf countries far from the hotspots of the Palestinian-Israeli conflict. Such a dynamic would nor secure Israeli soldiers and settlers, neither would create stable peace for Israel and the whole region.

In the end, the analysis affirmed that the experience during the past three decades showed that the steadfastness of the Palestinians and Jordanians officially and at a popular level was and still the critical factor in preventing attempts to settle the Palestinian cause away from Palestinians, threatening many Arab countries such as Egypt, Jordan, and Syria, and the public Arab and Palestinian resistance against Israeli occupation.

Research & Studies

The New Eurasianism and The Geopolitics of Russian Foreign Policy

Ahmed Saleem Al-Bursan

In the aftermath of the collapse of the USSR, the Russian Federation saw decline in its regional and international role. It later exercised foreign policy – especially under Putin's rule – to restore its status by making new blocs similar to the Commonwealth of Independent States and the Shanghai Cooperation Organization. It also maintained cooperation with India and annexed Crimea to stay close to the Mediterranean.

The present study sheds light on the Russian Federation's motives in adopting the new Eurasia doctrine, employing history in understanding such an ideology since the early 20th century and the development of the policy during the period of the study. In addition, the geopolitical approach is utilized in realizing the conflict in the region, especially the Arab World.

It is found that the choice of this ideology is aimed at achieving geopolitical objectives which serve the Russian interests under the conflict with the US and, somehow, the EU. Furthermore, it can accomplish Russia's economic interests and secure advantages for the strategic axis (Russia, China and India).

Moscow also stresses Eurasia from a geopolitical perspective, particularly benefiting from Beijing's launch of the economic belt and

Editorial

Palestinian and Jordanian Steadfastness to Safeguard Palestinian Cause

Editor

Many Arab countries rushed to normalize relations with Israel after the signing of the Oslo agreement and Wadi Araba accords. However, the outbreak of the Palestinian uprising 2000 against the Israeli occupation and the massacres he committed created a new dynamic that directly caused these trends to decline, and the advocates of normalization disappeared from the Arab political scene.

This analysis comes in light of the increasing fears of the normalization movement between Arab countries and Israel and the agreements signed on 15 September 2020, under the auspices of US President Donald Trump, with the thick stick and the limited carrot, threatening the interests of primary Arab countries in the region as well as the Palestinian cause.

This analysis emphasized that the Palestinian factor draws and determines the normalization movement's future today, besides the Arab popular factor, especially Jordanian. The Jordanian factor, which has a wild experience in the relationship with Israel, cannot be ignored, nor by Israeli neither by the official normalized Arab factor. The current normalization movement could not be considered as a historical and strategic movement rather than a strong interceptor movement in an attempt to prevent history from moving in its natural directions that were laid out in its pages during the past decades.

The analysis also indicated that the Arab and Palestinian political thought possesses many papers that would restore the conflict to its normality. Three essential variables give a preliminarily indicates the upcoming historical movement that will restore the political path to normal. Firstly, the Palestinian people, their armed resistance fighting the Israeli occupation on their land, and in light of a Jordanian position that rejects the deal of the century, the Israeli annexation and the Arab normalization movement away from the Palestinian cause track.

Secondly, the Palestinian forces seem to have realized that approaching the United States and signing understandings with the Israeli occupation is never beneficial. The united Palestinian position on ending the Israeli

English Abstracts

134	- *New Released* ***Saeed Al Lahham***
137	**Arabic Abstracts (for English Section)**
141	***English Section*** **Report** *Struggle Over the Nile and The Dam Project* ***Marwan Asmar***
--	**English Abstracts (for Arabic Section)**

Contents

page	
7	***Editorial*** *Palestinian and Jordanian Steadfastness to Safeguard Palestinian Cause* ***Editor***
13	***Research & Studies*** *The New Eurasianism and The Geopolitics of Russian Foreign Policy* ***Ahmed Saleem Al-Bursan***
43	*Renaissance Dam Crisis: Water Domination Challenge to the Sudan and Egypt* ***Hamdi Abdul-Rahman Hassan***
63	***Reports and Articles*** *Turkish-Greek Eastern Mediterranean Conflict: Causes and Regional Stands* ***Omar Al-Jabali***
75	*Impacts of Arab-Israeli Peace Accords on the Palestinian Cause: Camp David as a Model* ***Kheiri Omar***
93	*Economic Impacts of the Corona Crisis on Jordan* ***Issam Qadamani***
99	*1948 Population's Contribution to the Palestinian Issue* ***Ibrahim Abu-Jaber***
111	*Lebanon in the First Centenary: Challenges and Opportunities for Survival* ***Wael Najm***
127 132	***Bibliography*** ***Arab- African Relations*** - *Arabic References* - *English References*

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman– Autumn 2020

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesc@mesc.com.jo, mesj@mesc.com

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Bayan Al Omari

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***

Ali Mahafza ***Ebrahim Abu Arqoub***

Mohammad Abu Hammour

Volume 24 **No. 93** **Autumn 2020**

This Journal (MESJ)

The **Middle Eastern Studies Journal (MESJ)** is the first Jordanian academically reviewed journal that is widely distributed throughout Jordan. The journal, which takes a special interest in changes taking place in the region, is multidisciplinary in nature and includes international relations, political, historical, sociological, strategic, and economic studies focusing on the Middle East - defined as the Arab world, Iran, and Turkey. The journal also covers conferences, discusses current issues and publishes book reviews relating to the region. The review committee includes professors from different parts of the Arab world.

The Middle East Studies Centre (MESC) and the Jordanian Institute for Research & Information (JRI) jointly publish MESJ. It has had an independent legal standing since March 7, 2000. It is published four times a year: (January-April-July-October).

MESJ is the modified model of the "**Middle Eastern Issues**" journal that was published individually by the MESC from March, 1996 through December, 1999.

The **MESJ** is managed by an editor-in-chief along with an editing committee. The consultation committee consists of different Jordanian and Arab ex-officials, experts and academics.

The Price:

3.000 JD's in Jordan
$5.00 in other Countries

TO Subscribe:

Contact us or by the website on the Internet
www.mesj.com